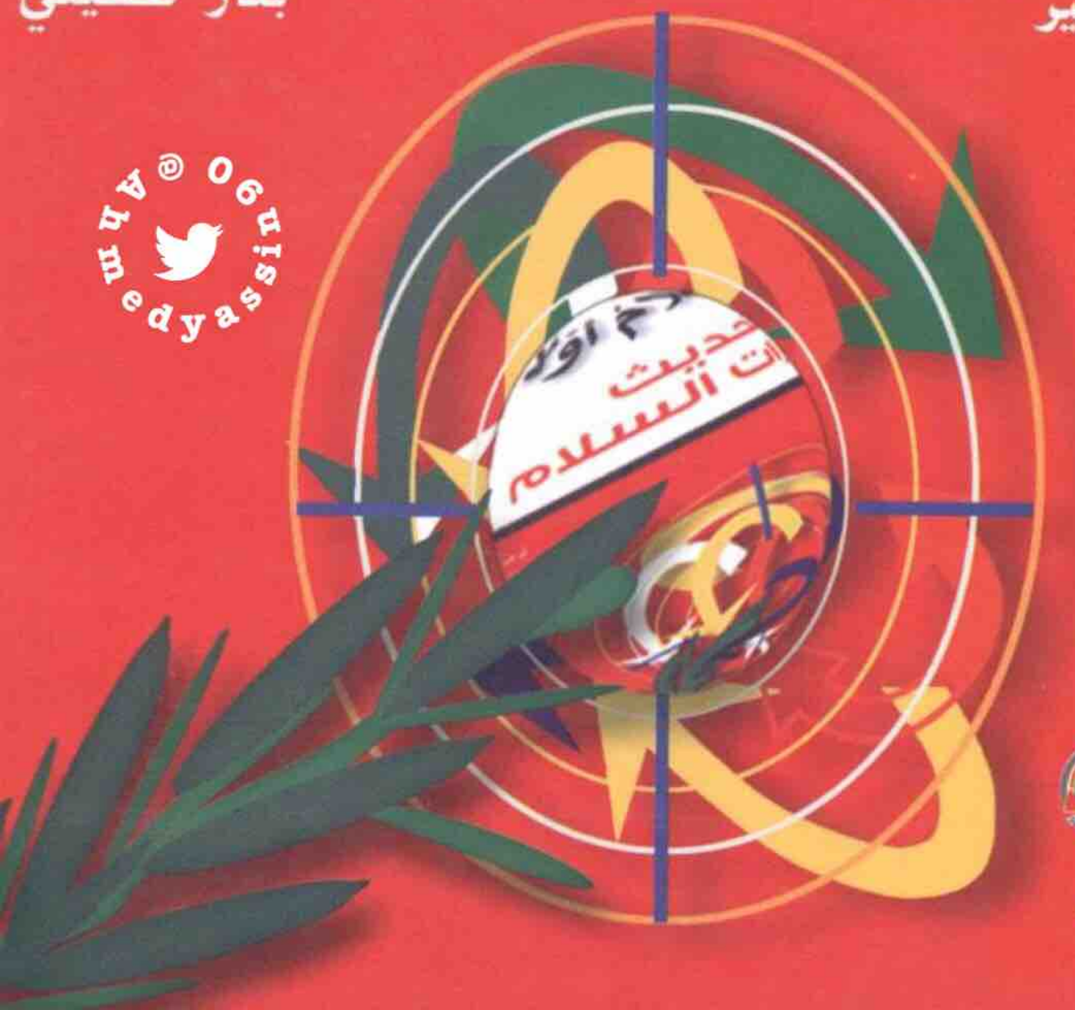
THE PEACE FIRST

السّلامُ أوّلاً

تحديث مسارات السلام

تأليف
أوري سفير

ترجمة
بدر عقيلي



إصدار
دار الجليل للنشر

اوري سفير

Peace First

Uri Savir

السلام أولاً
تحديث مسارات السلام

327,72

دار الجليل للنشر. الاردن

السلام أولاً=Peace Firest: تحديث مسارات السلام/

أوري سفير؛ ترجمة بدر عقيلي- عمان : دار الجليل، 2007.

(249) ص.

ر.إ : (2007/12/3612).

الواصفات:/ السلام // معاهدات السلام // الدبلوماسية//

*تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

رقم الإيداع لدى

دائرة المكتبات والوثائق الوطنية

2007/12/6312

الطبعة الأولى

2008

دار الجليل للنشر

والدراسـات والأبحـاث الفلسطينـية

هاتف:5157627-5155627

فاكس:5153668-عمان-الأردن

ص.ب 8972-رمز بريدي 11121

E-MAIL: darjalil@nets.com.jo

طبع في شركة الشرق الأوسط للطباعة -تلفاكس 4894941

ص ب 15286عمان - الأردن

السلام أولاً
تحديث مسارات سلام

تأليف: اوري سفير
ترجمة: بدر عقيلي

إصدار
دار الجليل للنشر
والدراسات والأبحاث الفلسطينية
هاتف : ٥١٥٥٦٢٧ / ٥١٥٧٦٢٧
فاكس : ٥١٥٣٦٦٨ - ص.ب ٨٩٧٢ - رمز بريدي ١١١٢١
E-Mail: darjalil@nets.com.jo

الفهرس

تقديم:

يعكس السلام أكثر القيم الأساسية التي يتوق إليها الإنسان، وهي حق الحياة. فالسلام هو حق من حقوق الأب في الدفاع عن ابنه من الفقر والنزاع. والسلام هو شريعة من شرائع المجتمع التي تأمر الإنسان بوضع سلاحه.

ورغم أن بالإمكان أن نرى في السلام انعكاساً "لوضع الطبيعة"، فإن الحرب تبدو بمثابة الأمر الوحيد الدائم في التاريخ الإنساني، والسلام هو الهامش الزمني الفاصل بين الحروب، والحرب تثار بصورة مشروعة من أجل توفير الردود الشافية لصالح المجتمع.

لقد أسهمت التكنولوجية واقتصاد السوق الحر في تحويل العالم إلى قرية عالمية واحدة، هذا في الوقت الذي تشكل فيه ظاهرة العولمة عاملاً حيوياً قادراً على صنع السلام العالمي. ورغم ذلك فإن الثراء الفاحش نجم عن تضافر قوى العولمة وتكدس في دهاليز العالم المتحضر.

وفي الوقت الذي يواصل فيه المحظوظون وأولئك المتمتعون بالعولمة تكديس رؤوس الأموال والمعلومات والقوة والتمتع بالوصول إلى مستويات ثقافية لامثيل لها من وسائل الإعلام ومستوى الحياة وخلق ثقافات متعددة والتي هي بمثابة نتاج لهذه الظاهرة، فإن النصف الآخر من العالم لا زال يعيش في خضم واقع متنافر تماماً عن العالم الذي أشرنا إليه.

فشعوب الدول غير النامية لازالت فقيرة وتعتورها الأمراض، بل والكثير من هذه الدول قائمة فقط من أجل إبقاء التعارضات.

إن الهوة الآخذة في الاتساع بصورة دائمة بين دول العالم النامية والعالم المتطور تخلق مشكلة جديدة تهدد السلام العالمي. إن المزاوجة بين الفقر والأيديولوجيا المتطرفة وتطوير أسلحة الدمار الشامل يخلق مزيجاً مدمراً يزرع جذوره في الأرض الخصبة التي تمثلها الجماهير المحبطة والمنبوذة.

وفي ظل مثل هذا الوضع، فإن خلق السلام والحفاظ عليه هما بمثابة مهمة وتطلع مضنيين. وفي إطار هذا المفهوم، فإن العالم التواق للسلام لا يقف في مواجهة عدو بالمفهوم التقليدي للكلمة بل عليه أن يواجه ويتعامل مع قضايا مطروحة على جداول الأعمال، مثل الفقر، والتطرف، والإرهاب، وانتشار الأسلحة اللاتقليدية، والتلوث والنبذ الحضاري.

لقد أسهمت العولمة في تعميق هذه التحديات، ومن الجدير بالذكر أن مكانة الدولة في حالة تراجع وتدنٍ مستمرة نظراً لكونها تنتقل من المؤسسات الحكومية المركزية إلى منظمات أخرى، فقد انتقل رأس المال من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتحسين القيم الاجتماعية أصبح مهمة من مهام المنظمات غير الحكومية، بل أن الحرب لم تعد إلى حد كبير عملاً من أعمال الدولة، بل عملاً من أعمال قوى حرب العصابات.

وإزاء هذا الوضع العالمي، يتوجب إحداث إصلاحات على صعيد صنع السلام، حيث يجب على الائتلافات الجديدة للقوى تمهيد الطريق أمام سلامة المواطنين مع الدمج بين عوامل معقدة من المشاركين والتفاعلات التي تضمن الحفاظ على السلام وتحويله إلى سلام دائم.

ويحاول اوري سفير في هذا الكتاب مواجهة هذه التحديات الهامة عبر خلق وضع ملائم لصنع سلام يعكس شجاعة وتجدداً ويقوم على خبرته الواسعة بوصفه صانع سلام.

إن هذا الكتاب الفذ يعرض أمام القارئ اتجاهاً جديداً ونضراً لمواجهة أكبر تحديات هذا العصر وهو صنع السلام، ولا شك أن هذا الكتاب سيسهم في الجدل الدائر حول القضية الشائكة: كيف نصنع السلام في عصرنا؟؟

شمعون بيرس

مقدمة:

لقد عملـت عـلى إعـداد هـذا الكتـاب انطلاقـاً مـن أزمـة شخصـية وقوميـة، فعـلى الصـعيد الشخصي بدأت كتابته خلال عملية الشفاء من جلطة دماغية شديدة. وهناك مـن يقـول أن الأزمـات تجعل الذهن أكثر حدة، وهذا ما أثبتته تجربتي حقاً، فقد أسهمت عمليـة تـأليف الكتـاب في ربطـي بالحياة، ولا أعتقد أن هناك تعبيراً عن الحياة أقوى من التوق للسلام.

لقد أعددت هذا الكتاب على الصعيد القومي على أرضية الإحساس بالإحباط مـن الأسـلوب الذي جسد فيه الفلسطينيون وإسرائيل اتفاقيات اوسـلو فقـد كانـت الأمتـان مقيـدتين بقيـود ثقافـة النزاع ولم تحسنا التغلب على العوائق الحسية والعملية، إن ما نعانيـه لـيس قضـاء مـن الله، بـل هـو ضربة سياسية يجب العمل على علاجها.

اوري سفير

سيناريو:

إن التنبؤ بالحرب والسلام هو بمثابة عمل غير مجدٍ، فالهامش الفاصل بين سيناريو يوم القيامة، وبين السلام العالمي هائل جداً، وأنا استهل كتابي هذا بسيناريو شديد الخطورة بغية الزج بالكتاب في سياقه الملائم:

حزيران 2020:

في الوقت الذي كانت قوة طوارئ لبنانية تقوم بإخلاء أنقاض ما كان يسمى قبل فترة وجيزة سفارة إيران في بيروت، في أعقاب سلسلة الغارات الموضعية التي شنها الجيش الإسرائيلي رداً على العملية بالأسلحة الكيميائية التي نفذت في قطار الأنفاق في تل أبيب، كان هناك حوالي مليون شخص يتظاهرون أمام مبنى السفارة الأميركية في طهران، والرئيس الإيراني يهدد بمهاجمة قوات الجيش الأميركي المتمترسة في هضبة الجولان، مما حدا بالرئيس الأميركي للإعلان عن حالة طوارئ عليا في الأسطول الأميركي ويهدد باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية ضد إيران، والأمم المتحدة تعتقد أن العالم يقف على حافة الهاوية.

وبثت شبكة (سي ان ان) رسالة خاصة من قبل زعماء متدينين في محاولة للحيلولة دون دمار العالم، وعندما تبدو الكارثة واقعة لا محالة، يجتمع الحائزون على جائزة نوبل للسلام لمناقشة قضية فيما إذا كان من الممكن الحيلولة دون نشوب الحرب الوشيكة.

استهلال:

أشعر أن فكرة السلام تستحوذ علي كلياً. إن حقيقة كون التوق إلى السلام مجذراً إلى حد كبير جداً في عائلة أبي، جعله يبدو وكأنه متغلغل في جيناتي الوراثية.

تقوم توجهاتي على مجموعة من القيم التي تؤمن اشد الإيمان بالمساواة بين البشر وهذه المساواة لا وجود لها في حالات النزاع أو الحروب. وأنا لست الرجل الذي يمكن وصفه بالمسالم، الذي يؤمن بأن جميع المشاكل تحل بالطرق السلمية وأنا أدرك تماماً أن هناك حروباً عادلة، ومجدية، لكنها قليلة.

وأنا أدرك أيضاً أن الحرب هي نتاج لعامل قائم في الطبيعة الإنسانية يرتبط بالحفاظ على الهوية، وعلى صراع القوى، والحفاظ على الإقليم، وربما أيضاً زيادة الموارد.

وأدرك في نفس الوقت أن رغبة الحياة هي أشد ما يتوق إليه الإنسان. ويجب ترجمة هذا التوق إلى أكثر الحقوق الأساسية في العيش والسماح للغير بالعيش، أي السلام.

إن السلام من وجهة النظر آنفة الذكر ليس هدفاً إستراتيجياً بل هو أيضاً أحد الشعائر القيمية القائمة على استيعاب ضرورة المساواة بين بني البشر وعلى إدراك أننا جميعاً لنا نفس الاحتياجات ونفس المخاوف والآمال ونقاط الضعف.

لقد قلت لأبو علاء الفلسطيني خلال المفاوضات أن السبب في أنني لا أحبه كثيراً هو أنه يذكرني بنفسي.

عندما شاهدت العدو حول طاولة المفاوضات، حدث لدي انطباع في بعض الأحيان بأنني أنظر إلى مرآة، فقد أخذ كل طرف يسلط الأضواء على معاناته، وكل طرف كان متسامحاً تجاه نفسه أكثر من تسامحه تجاه الغير، وكل طرف شكاك، وكل طرف يراوح ما بين اليأس والأمل. لقد خلق هذا الاكتشاف مشاركة وجدانية حتى حينما لم يكن هناك اتفاق، المشاركة الوجدانية القائمة على أسس كل عملية صنع سلام.

سألوا شمعون بيرس ذات مرة، بعد مئات الساعات من المفاوضات مع الفلسطينيين فيما إذا كان قد أصبح يفهم الشعب الفلسطيني أكثر؟؟ فرد قائلاً: لا أعرف بيد أن من المؤكد أنني أفهم بني البشر أكثر". إن هذا الفهم لعلاقة الإنسان بالإنسان، هو شرط أساسي في صنع السلام".

لقد حظيت حقاً بمرور السنين بتحقيق حلمي الشخصي وتمكنت من الوقوف على رأس جبهة صنع السلام في إسرائيل إبان المفاوضات حول اتفاقيات اوسلو حيث شغلت منصب رئيس الوفود الإسرائيلية المختلفة في المفاوضات مع الأردن، والمفاوضات مع سورية في نهاية عام 1995 ومطلع عام 1996.

لقد علمتني التجربة أن صنع السلام أمر ممكن، بيد أن تجسيد الخروج من النزاع هو مسألة صعبة ويخفي في أعطافه الكثير من المراوحات. لقد بقيت اوسلو-بالنسبة لي- بمثابة حسم تاريخي تجاه الاعتراف الضروري بالحركة الوطنية الفلسطينية وبداية نهاية النزاع، ونهاية الاحتلال الإسرائيلي، ونهاية الرفض العربي لنا.

ورغم جميع تلك الصعوبات في إخراج تلك الاتفاقيات إلى حيز التنفيذ، إلا أنني لا أرى في ذلك حلم متناثر هباء، بل أرى فيه ترجمة الحلم إلى الواقع، واقع ضبابي من المد والجزر الذي يغص بالأخطاء من قبل الطرفين اللذين يجدان صعوبة في الخروج من عقلية النزاع.

ويبدو أن هناك شيئاً مريحاً في الحفاظ على عقلية النزاع، نظراً لأنها ذات صلة ببلورة الهوية المتعلقة بالعدو، ويبدو أن هذا الوضع انعكاس مشروط لدى الشعبين، إذا ما أخذنا تاريخهما بعين الاعتبار.

لقد تعلمنا في الآونة الأخيرة بجراحنا مدى صعوبة إدارة حرب ضد العصابات والإرهاب، ولا شك أن صنع السلام ليس أسهل، بيد أنه أمر ضروري.

وفي هذا العصر الذي أصبح الضعيف فيه قوياً-بالاستناد إلى الأرضية الخصبة للأصولية التي تستمد نسجها من الفقر والتشويه المتطرف للدين، ومن إمكانية تحويل الإرهاب وحرب

العصابات إلى صراع وتهديد إستراتيجي عبر نشر أسلحة حديثة وذكية- فإن السلام يصبح على الصعيد العملي، الجدار الواقي والضروري والأكثر جدوى.

إن القوة العسكرية-بالمفهوم التقليدي- لم تعد تخلق كفاءة الردع. ولا شك أن الولايات المتحدة قد أدركت ذلك رغم قوتها الهائلة في فيتنام في حينه، والآن في أفغانستان والعراق.

إن المعركة المصيرية التي تواجه إسرائيل هي معركة السلام في منطقة صعبة، وتغص بالعوائق وتفيض على جانبيها مشاعر العداء. منطقة تفتقر إلى الاستقرار في أساسها. ويخيل لي أنه وفي أعقاب انتهاء عهد المقدرة الإسرائيلية الخارقة خلال الحرب اللبنانية الثانية سيتوجب علينا خوض اهم المعارك، وهي معركة السلام، ومثلما هناك "حرب اللاخيار"، فإذا ما اعترفنا بالحقيقة، فإن هناك "سلام اللاخيار".

يجب علينا أن نوجه جل تفكيرنا باتجاه هذه المعركة، ولا أقصد أن نسعى لتحقيق السلام بأي ثمن، بل أقصد أن نعمل على تحقيق السلام الإقليمي الشامل، والذي يجمع بين المصالح البراغماتية لجميع الأطراف.

إن هدف هذا الكتاب يتمثل في اقتراح بنية براغماتية للسلام الإقليمي عبر استخدام أساليب جديدة وجذرية. والقوة الدافعة لهذه البنية البراغماتية التي يمكنها أن تحركها تتمثل في المزاوجة بين التوق الحقيقي للسلام، وهندسة سلام عصرية.

وهذا التوق يتقد كالنيران في عظامي، أما فيما يتعلق بالهندسة، فسوف يحكم القراء بأنفسهم عليها.

لقد تعلمت الكثير على مر السنين من الأشخاص الذين زاوجوا بين العاملين آنفي الذكر، وعلى رأسهم والدي، الذي كان مناضل سلام أصيلاً وذكياً ولامعاً، وقد وقف إلى جواره وسانده عرابي السياسي، شمعون بيرس، رجل الخيال الخصب، رجل الدولة، والشخصية العالمية الفذة التي لا مثيل لها.

ومن زوجتي عليزة، التي تناضل بلا كلل وتجمع بين حمل لواء السلام وكفاءة البساطة الرائعة وآخرين.

لقد تم إعداد هذا الكتاب بغية الاشتغال بقضية تحديث عملية صنع السلام. والذي ستتجسد فيه التغييرات التي طرأت في عهد العولمة، بدءاً من تراجع قوة الدولة القومية، وحتى تعزيز القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ومثلما أنه لا يجوز الاستعداد للحرب القادمة وفقاً للاستعدادات التي خضنا على أساسها الحرب السابقة، فإنه لا يجوز الإعداد للسلام القادم وفقاً لاستعدادات وإجراءات السلام السابقة.

الكثير من الأقاويل ثارت في الآونة الأخيرة حول تشكيل لجان تحقيق واستقاء العبر من الحرب اللبنانية الثانية. ويخيل لي أن أهم العبر التي تم استقاؤها هو الإدراك بضرورة بذل قصارى جهدنا وتفكيرنا من أجل صنع السلام.

إن توقي للسلام ينبع إلى حد كبير من واجب جيلنا لأن يبذل كل ما بوسعه لدرء الحرب والمعاناة والتهديد عن الجيل الشاب.

مدخل

كنت لا أزال أحلّق متمتعاً بالأحاسيس التي انتابتني، تلك الأحاسيس التي عايشتها خلال النشاطات التي قمت بها لإحلال السلام. وبينما لا زلت أتكأ على صفقات التبادل الكثيرة التي قمت بها مع نشطاء السلام الآخرين، وفتح الطريق أمام قبسات فكري لتقودني، وتقود التحليلات العميقة التي توصلت إليها، والاستنتاجات، راودني استنتاج أبسط كثيراً مما فكرت سابقاً حول إحلال السلام.

إن عملية إحلال السلام تبدو في وقتنا الحاضر كجهد ضئيل وغير مجد لوقف الحروب، بل ويقود العالم نحو لا استقرار الهائل. وهذا اللااستقرار قد يفضي إلى اندلاع أعمال عنف تدفع بالعالم كله نحو الخراب.

وبناء عليه فإن الحافز الرئيسي الذي دفعني لإعداد هذا الكتاب هو الإحساس بأن النظريات والتمخضات العالمية القائمة حالياً لإحلال السلام تتسم بالكثير من النواقص، وأن طابع خلق السلام وطابع الآلية الدولية في أمس الحاجة لاجتياز عملية إصلاح فورية.

يجب إحلال السلام بالطرق العصرية، كي ينعكس فيه النظام العالمي الجديد.

هذا عداك، عن ضرورة وضع السلام على رأس سلم أولويات النظام العالمي، إن الكثير من الزعماء العالميين يؤمنون أن النمو الاقتصادي والعولمة سيجلبان السلام، في حين يؤمن البعض الآخر بأن الديمقراطية هي التي ستجلب السلام المأمول.

ولا شك أن هاتين النظريتين تتحليان بقوة هائلة، وبمقدورهما -في نهاية المطاف- الإسهام في إحلال السلام. ورغم ذلك فهما تخدمان مصالح الدول الديمقراطية القوية، لذا يتم إشاعتها بوصفها بشائر حقيقية، وبوصفها شرطاً مسبقاً للسلام، بيد أن

السلام هو ذخر كبير، ولا يمكن للسلام أن يكون نتاجاً ناجماً أو مصاحباً لمسارات مغايرة، فالسلام يجب أن يحتل رأس جداول الأولويات.

يجب على المجتمع الدولي أن يغير نظرته تجاه السلام وأن يتصرف بفطنة، ويبدي تفكيراً عصرياً خلاقاً في تعامله مع جميع العوامل والمركبات الخاصة والمحلية وذات العلاقة، وترتيبها وفقاً لجدول الأولويات، إن هذا الكتاب يعتبر بمثابة خارطة طريق لإحلال السلام بالطرق العصرية.

كانت هناك فكرة أخرى تراودني وتلح علي كلما توغلت بين سطور تاريخ إحلال السلام وهي أن الحكومات ليست هي التي ستجلب السلام في ظل الأطر الحالية للآلية الدولية، فبمقدور الحكومات أن تسهم في مسيرة السلام، لكن ليس قبل أن تجتاز الآلية الدولية عملية إصلاح تمكنها من خلق ائتلاف لإحلال السلام تلعب فيه الحكومات دور لاعب أساسي.

هذا عداك عن عدم صحة القول بأن العولمة قادرة على حل مشاكل الحرب والسلام بل ربما أن الأمر على العكس تماماً، حيث يجب توزيع عملية إحلال السلام، وعلى مواطني العالم أن يشاركوا -عبر السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية-كعناصر على أهبة الاستعداد وقادرة على لعب دورها في أداء المهمة.

وبهذه الصورة سيتحول السلام إلى ديمقراطية، والمسيرة المشتركة التي يشارك فيها الكثيرون-بالأحاسيس والعقل-ستنخرط في خضم الآلية الدولية.

ويجب أن نجذب أكبر عدد من الجهات ودمجها في مسيرة السلام، لأن السلام الدائم لن يحل بفضل توازن القوى. فالسلام سيتمكن من البقاء، فقط إذا أراد المجتمع ذلك، واستعداد وجاهزية المجتمع للعمل هو الأساس لذلك.

إن هـذا الطـرح يعتـبر بمثابـة مسـألة حرجـة وحاسـمة في المنـاطق الغارقـة في النزاعـات، والتـي تتسـم بـالكثير مـن مظـاهر المقاومـة العنيفـة. ولا شـك أن تحويـل السـلام إلى سـلام ديمقراطي أسهل من تحويل المجتمعات الاستبدادية إلى مجتمعات ديمقراطية.

لقـد كرسـت كـل حيـاتي المهنيـة في سـبيل إحـلال السـلام وبنـاء السـلام. وبـذلت قصـارى جهـدي مـن أجـل إحـلال السـلام مـع الفلسـطينيين بوصـفي رئيسـاً لطـاقم المفاوضـات الإسرائـيلي في اتفاقيات اوسلو وكذلك مع سورية والأردن بوصفي مديراً عاماً لوزارة الخارجية.

كـما سـعيت لبنـاء السـلام، وفي إطـار ذلـك بـادرت، ووجهـت نشـاطات مشـتركة لمـنظمات غـير رسـمية بـين أعـداء وأعـداء سـابقين في الشرـق الأوسـط. وفي دول أفريقيـا، كأثيوبيـا، اريتيريـا، روانـده، سـيريلانكا، ودول في أوروبـا مثـل إيرلنـدا الشـمالية ويوغسـلافيا سـابقاً وآسـيا، في أفغانسـتان والهنـد وباكسـتان عـبر تشـكيلي لمنظمتـين: مركـز بـيرس للسـلام في تـل أبيب و**glocal forum** في روما.

ولكـوني اعـيش في منطقـة مشـبعة بـدماء الحـروب والأعـمال العدائيـة، وعـلى غـرار جميـع الأشـخاص المنخـرطين في أطـر إحـلال السـلام، فقـد تمحـورت جميـع تطلعـاتي دائمـاً حـول تقديم المساعدة الهادفة إلى خلق بيئة سلام بوسائل مختلفة.

لقـد خلصـت مـن خـلال تجـاربي إلى اسـتنتاج لا يقبـل الجـدل: أسـاليب إحـلال السـلام هي أساليب بالية أكل الدهر عليها وشرب.

لسـت أعتقـد أن هنـاك شـيئاً أكـثر تقـدماً في عالمنـا الحـالي مـن الحـرب الحديثـة- صـواريخ ذكيـة موجهـة بـالليزر قـادرة عـلى تـدمير أهـداف بدقـة بالغـة، تقـدم الجنـود باسـتخدام وسائل رؤية ليلية أساليب إدراك صناعية، بل وحروب كواكب-وكل هذه الوسائل تقدم

لمشعلي نيران الحروب فرصاً كبيرة سانحة ومغرية، لم يكن لها وجود إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية أو الحروب التي دارت رحاها خلال القرن التاسع عشر.

في نفس الوقت لا يوجد في عالمنا شيء أقدم من إستراتيجية إحلال السلام، فلا زلنا مقتنعين أن هناك وراء كل نزاع غير محلول "متهماً" لكن إذا عمدنا إلى تحليل الجهود التي بذلت في العقود القليلة الماضية للتوصل إلى سلام دائم، فسوف نجد أن العيوب القائمة في بنية تلك الجهود خطيرة للغاية، وأن مسارات السلام واتفاقيات السلام في عصرنا الحالي مماثلة لمسارات واتفاقيات السلام في العهود الماضية.

فإستراتيجية السلام الحالية لا زالت تراوح في مكان ما من القرن التاسع عشر- ولست اقصد أن لا وجود للتكنولوجيا العصرية في جهود السلام الحالية، لكنها قائمة على الصعيد المبدئي. لكن وفي الوقت الذي تطورت فيه العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمعات إلى الدرجة التي باتت معها تشمل عوامل العولمة والتكنولوجية العليا الدقيقة، والاتصالات، فإن عملية إحلال السلام بقيت على ما كانت عليه إستراتيجية جامدة.

إنني اعتقد أن عجز صانعي السلام عن مجاراة التقدم يرتبط بصورة أساسية إلى الطابع التقليدي لإحلال السلام. فبدلاً من أن تعكف عملية إحلال السلام على تمهيد الأرضية توطئة للسلام المستقبلي فقد عملت على فتح عقد تاريخية في قضايا عسكرية وقضايا أمنية، ونشر القوات والمكتسبات المادية مثل الأرض والموارد الطبيعية، تماماً على غرار ما كان عليه الوضع في عهد الكولونيالية.

إن الكثير من العاملين على إحلال السلام هم عسكريون في الاحتياط، والذين لا زالوا يعتقدون أن القوة هي الحل العملي، لذا وبدلاً من أن يجري العمل على خلق أرضية

صلبة لبذر بذور السلام بصورة تجعل تلك البذور تنمو وتترعرع وتصب في صالح المجتمعات المختلفة وتدعمها، فإن السلام لا زال يعتبر مرحلة هدنة بين الحروب.

ولا زالت التقديرات الأمنية الإستراتيجية تحافظ على مكانتها كعامل مركزي في عملية الانتقال من العنف إلى اللاعنف.

بيد أن السلام ليس استمرارية للحرب، وإذا لم نعمل على تغيير الوسائل الخاصة بإحراز الأهداف التقليدية، فلا شك أن السلام لن يكون الثورة التي نسعى لتحقيقها.

وعلى ضوء حقيقة أن التوجهات المحافظة القائمة حالياً على صعيد إحلال السلام تقوم على نماذج أمنية فليس من المستهجن أن الغالبية العظمى من سبعين اتفاقية سلام جزئية أو كاملة والتي تم توقيعها خلال العقدين الماضيين، ثارت علامات استفهام حول إمكانية إحلال سلام دائم مما أدى إلى زوال قسم منها.

لقد منحت اثنتا عشرة جائزة نوبل للسلام لأشخاص في الشرق الأوسط، وجنوب أفريقيا وايرلندا الشمالية، ورغم ذلك، لم تتمتع أي من تلك المناطق بالسلام وثماره.

وتحدد الإدارة الأميركية في أيامنا هذه الإصلاحات السياسية والديمقراطية كشرطين للسلام. ولا شك ان أهمية الديمقراطية هي مسألة بديهية، وهي عامل هام، بيد أنه ليس كافياً لضمان السلام على المدى البعيد او القصير.

حقاً أن الدول الديمقراطية لا تحارب إحداهن الأخرى تقريباً، لكن الحقيقة هي أيضاً ان الدول الديمقراطية شنت حروباً قسماً منها كان قصريا، والقسم الآخر لم يكن كذلك. أضف إلى ذلك، أن القوى المؤيدة للسلام قد تمنى بالفشل في المجتمعات الديمقراطية، ومن المحتمل أن تصل أنظمة أصولية ومتطرفة إلى السلطة في الانتخابات الحرة، في حالات الإحباط الاجتماعي والاقتصادي، وهذا ما حدث خلال الانتخابات الأخيرة في السلطة الفلسطينية.

إن تعاظم الإرهاب وانتشار وسائل الدمار غير التقليدية أدى إلى إضعاف عامل الردع، وإلى اختلال ميزان القوى التقليدي.

وفي ظل العهد الذي بدأ العالم فيه يتضاءل حتى أصبح قرية عالمية صغيرة، فليس من المستبعد أن تقع الأسلحة القادرة على تعريض استقرار العالم للخطر، في أيدي أية جهة بغض النظر عن مواردها.

إن الدمج بين الإحباط والفقر وبين التعصب الديني والإرهاب يخلق -وربما لأول مرة في التاريخ- وضعاً تصبح فيه الدول النامية والمجموعات المستقلة قادرة على تعريض السلام العالمي للخطر.

لقد طرأ تغيير على النظرية القائلة بإمكانية تعزيز السلام عبر الردع. فالولايات المتحدة التي تعتبر أقوى دولة في العالم، عاجزة عن ردع أعدائها في العراق وإحلال السلام في المنطقة، ورغم الهجمات العسكرية الشاملة التي شنها الجيش الأميركي خلال العام الماضي، وفرض الديمقراطية، إلا أن المقاومة ضد قوات الائتلاف الأميركي وضد شركائه العراقيين وضد الأبرياء لم تتضاءل. لقد أصبح العراق دون صدام حسين أبعد عن السلام مما كان عليه في أي يوم كان.

إن المزاوجة بين الإحباط والفقر والأعمال العدائية والإرهاب من جانب، وبين تكاثر الأسلحة غير التقليدية جعل توازن القوى التقليدية غير ذي علاقة بالوضع وأبرز النماذج لمثل هذا الوضع يبدو جلياً في إيران.

إن التغييرات الدرامية التي طرأت على النظريات والعمليات ذات العلاقة بالأمن وبنشر القوات ترغم الحكومات والجماهير على التعامل مع أفكار معقدة، وملحة تتعلق بالاستقرار من وجهات نظر بديلة.

إن الاستعداد لعدم استخدام الأسلحة لممارسة العنف، أكثر أهمية من مقدرة دولة معينة على تطوير المعدات الحربية واستخدامها. وبناء عليه، فإن تقديرات الأمن الشامل، والتي تعتبر حتى الآن بمثابة عامل مركزي على صعيد الانتقال من العنف إلى السلام تصبح أقل أهمية وموضوعية.

لقد أصبح السلام، على المستوى المبدئي، رهناً بالحوافز الاجتماعية وبالتغييرات التي تبدي المجتمعات استعداداً لاجتيازها كي تتمكن من التمتع بالسلام وليس بالقوة الناجمة عن استخدام العنف.

إن وجود الصور النوعية الاجتماعية والاقتصادية والحضارية هو مسالة شديدة الأهمية على صعيد تغيير مزاج الدول ودفعها باتجاها ثقافة السلام. ولاشك أن بالإمكان بلورة مجتمع ذي حوافز مؤيدة لفكرة السلام عبر الجمع بين أربعة مركبات متقاربة، والتي تستخدم لإحلال السلام: سلام تعاوني والذي سيوصف هنا بأنه عولمة محلية وبيئة السلام، وبناء السلام والدبلوماسية الخلاقة.

إن هذا الكتاب يرمي لتشكيل نظره كبيرة ومعقدة قسم منها يمثل الأسس المختلفة والمتنوعة المطلوبة لإحلال السلام بصورة تقدمية.

يجب تغيير نظريات السلام التقليدية والنماذج الأمنية التي أكل الدهر عليها وشرب بعوامل جديدة ذات علاقة بأرض الواقع الجديد المنخرطة في التمخضات الدولية المتطورة، نظراً لأن تلك النظريات القديمة اتسمت بالافتقار إلى أفكار التغيير الاجتماعي، عداك عن كونها تحول عملية إحلال السلام إلى عمل بيروقراطي، وقد أصبحت ثورة النخبة، وتعمل على بلورة وضع نفسي تسود فيه الشكوكية والعداء.

لقد حرصت في كتابي على التركيز على الأوصاف الجديدة والأكثر رحابه للأمن، والتغيير الاجتماعي، وخلق ثقافة سلام، وتطوير اقتصادي إقليمي مندمج وتعاوني وأنا

أقترح في نظريتي هذه نموذجاً جديداً للزعامة والقيادة المجندة من أجل السلام، والتي تعمل على التعامل معه بوصفه وسيلة وغاية في نفس الوقت.

اقترح منظومة سياسية اجتماعية مشتركة للجميع وإصلاح البنية والنشاطات الخاصة بالآلية الدولية، من أجل دعم السلام.

وأنا أطرح هنا على هذه الصفحات نظريات مبتكرة وحيوية لإحلال السلام بالأساليب العصرية، نظريات تقلص من أهمية "الغرف المغلقة" المقبولة في اللقاءات الدبلوماسية. ورغم أن هذا الاقتراح هو اقتراح مفاجيء إلى حد ما، يقترحه إنسان ذو خبرة طويلة في المجالات الدبلوماسية السرية، فقد تعلمت من التجارب أن الدبلوماسية العامة والإحلال العصري للسلام، يجب حقاً أن يبنيا من أربعة جدران زجاجية يرتبط أحدها بالآخر، وهي على النحو التالي:

-سلام تعاوني: أو (عولمة محلية) (دمج جهات محلية في قضايا عالمية): هو تعاون يتم توزيعه بين أعداء سابقين، ويمنح خلاله دور مركزي للسلطات المحلية والمجتمعات المدنية. وإزاء الطابع السري للدبلوماسية العامة، فإن مجموعة النخبة الضيقة هي التي ستقوم بعملية إحلال السلام.

وغالبية أعضاء هذه المجموعة الذين سيتم اختيارهم بدقة بالغة لتحقيق الهدف، سبق لهم أن قادوا حروباً في السابق، وبناء عليه فإن استخدام القوة هو أحد العوامل التي أخذوها بعين الاعتبار في مخططاتهم المحفوظة.

ولضمان أن يكون السلام هدفاً إستراتيجياً، ولضمان أكبر قدر من التأييد للسلام، فإن من المهم إشراك غالبية طبقات المجتمع في إحلال السلام وبنائه. وبهذه الطريقة تصبح عملية إحلال السلام موزعة.

وعلى ضوء اتجاهات التوزيع وارتفاع مكانة المدينة سيصبح بالإمكان طرح نماذج وأهداف التعاون من أجل السلام أمام الحكومات المتعادية بيد أن إخراج هذه النماذج والأهداف إلى حيز التنفيذ ستوكل إلى الممثلين المحليين.

والمحليون على الصعيد العملي هم سلسلة من المدن على جانبي المتراس، ستتعاون في قضايا عالمية، ومن هنا جاء المصطلح (عولمة محلية) آنف الذكر.

فالمدن قادرة على إقامة علاقات سياحية وتجارية، وتنفيذ مشروعات موجهة للشبيبة - سلسلة من المشروعات بمشاركة عدد متزايد من الممثلين المحليين عبر مشاركة الشركات المدنية من هذه المدن.

-بيئة السلام: تعكف على خلق ثقافة شاملة للتعايش السلمي عبر الاتصالات على أسس إقليمية، والدول والمجتمعات هي ذات هوية مستقلة، الأمر الذي يغرس فيها الإحساس بالانتماء والجسر الذي سيتم بناؤه للمنطقة بالتعاون يعزز الشعور بهذا الانتماء ويوسعه بحيث يشمل مناطق أبعد، ويمهد الأرضية للتعاون، ويسقط أسوار العزلة الخانقة الناجمة عن النزاع.

إن القضية الملحة في هذه الحالة تتمثل في تطوير التعايش السلمي في المنطقة بصورة تتيح الفرصة للمؤثرات والقيم الإيجابية الخارجية بالتسلل إلى منطقة النزاع، وإلى المنطقة التي كانت في السابق غارقة في العداء، والعمل على تحسين فرص توسيع الاتصالات عبر المسائل المتعلقة بالنزاعات.

إن التحديات الخاصة بخلق ثقافة السلام تقوم على المسارات المضنية والحاسمة التي تتطلبها عملية التثقيف من أجل السلام، وبشكل خاص على حدود منطقة النزاع وخارجها، ويصبح هذا التحدي رهناً بمقدرة وسائل الإعلام على إتاحة الفرصة

لتدفق المعلومات والأنباء المهدئة بحرية على جانبي الحدود التي كانت في السابق حدوداً نفسية.

والمجتمعات والحكومات تعمل وفقاً للقيم والأعراف السائدة في عهدها. وإذا ما أردنا إحداث ثورة في ثقافة النزاع-التي تغص بالقيم القومية والعداء تجاه العدو- يجب علينا اجتثاث أنماط ونماذج قائمة في المجتمع من الجذور، وزرع أنماط ونماذج بديلة لها بغية تمكين أنفسنا من خلق ثقافة سلام ويمكن للتعايش مع العدو أن يصبح متاحاً ويتغلغل في فهم الجماهير على أنه شيء مجد.

والبيئة الجديدة يمكنها أن تنمو سواء أكان ذلك من الخارج -عبر ممثلين دوليين وإقليميين-أو من الداخل، داخل منطقة النزاع.

إن حوافز السلام بدأت تحتل مكانة أكثر بروزاً على صعيد إحلال السلام في أوساط المجتمعات. لذا فإن دمقرطة المجتمعات يجب أن تتم بصورة موازية لديموقراطية السلام وليس قبل ذلك، ويمكننا قول ذلك بصورة أخرى وهي: أن خلق أغلبية لصالح السلام رهن بعمق الثورة البيئية وبمدى انتشار بيئة السلام.

-بناء السلام: تتطرق عملية بناء السلام إلى تطوير تعاوني بين قطاعات مختلفة في المجتمعات المتعادية مما يسهم في خلق تغيير اجتماعي وتعاوني. وبمقدورنا خلق سلام حقيقي ليس فقط عبر الامتناع عن خوض الحرب، بل عبر بناء جسور بين المتخاصمين. حقاً أن الحوار بين الخصوم من أجل العثور على حل للنزاع في أيامنا الحالية هو خطوة إيجابية وشرعية بيد أنه قادر في بعض الأحيان على توجيه أصابع الاتهام وخلق سوء فهم.

إن التعاون في مشروعات مشتركة يخلق التزامات أكثر جدوى على الصعيد الداخلي ويعزز المصالح المشتركة بين الأعداء السابقين.

إن السلام هو تجسيد للحياة، ووضع يؤثر على جميع المناحي القائمة، وكذلك التعاون يمكنه أن يغطي جميع مناحي الحياة، وإزاء هذا الوضع، لا يجب السماح بسيادة وضع يقوم فيه التعاون على أحداث منتظمة وغير منتظمة على غرار ما يحدث في أيامنا هذه نظراً لأن التعاون لا يجب أن يستخدم كوسيلة إستراتيجية لمعالجة تلك العناصر القادرة على تعزيز التعايش السلمي، وهذه العناصر هي على سبيل المثال: تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الدول وداخلها بغية الحيلولة دون حدوث حالة إحباط خطرة، وإنشاء بنى خدمات مشتركة في المدن الحدودية، وتنفيذ مشروعات مشتركة مثل توليد الكهرباء وضخ المياه وصيانتها، وإدخال أفرع صناعية ثم تجميدها خلال فترات النزاع.

إن التغييرات في المواقف الاجتماعية قد تحدث بواسطة النشاطات المشتركة، مثل الألعاب الرياضية في أوساط الشبيبة بشكل خاص. كما أن الحدود المفتوحة تتيح الفرصة للعمل بالعولمة والتعاون في العديد من الصناعات مثل السياحة والتكنولوجية والعلوم والرياضة والترفيه.

إن بناء السلام يعني أن هذه المناحي والكثير من المناحي الأخرى ستصبح حجر اساس في إستراتيجية سلام جديدة، ولن تبقى مجرد قضايا هامشية في وضع جديد.

-الدبلوماسية الخلاقة: تتطلع هذه الدبلوماسية إلى حل مشاكل النزاعات التي تطورت عبر الحدود السابقة ويحاول أولئك الذين يديرون المفاوضات السلمية إدخال مصطلح مصالحة إلى الوعاء القضائي وإلى بنية عقود السلام، بيد أن هذه الدبلوماسية القديمة تخلق فجوات وتفتح الباب على مصراعيه أمام عدم الوضوح والتفسيرات المتناقضة لعقود السلام، هذا عداك عن أن وقتاً ثميناً يضيع في التركيز الذي لا لزوم له حول قيمة الكلمات.

إن الوسيلة الأفضل والأجدى من أجل دفع السلام إلى الأمام تتمثل في تحويل قضايا الصراع والمفاوضات باتجاه المصالح المشتركة عبر طرح أفكار خلاقة واتخاذ خطوات خلاقة. إن هندسة السلام قادرة على الالتفاف حول القضايا ذات العلاقة باللغة القضائية.

ويصبح هذا القول ذا صلة بصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بقضية جوهرية جداً، مثل القدس والسيادة، وهي مشاكل يمكن حلها فقط بالطرق الخلاقة.

إن الدبلوماسية الخلاقة تسلط الأضواء على الجسور الخيالية للمستقبل. وتقلل من شأن أقوال الخبراء والمحللين حول الأحداث التاريخية، وتعكف بصورة ذكية على إيجاد وصف جديد وشامل لمصطلح (الأمن) عبر العثور على قاسم مشترك بين المناحي العسكرية والمدنية.

ومن البديهي القول أن الأسس الأربعة آنفة الذكر تتعاضد الواحدة مع الأخرى. وترتكز عليها أيضاً إلى حد ما أن بيئة السلام وبناء السلام والسلام التعاوني والدبلوماسية الخلاقة قادرة جميعها على التأثير على مناحي إحلال السلام بصورة تمكن قسماً كبيراً من المجتمع من تذوق ثمار السلام.

إن هذه المركبات الجديدة يجب أن تصبح لب عملية إحلال السلام، ولا يجب ان نرى فيها نتائج المسيرة. إن إحلال السلام هي مسألة حياة أو موت، لذا فنحن في أمس الحاجة إلى تحد حقيقي بشأن بلورة الأسباب ومقدرة التفكير إلى الأمام من خلال اتجاه واضح لاقتراح أسلوب جذري لإحلال السلام وتحويله إلى سلام قادر على البقاء على صعيد جوهره، والأشخاص العاملين، وعلى صعيد فكرة عقد السلام وكتابته.

وكي أخدم هذه الأهداف، أقمت دعواي في هذا الكتاب على إثباتات وأدلة تجريبية من الخبرة الدولية التي اكتسبتها وعلى عوامل تحليلية تستخدم كدليل عملي

لإحلال السلام. ولاشك أن توجهاتي الكبيرة نحو الشرق الأوسط تبدو مطبوعة بأحرف عميقة في هذا الكتاب.

بيد أن مركزية النزاع في الشرق الأوسط، وبمشاركة جميع (اللاعبين) الدوليين الكبار تقريباً، تجعلني لا أؤمن أن توجهي هذا سيمس بأي تحليل شامل يتم عرضه.

لقد عمدت في الكتاب إلى تحليل العوامل القديمة ونقاط الضعف الرئيسية لمسيرة السلام وعقود السلام التقليدية والتي بالكاد طرأ عليها تغيير طيلة القرن الماضي، وإلى تسليط الأضواء في هذا الكتاب أيضاً على نظرية الأمن القديمة وألقاء نظرة خاصة إلى الوراء على مسيرة اوسلو، تلك المسيرة السلمية التي شاركت فيها شخصياً.

واقترح في الكتاب تغيرات جوهرية وجديدة في مسيرات وعقود السلام، تغيرات تتحدى الأفكار العقلانية الخاصة بتحسين الوضع الأمني.

واقترح أيضاً التخطيط لسلام جديد يقوم على تحليل المواقف الخاصة بالرأي العام حول المفاوضات، وأساليب تجسيدها، وحول دعم بنى محلية وإقليمية ودولية لدفع مسيرة سلام عصرية قادرة على الحيلولة دون الدخول في حرب عصرية.

وسوف تتم ملاءمة هذه الأفكار الجديدة بعد ذلك لنموذج إحلال سلام في منطقة البحر الأبيض يرتبط بنزاعات في يوغسلافيا سابقاً، وقبرص، وخصوصاً بالشرق الأوسط، والتوتر القائم بين مناطقه الشمالية والجنوبية.

وفي الاستهلال، ونهاية المطاف في هذا الكتاب تطرقت إلى سيناريو يحدث عام 2020، وقد حرصت فيه على الفصل الكامل بين سيناريو يوم القيامة الذي يصف في (الاستهلال) العالم على حافة كارثة غير طبيعية، وبين تنبؤات ورؤى التعايش السلمي والثراء والعلوم المتطورة.

ولهـــذا الســـبب أوردت في نهايـــة المطـــاف رســـائل "الأنبيـــاء" في مجـــال السياســـة والفنـــون، مثـــل نلســـون منـــديلا، ف.د.دي كـــلارك، جرهـــارد شرودر، ورومـــانو فـــرودي، أبـــو عـــلاء، شمعون بيرس، باولوكوالو فرانك ماك-كورت، وكوينسي جونس وغيرهم.

إن الحســـم -ســـواء فـــيما إذا كانـــت ســـتندلع حـــرب يـــأجوج ومـــأجوج أو ســـيأتي الخـــلاص- رهـــن بمقـــدرة العـــالم عـــلى إحـــلال الســـلام. وقـــد حاولـــت في هـــذا الكتـــاب اقـــتراح أســـلوب لإحـــلال الســـلام الـــدائم. لـــذا يجـــب أن يـــتم وضـــع الســـلام عـــلى رأس جـــداول الأولويـــات في المخططـــات الدوليـــة، ويتوجـــب عـــلى حكومـــات العـــالم أن تشـــجع مواطنيهـــا للمشـــاركة بشـــكل أو بـــآخر في مسيرة السلام.

الفصل الأول

- الولايات المتحدة طورت خلال حربها ضد الإرهاب العالمي تصوراً يؤكد على أن مفتاح السلام الدولي أو الإقليمي موجود في حضن الديمقراطية.
- الاستقرار في العراق والسلام الداخلي في الآونة الحالية أقل بكثير مما كان عليه على عهد صدام حسين.
- إسرائيل تعلمت بأصعب الطرق أن من الصعب إدارة الحرب في عهدنا الحالي ضد قوات الإرهاب وحرب العصابات وأن الانتصار فيها أصعب من ذلك.
- أكبر الإنجازات التي حققتها إسرائيل في حرب لبنان الثانية تمثلت في موقف الدول العربية التي صلى زعماؤها بصمت لنجاح إسرائيل مما يفتح كوة أمام السلام.
- التطوير الاقتصادي للدول والتطوير الإقليمي هما شرطان هامان لإحلال السلام لكنهما ليسا كافيين بل ربما غير واقعيين.
- الديمقراطية والسلام والأمن والاقتصاد يجب أن يعيشوا جنباً إلى جنب وأن يتواجدوا أيضاً بصورة موازية.

أولاً الديمقراطية، أولاً
الأمن، أولاً الاقتصاد؟؟

طورت الدولة العظمى الوحيدة في العالم الولايات المتحدة برئاسة الرئيس بوش، خلال حربها ضد الإرهاب العالمي، تصوراً يؤكد على أن مفتاح السلام الدولي أو الإقليمي موجود في حضن الديمقراطية.

فإلى جانب حربها ضد الإرهاب في أفغانستان والعراق بادرت الولايات المتحدة إلى طرح وتسريع مسارات ديموقراطية في تلك الدولتين اللتين سنتا قوانين ديموقراطية وأجرتا انتخابات ديموقراطية ورغم ذلك، فإن السلام في تلك الدولتين لا زال بعيداً بعد المشرق عن المغرب، والإرهاب يطحن الجميع هناك برحاه، وقوات الائتلاف الأميركي تعاني الأمرين صباح مساء على أيدي خلايا الإرهاب وقد شاءت المفارقات العجيبة أن نقول: أن الاستقرار في العراق والسلام الداخلي في الآونة الحالية أقل بكثير مما كان عليه على عهد الطاغية صدام حسين.

إن تصورات الرئيس بوش ذات منطق بسيط: (الدول الديموقراطية لا تحارب إحداها الأخرى، ونظراً لإن الإنسان يحب الحياة، فلا شك أنه سيختار السلام إذا كان في مجتمع حر) تبدو هذه النظرية منطقية، بيد أنها ليست صحيحة، أو على الأقل ليست صحيحة تماماً، وخصوصاً عندما لا تنمو الديمقراطية بصورة عضوية من داخل المجتمع، بل تفرض من الخارج فرضاً.

وهناك نماذج مماثلة في السلطة الفلسطينية ولبنان. لقد بلور الفلسطينيون ديموقراطيتهم في إطار اتفاقيات اوسلو مع إسرائيل، وفي الخامس والعشرين من كانون الثاني 2006 فازت حركة حماس في الانتخابات البرلمانية الحرة، وشكلت الحكومة،

ورغـم ذلـك تنصلـت مـن الاتفاقيـات السـابقة مـع إسرائيـل، وواصلـت الإرهـاب وهـا هـي الآن غزة تلتهب بالنيران رغم الديموقراطية.

وهـذا مـا حـدث مـؤخراً أيضـاً في لبنـان، فقـد جـرت هنـاك انتخابـات حـرة، وحقـاً أن فـؤاد سـنيورة انتخـب رئيسـاً للحكومـة بـدعم أمـيركي بـالطرق الديمقراطيـة. بيـد أن حـزب الله تمكـن مـن المحافظـة لنفسـه عـلى استقلالية ذاتيـة كاملـة في إطـار النسـيج السـياسي اللبنـاني المتشـح بـالقوة، عنـدما تمكـن بالاسـتعانة بـإيران وسـورية مـن تسـليح نفسـه بكميـات كبـيرة مـن الأسلحة الأمر الذي أفضى في نهاية المطاف إلى نشوب الحرب اللبنانية الثانية.

لقـد تعلمـت إسرائيـل بأصـعب الطـرق أن مـن الصـعب إدارة الحـرب في عهـدنا الحـالي ضـد الإرهـاب وحـرب العصـابات وأن الانتصـار فيهـا هـو أصـعب مـن ذلـك بـالفهم الكلاسـيكي. وفي حرب مـن هـذا القبيـل-كما هـو الأمـر أيضـاً في الحـروب الأخـرى ضـد قـوى حـرب العصـابات، فـإن المواجهـات تجـري مـع أشـخاص ذوي حـوافز متطرفـة، تنطلـق عـلى مـتن أجنـدة كراهيـة وإرهاب ضد إسرائيل تحركها أصولية متقدة.

لقـد تمكنـت إسرائيـل حقـاً مـن إنجـاز جانـب لا يسـتهان بـه مـن أهـدافها في المعركـة: إضـعاف حـزب الله عـلى الصـعيد العمـلي والشرـعي، بوصـفه حـامي لبنـان، وإبعـاده عـن الجنـوب، وإثـارة رؤيـا نـزع أسـلحته وفقـاً لقـرار مجلـس الأمـن الـدولي رقـم **1701** وفـرض حظـر عـلى لبنـان وإمكانية الإفراج عن الجنود الإسرائيليين الأسرى.

والأهـم مـن كـل ذلـك هـو الإجـماع الـدولي شـبه الكامـل الـذي منحـه المجتمـع الـدولي للأهـداف الإسرائيليـة، بيـد أن بالإمكـان القـول أن أكـبر الإنجـازات التـي حققتهـا إسرائيـل تمثـل في موقـف الـدول العربيـة التـي صـلى زعماؤهـا بصـمت لنجـاح إسرائيـل في الوقـت الـذي كانـت فيـه إسرائيل تقوم بقصف عاصمة عربية دون توقف.

إن ما حدث يدل على فرقة عربية الأمر الذي يفتح كوة أمام السلام، لكن النظريات والفهم الإسرائيلي يؤكدان على ضرورة أن تحظى إسرائيل أولاً بالأمن الكامل، لأن هذا الأمن هو الذي سيضمن السلام. فقد أثبت الواقع لإسرائيل أن السلام يكفل الأمن أكثر مما يكفل الأمن السلام.

فمصر والأردن ليستا دولتين ديموقراطيتين، ورغم ذلك يسري السلام بينهما وبين إسرائيل، وعلى الأقل في مواجهة مصر لم تتمتع إسرائيل بالأمن المطلق فقد ولد السلام بين الدولتين في أعقاب تدمير نظرية الأمن الإسرائيلية خلال حرب 1973.

وهناك نظرية أخرى تقول: أن الاقتصاد هو مفتاح السلام فإذا ما عم التطوير الاقتصادي المنطقة وعم أيضاً الوضع الداخلي، فسوف تجد الأطراف أن لديها ما تخسره، لذا ستنحو نحو السلام. ولا شك أن هذا الافتراض صحيح على الصعيد النظري، لكن في ظل الواقع العملي فإن التطوير الاقتصادي للدول، والتطوير الإقليمي، هما شرطان هامان لكنهما ليسا كافيين، بل وربما غير واقعيين.

إن الدول المتنازعة في الشرق الأوسط تعاني بصورة عامة من فوارق اقتصادية واجتماعية كبيرة كنتاج لميزانيات الأمن المبالغ فيها. والجماهير الفقيرة هي أكثر الجهات التي تتحمل المعاناة، وهي ترى في الكثير من الأحيان السلام بوصفه ثورة الأثرياء لذا فهي تعمل على مقاومته.

إن التطوير الاقتصادي للمنطقة قبل حلول السلام يعتبر صعباً إلى الحد الذي قد يصل فيه إلى المستحيل. فالحواجز القضائية والنفسية تحول في الكثير من الأحيان دون حدوث التعاون واللاستقرار يحول دون تدفق الاستثمارات الخارجية، وعلى وجه الخصوص استثمارات القطاع الخاص الذي يحجم عن تحمل المخاطر في المناطق المنكوبة باللااستقرار.

ومـن البـديهي القـول: أن الديموقراطيـة والسـلام والأمـن والاقتصـاد يجـب أن يعيشـوا جنباً إلى جنـب، وأن يتواجـدوا أيضـاً بصـورة موازيـة وينحـو هـذا الكتـاب نحـو طـرح نظـام واضـح للأشـياء، فمسـيرة العثـور عـلى حـل للنزاعـات واللااسـتقرار يجـب أن تبـدأ بـالجهود مـن أجـل السلام. السلام أولاً.

الفصل الثاني

- السلام الناجم عن الحرب يتبلور بصورة عامة بقوة الانتصارات أو الهزائم الملموسة في الحروب.
- تاريخ إحلال السلام وعقود السلام تطور في العالم العربي تطوراً ضئيلاً من عقود عقارات ثابتة إلى وثائق أضخم تهتم بتوق حقيقي للسلام.
- غالبية العاكفين على صنع السلام هم صانعو حرب سابقة ولا يتورعون عن استخدام القوة كحل محتمل للنزاع.
- إن فكرة التطور الإقليمي ودور المجتمع الدولي في دعم اقتصاد السلام لاقت في الغالبية تجاهلاً وإهمالاً.
- تبدو العقود التي بفضلها تنتهي النزاعات الداخلية في بعض الأحيان أكثر عملية وتشتمل على مركبات هامة تتعلق بإعادة الترميم الاجتماعي وبناء السلام والتطوير.

إحلال السلام بالأساليب القديمة

وقطار شياطين اوسلو

***إحلال السلام بالأساليب القديمة:**

يبدو أن التاريخ كتب بحبر أحمر كلون الدماء، وليس بحبر أسود بلون حبر عقود السلام، فالحرب تتيح الفرصة للدول والمجتمعات كي تحتل أراض والسيطرة على ممتلكات وإحراز القوة والتأثير. وبناء عليه فإن السلام الناجم عن الحرب يتبلور بصورة عامة بقوة الانتصارات أو الهزائم الملموسة في الحروب. أما على صعيد الأملاك والقوة التي تم إحرازها فقد تم إحرازها حقاً، لكنها ضاعت أيضاً.

قال الزعيم الصيني الشيوعي العظيم شواين لاي لكلاوزفيتش في برب‍ارازه:" الدبلوماسية هي استمرارية للحرب بوسائل أخرى". ويمكننا قول نفس الأقوال على السلام وماضيه التاريخي. فبصورة عامة استخدمت عقود السلام كإعلان عن نهاية الحرب، وأدت إلى إقامة علاقات رسمية موجهة على الصعيد القضائي واشتملت على العديد من الأملاك، كالأراضي والموارد الصناعية وأسرى الحرب الذين يجب الإفراج عنهم مع نهاية الحرب وليس أكثر من ذلك بكثير.

ورغم أن هذه المكاسب والمخاسر أصبحت أقل أهمية في الحروب العصرية، إلا أن هذا النموذج بدا في تاريخ غالبية الدول، أما المصالحة بالطرق السلمية فيما بينهم فلم تتطور إلا بعد نزاعات لا تعرف الكلل من أجل اكتساب مجالات تأثير، وبعد تشكيل ائتلافات في سبيل السيطرة وبعد الحصول على مكتسبات.

إن السلام هو أكبر حريات الوجود الإنساني: حق الحياة. ورغم ذلك فقد أصبح السلام والحرية والديموقراطية عبر التاريخ كتلة واحدة، حتى عندما تسللت الديموقراطية

إلى الجهاز الدولي، اعتبر السلام كمزج وتقسيم لممتلكات ملموسة، أراض، موارد طبيعية ومجالات تأثير.

وعندما نشبت حرب من أجل الاستقلال والتحرر من نير الكولونيالية مثل حرب الاستقلال الأميركية خلال السنوات 1776-1783 بدأت تتشكل أنواع جديدة من الحريات والعوامل الديموقراطية.

لكن حتى الولايات المتحدة وبوصفها دولة تفتش عن السلام حتى لو عبر الحروب، ألحقت أضراراً بمصالح وحقوق الإنسان وبإصرار الجانب المهزوم، أضف إلى ذلك أن غنائم الحرب خصصت بغالبيتها للدولة والحكومة والنخبة.

لقد شاءت المفارقات أن تتحول الحرب إلى مسار تعاوني أكثر من السلام. ويمكننا تفسير هذه الظاهرة بأننا على مسار التاريخ أدركنا واستوعبنا السلام كمصطلح إستراتيجي وليس كحق إنساني.

لقد تطور تاريخ إحلال السلام وعقود السلام في العالم العربي-من الداخل والخارج- تطوراً ضئيلاً من عقود عقارات ثابتة إلى وثائق أضخم تهتم بتوق حقيقي للسلام.

وسأورد فيما يلي نماذج مختلفة من الحالات الاختبارية من التاريخ الغربي الحديث كي أوضح تطور عملية إحلال السلام عبر تقسيمها إلى ثلاث مراحل: القرن التاسع عشر، والقرن العشرين، والقرن الحادي والعشرين. وسأبدأ بأكبر دول العالم، الولايات المتحدة.

إن العقود التي أبرمت في القرن التاسع عشر بين الحكومة الأميركية وبين القبائل الهندية على سبيل المثال، العقد الذي أبرم مع قبيلة تشيكسو عام 1805 كانت في

طبيعتها عقود عقارات ثابتة تقوم على التنازل عن أراض، أو التنازل عن ممتلكات وعن تعويضات مالية.

والعقود البربرية التي عقدت خلال الفترة الواقعة بين 1786-1816 بين السلطات الأميركية وبين ملك الجزائر، تمت صياغتها بصورة مماثلة كعقود تجارية تتعلق بتقسيم ممتلكات غير ثابتة، وبترتيبات أمن غير سخية والتي تلمح إلى توقع الحرب مستقبلاً ولإقامة علاقات دبلوماسية رسمية تتضمن حرية العبادة.

لقد برزت هذه الأنماط والصور من "تسويات السلام" في عقود السلام الأوروبية على طول سني "عهد الدول القومية" بدءاً من منتصف القرن التاسع عشر في حرب القرم خلال الفترة الواقعة بين 1854-1856 في الثورة الصناعية الثانية خلال الفترة 1870-1914 والوحدة بين ألمانيا وإيطاليا وفي الحرب الدنماركية الألمانية عام 1864 والحرب النمساوية البروسية عام 1866، والحرب الفرنسية البروسية خلال الفترة 1870-1871.

إن أهداف هذه الحروب هي التي حددت طابع السلام الذي تم إنجازه ظاهرياً: احتلال وضم مناطق على غرار ما حدث خلال حرب القرم والتي حاولت روسيا خلالها توسيع أملاكها وسيطرتها على ممتلكات عثمانية مختلفة، وإبقاء النظام الملكي وتوحيد مناطق والتي كانت سبب وجود فون بسمارك، فرغم أنه كان ساحراً دبلوماسياً إلا أن بسمارك اعتبر السلام وسيلة لتعزيز قوة ألمانيا والحصول على ممتلكات لتعزيز الائتلاف.

وبصورة مماثلة قادت الحرب التي وقعت بين أسبانيا والولايات المتحدة عام 1898 إلى سيطرة الولايات المتحدة على مستعمرات أسبانية سابقة في جزر الكاريبي وجزر المحيط الهادئ.

وخلال حرب الاستقلال الأميركية قاتل متمردون كوبيون متمردين أسبان وقام الكونغرس الأميركي بسن قوانين مشتركة تم الإعلان فيها عن كوبا كدولة (حرة ومستقلة)، وقامت أسبانيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمر الذي أدى إلى اندلاع الحرب بين الدولتين

وقد أدت اتفاقية باريس التي وقعت في العاشر من كانون الأول 1898 إلى وضع حد للأعمال العدائية بصورة رسمية.

وبناء على هذه الاتفاقية حصلت الولايات المتحدة على جميع مستعمرات أسبانيا تقريباً. كما تطرقت -الاتفاقية أيضاً إلى تنازل أسبانيا عن ممتلكات-بما فيها الحقوق المرتبطة بها، تماماً مثلما يحدث في حالات الطلاق، حيث يتم تقسيم الممتلكات بين الزوجين.

ومن الجدير بالذكر أن المساواة والاحترام المتبادل التي أدخلت في التعديلات الأولية للعقود، لم يكن لها أي ذكر في هذه الاتفاقية، أو في الاتفاقيات التي عقدت فيما بعد بين الولايات المتحدة وأعدائها السابقين.

لقد بدأ التاريخ الدبلوماسي للقرن العشرين قبل الحرب العالمية الأولى (1914) وانتهى عام 1990. وقد أطلق أريك هوبسباوم على هذه الفترة اسم "عهد التطرف" بدءاً بالفاشية وانتهاء بالشيوعية وهما نظاما حكم ذوا معالم مشتركة.

وقد اتسمت هذه الفترة أيضاً بوجهات نظر جعلت أوروبا تحتل مكانة مركزية، لقد اعتبر الأوروبيون أنفسهم مركزاً للكرة الأرضية ليس فقط على الصعيد الجغرافي المادي، بل أيضاً على الصعيد الحضاري، وأعتقد أن من الضروري غرس ثقافة الإمبريالية في المناطق المحيطة بهم.

وبناء على ما أوردناه آنفاً اشتملت اتفاقية فرساي عام 1919 على بنود خاطئة حول أسلوب نهاية الحرب فعلى المستوى المبدئي استخدمت هذه الاتفاقية لضمان الحصول على ممتلكات وأراض وتعويضات-وهي المركبات الأساسية للثقافة الإمبريالية- ولخلق فهم شمولي يؤكد على أن ألمانيا هزمت وشجبت.

لقد أدى هذا الفهم إلى خلق إحساس بالعزلة والإذلال في أوساط أغلبية الألمان. وقد استغل هتلر الإحساس بالظلم -الذي شعره الألمان- فيما بعد في سعيه للحصول على القوة. وهذا يعني حقاً أن مثل هذه الإملاءات يمكنها أن تصمد زمناً قصيراً فقط.

فإذا لم تكن اتفاقية السلام تبادلية، ولم تمنح الطرفين محفزات ومبررات لإحلال السلام فلن تستطيع الصمود أمام اختبارات الزمن.

لقد كان التحدي القائم في اتفاقية فرساي يتمثل في الانتصار في الحرب، ثم العمل على خلق آلية دولية جديدة بصورة تمكن الطرفين من التعايش معاً، بيد أن الغريزة البشرية لإحراز الانتصار المطلق تغلبت في نهاية المطاف.

لقد كان هذا هو الخطأ الحاسم لمهندسي اتفاقية فرساي وهذا الخطأ هو الذي نفخ القوة في روح نظام الاستبداد في ألمانيا.

وإذا ما ألقينا نظرة إلى الوراء، سنجد أن اتفاقية فرساي قد تغلغلت في جداول الزمن العالمية المنشغلة بالسلام، فقط في أعقاب الحرب العالمية الثانية-حيث برز التناقض بين العالم الجديد الذي تمثله الولايات المتحدة القومية والآخذة في تطوير قوتها، واحتلال مكانة دولة عظمى بين العالم الأوروبي الكولونيالي القديم الآخذ في الاضمحلال بسبب التقاليد ورفض التغيير.

إن أبرز نتائج هذه الحرب على المدى البعيد تمثلت في خلق توازن عالمي جديد في صورة قطبي تأثير عالميين. لقد توقفت بريطانيا وفرنسا واليابان عن كونهم دولاً عظمى بالمفهوم العسكري التقليدي، ولم يبق سوى دولتين عظميين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

دفعت العبر المستقاة من اتفاقية فرساي الأمور نحو التعاون ما بين الولايات المتحدة وأوروبا، وقد أفضى التعاون بينهما إلى تحسين مكانة أوروبا في مواجهة الاتحاد السوفييتي، مع الإعراب عن الثقة في ألمانيا واليابان، وعدم العمل ضدهما.

وقد انعكست هذه العبر بصورة بارزة في اتفاقية الناتو التي عقدت عام 1949، وهي الاتفاقية التي أكدت على حرية الفرد، وعلى الديمقراطية وسلطة القانون والدفاع عن حضارة الغرب.

وقد عكست هذه الاتفاقية وجهات نظر قضائية ليبرالية تجاه الاستقرار والازدهار في منطقة شمالي الأطلنطي وليس وجهة نظر استبدادية للسلام الشامل وقد جاءت خطة مارشال عام 1947 لتدعم اتفاقية الناتو-وهي الخطة التي طرحها جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة واقترح فيها تقديم مساعدات لأوروبا بقيمة عشرين مليار دولار إذا ما وافقت الدول الأوروبية على الاجتماع لإعداد خطة مساعدات عقلانية.

لقد كانت الدول الأوروبية ملتزمة بالتعاون والعمل كوحدة اقتصادية واحدة، وبذلك مهدوا الطريق لامتزاج أوروبا في الموارد والبنى التحتية، بيد أن هذه المسيرة المتواصلة والفريدة كانت دلالة على ما سيحدث.

لقد كان هدف الدول المتحاربة على مدى التاريخ هو احتلال الأراضي، وكان السلام بالنسبة لهم بمثابة (وقت مستقطع) ما بين الحروب، بغية المصادقة على إستراتيجيات جديدة، حتى نشوب الحرب التالية.

ومنذ ذلك الحين أصبح التاريخ الحديث شاهداً على ظهور قضايا وموضوعات لا تسيطر عليها الدولة، على سبيل المثال: الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الآخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء. فهذه الفوارق مرتبطة بالأوضاع الديموغرافية-وخصوصاً في أوروبا، التي تعتبر مقراً لحوالي خمسين مسلماً-وفي الولايات المتحدة التي يعتبر فيها (الهيسفانيون) قوة انتخابية ذات ثقل لا يستهان به.

أضف إلى ذلك المشاكل البيئية، مثل تلوث المياه، والغازات، والتي تتجاوز الحدود الدولية، على غرار ما حدث للمشاكل المرتبطة بحقوق الإنسان. وفي نفس الوقت، وبالمقابل لعملية تصفية الاستعمار التدريجية والتي بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ازداد عدد النزاعات الدولية الخطيرة، والحروب العنيفة بنسبة كبيرة جداً.

وبناء على بارومتر النزاعات" لعام 2004 والذي أعده "معهد هيدلبيرج لأبحاث النزاعات الدولية" فقد ارتفع عدد النزاعات من أربعة وسبعين نزاعاً عام 1945 إلى مائتي وثلاثين نزاعاً عام 2004. كما ارتفع عدد النزاعات العنيفة جداً من سبعة نزاعات عام 1945 إلى ستة وثلاثين نزاعاً عام 2004.

وإذا ما تصفحنا تلك العقود التاريخية، وتفحصنا عقوداً تم إبرامها فيما بعد، سنخرج باستنتاج مفاده أن هدفها تمثل في بلورة إنجازات الحرب وتحسين أهداف تقليدية، وبصورة عامة عدم التطلع إلى اتجاهات جديدة لبلورة علاقات سلام تؤكد على ثقافة السلام والدمقرطة.

إن مثل هذه العقود تستخدم للحفاظ على بقاء الوضع القائم عبر توازن قوى ناجم عن الحرب، على أن يتم إحراز الاستقرار عبر نظرية أمنية تقوم على الردع بالمفهوم الضيق للكلمة.

إن الطابع الحربي لعقد السلام التقليدي يعكس تماماً طابع الجهات التي عكفت على إحلال السلام: فغالبية العاكفين على صنع السلام هم صانعو حرب سابقة ولا يتورعون عن استخدام القوة كحل محتمل للنزاع. وأنا أتطرق هنا للزعامة السياسية، وللقيادة العسكرية التي يتم تجنيدها لتنفيذ العمليات المرتبطة بإحلال السلام.

وبنفس الصورة، فإن اتفاقيات السلام التي هدفها بلورة ممتلكات وأراض، ومجالات تأثير، لم تبن بصورة تتيح إمكانية التوزيع المنطقي لثمار السلام.

لقد طمعت الدول والنخبة الحاكمة فيها دائماً في السلام وثماره، بدلاً من أن تربط السلام وثماره بفكرة تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. لقد تم تمثيل الاقتصاد في عقود السلام التقليدية بمصطلحات (غنائم) ناجمة عن الحرب مع الإقلال جداً من الإشارة إلى التعاون الاقتصادي بين الأعداء السابقين.

إن فكرة التطوير الإقليمي، وكذلك دور المجتمع الدولي في دعم اقتصاد السلام لاقت في الغالبية تجاهلاً وإهمالاً.

ورغم أن الأمر يبدو مفاجئاً إلا أن هـذه الفـوارق تظهـر في مسـارات السـلام حتـى في عصر العولمة الحالي. لقد توقعنا أن تؤدي العولمة إلى إحداث تغيير في أسلوب إحلال السـلام بحيـث تشـمل تعاونـاً في المنـاحي الاجتماعيـة والإقليميـة والعالميـة مـع التشـديد عـلى قـيم المصـالحة والتعـاون والدمقرطة.

بيد أن هذه التوقعات ذهبت إدراج الرياح، لقد حولت العولمة والتكنولوجية العالم حقاً إلى قرية عالمية إلى حد ما، وعلى وجه الخصوص في المنـاطق التـي تتـوفر فيهـا الأراضي، والمـوارد، بيـد أن عملية إحلال السلام بقيت في عالمها القديم، ولم يتم تبني أنماط جديدة للتبادل الثقافي والاقتصادي.

والأمر يبدو بسيطاً جداً، فمبادئ إحلال السلام القديمة، مثلما سيتم التأكيـد عليهـا في عقـود السلام الحديثة فيما بعد-أي العقود التي تم إبرامها وتوثيقها بدءاً من عام 1990- غير فعالة في عهدنا الحالي، خصوصاً عندما تتغلغل القيم الليبرالية الديموقراطية في الأجهزة القضائية والمجتمعات.

والسلام لا يفسر على أنه قيمة اجتماعية مستقلة ومقدسة. ففي المناطق التـي انتهـت فيهـا النزاعات، لا تبذل تقريباً أية جهود من أجل خلق بيئة تعايش سلمي مع عـدو الأمـس. كـما لا تبـذل جهود لخلق مسار مشترك أو لفرض عقوبات على من يعارض السلام بالأساليب العنيفة.

إن عقود العهد الحديث آنف الذكر هي قديمة نظراً لما يلي:

1. تشجع أهدافاً تقليدية وتتمسك بالماضي.
2. تعكس نظريات أمنية ضيقة.
3. لا تطور ثقافة السلام.
4. لا تعمل على خلق آلية تحول دون اتساع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.
5. لا تركز على التعاون الاقتصادي.

6. تفتقر إلى التخطيط للتطوير الإقليمي والمساعدة الدولية.
7. لا تنمي السلام على الصعيدين الاجتماعي والسياسي الداخلي، ولا تحمل أية إلماحات بشأن العقوبات التي يجب أن توجه تجاه المعارضين من الداخل.
8. هناك عدد أكبر من اللازم من العسكريين الذين يتم تقديمهم في العقود بوصفهم صانعي السلام.

1-تشجع أهدافاً تقليدية وتتمسك بالماضي: إن اتفاقيات ديتون التي أبرمت عام 1995، والتي كان من المفروض أن تخلق سلاماً في يوغسلافيا سابقاً، دفعت بغالبية المنطقة إلى حضن الفقر، وقد تسببت هذه الاتفاقيات في إحداث تشوشات اقتصادية شديدة، وعدم استقرار متواصل في المناطق التي كانت الحرب فيها قاسية للغاية.

وقد اهتمت الاتفاقية بغالبيتها بالأهداف التقليدية الخاصة "بالسلامة الإقليمية، المناحي العسكرية للاستقرار الإقليمي، وترسيم الحدود"، إن المعارك التي دارت في يوغسلافيا سابقاً تعتبر معارك دموية بأوسع صورة عرفتها أوروبا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وقد أفضت إلى مقتل ثلاثمائة ألف نسمة، وبقاء الملايين دون مأوى، وقد تمت إدانة الكثير من المسؤولين عن هذه الحرب فيما بعد بتهمة ارتكاب جرائم حرب. وقد افتقرت الاتفاقيات إلى بنود تتطرق إلى المصالحة، وإلى بذل جهود إستراتيجية لبناء السلام.

2-تعكس نظريات أمنية ضيقة: عقد السلام الذي تم إبرامه عام 1997، ومبادئ العلاقات التبادلية التي تم تحديدها بين الفدرالية الروسية والجمهورية الشيشانية، تجسد تجسيداً تاماً فكرة نظرية الأمن الضيقة، فالبندان الرئيسيان من العقد ينشغلان بحظر "استخدام القوة". وبالعلاقات الناجمة وفقاً لقواعد القضاء الدولي". أما البنود الثلاثة الباقية، فهي لا تتطرق أبداً إلى كلمة السلام. ومن الجدير بالذكر أن الأعمال العدائية تواصلت حقاً".

وبصورة مماثلة فإن إعلان حسبيورت المشترك ومبدأ العلاقات التبادلية اللذين تم توقيعهما من قبل الطرف الشيشاني والطرف الروسي يتطرقان فقط لوقف الأعمال العدائية" ولرفض استخدام القوة المسلحة أو "رفض التهديد باستخدامها".

3-لا تطور ثقافة السلام: لم يتم تطوير ثقافة السلام أيضاً في اتفاقية جواتيمالا للسلام المستقر والدائم عام 1996". وخلال الحرب الأهلية في جواتيمالا قامت مجموعات حرب عصابات كثيرة بالإعداد لانقلاب ضد الأنظمة العسكرية.

ووفقاً للتقديرات فقد قتل ما يربو على مائة ألف نسمة، كما ديست حقوق الإنسان هناك بوحشية. وتنص الاتفاقية على وقف العنف، وإعادة توزيع الموارد، ومنح تعويضات لكنها لا تتطرق إلى العلاقات بين بني البشر أو وسائل بناء السلام وخلق ثقافة سلام، ورغم مضي عقد بعد تلك الاتفاقية إلا ان السلام لم يحل حتى الآن في جواتيمالا.

4-لا تعمل على خلق آلية تحول دون اتساع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية: لو أنه تم تحديد مثل هذه الآلية في اتفاقية السلام بين حكومة سيراليون وبين الجبهة الثورية الموحدة لسيراليون عام 1999، فمن الجائز أن مائتي ألف نسمة ما كانوا ليقتلون ولما تم اجتثاث ما يربو على مليون نسمة من مساكنهم. لقد كان من المفروض أن تضع الاتفاقية نهاية للحرب المدنية طويلة الأمد بين الحكومة وبين الجبهة الثورية الموحدة (RUF).

لقد اندلعت الحرب حول تقسيم موارد المجوهرات في الدولة، وقد لوحظ فيها انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص قطع الأعضاء والاغتصابات وتجنيد الأولاد للجيش.

5-لا تركز على التعاون الاقتصادي: تبرز هذه النقطة بشكل خاص في اتفاقية السلام السودانية التي تم توقيعها في الخرطوم في الحادي والعشرين من نيسان 1997 على أيدي حكومة السودان برئاسة الجنرال عمر البشير. والذي وصل إلى السلطة بعد الانقلاب الإسلامي الذي قاده

عام 1989، ومنذ ذلك الحين وهو يفرض الشريعة الإسلامية والتي يوجد لها معارضون في أوساط المسيحيين ومن قبل متمردين في الجنوب".

لقد تم تفسير الحرب بين شمال وجنوب السودان بصورة عامة كحرب عرفية دينية طبيعية والتي نشبت على أرضية الفوارق القائمة بين المسلمين والمسيحيين أو بين العرب والأفارقة.

وقد حملت مظاهر العنف التي جرت في الخمسينات من القرن العشرين، والتي لا زالت تؤثر حتى الآن على طابع الحرب-طابعاً دينياً عرقياً، بيد أن أسباب النزاع اختلفت الآن، والذي بدأ يقوم مؤخراً على الرغبة في السيطرة على الموارد، وقد أصبحت الأزمة الاقتصادية وقلة الموارد في شمال السودان بمثابة القوة المحركة للحرب المدنية.

وقد تطرق البند الرابع من اتفاقية السلام، والذي جاء تحت بند "المشاركة في الممتلكات، إلى خطة اجتماعية اقتصادية شاملة" وإلى "إعداد مخططات تطوير". بيد أن هذه المخططات لم يتم التأكيد عليها، ولا تطويرها بصورة كافية في عقد السلام المذكور، أو في الاتفاقيات والبيانات التي صدرت في أعقابها، والتي جاءت لتضمن تطبيق الاتفاقية الأمر الذي أسهم في استمرارية القتال حتى الآن.

6-تفتقر إلى التخطيط للتطوير الإقليمي والمساعدة الدولية: من الملفت للانتباه أن اتفاقية بلفاست لعام 1998 والتي وقعتها الحكومة البريطانية وحكومة إيرلندا الشمالية وحظيت بتأييد غالبية الأحزاب السياسية في شمالي إيرلندا-بما فيها الذراع السياسي للحركة السرية الإيرلندية-اشتملت على الكثير من العوامل الإيجابية المشار إليها في الكتاب.

ورغم ذلك فإن غالبية المشروعات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة، والجهود الأخرى الخاصة ببناء السلام والتي ظهرت في اتفاقية لم تنفذ.

ومن الجائز أنه لو أضيف على الاتفاقية بند يرتبط بتقديم مساعدات دولية على هذه الجبهة، لكان هناك تعاون ولأصبحت عملية إخراج الاتفاقية إلى حيز التنفيذ أكثر فعالية وجدوى.

7-عدم تنمية السلام على الصعيدين الاجتماعي والسياسي الداخلي، ولا تحمل أية الماحات بشأن العقوبات التي يجب أن توجه تجاه المعارضين من الداخل. لا يشتمل عقد السلام الذي تم إبرامه عام 1997 بين الفيدرالية الروسية وبين الجمهورية الشيشانية على عقوبات ضد المعارضين من الداخل.

لقد وصلت أعمال العنف في نهاية عام 1994 إلى حالة حرب عندما اجتاحت روسيا الشيشان، وقد قتل خلال هذا الاجتياح عدد يتراوح بين 70-80 ألف نسمة، غالبيتهم من المدنيين الشيشان.

ومع تصاعد المواجهات وفي أعقاب سلسلة من اتفاقيات السلام، بما فيها الهدنة التي اقترحها الرئيس الشيشاني اشلان مشكدوف في حزيران 2000، جرت معارك متمردين أكثر، وعمليات انتحارية، وحرب عصابات من قبل المقاتلين الشيشان.

وقد أفادت التقارير أن عدداً يتراوح بين ثلث إلى نصف سكان الشيشان البالغ عددهم مليونا وثلاثمائة الف نسمة قد فروا من الشيشان كنتاج لأعمال العنف.

8-هناك عدد أكبر من اللازم من العسكريين يتم تقديمهم في العقود بوصفهم صانعي سلام: تبدو هذه النقطة في جميع عقود السلام الحديثة، فمن بين المشاركين الثمانية الذين فاوضوا في اتفاقية سلام لومه عام 1999 من أجل التوصل إلى مصالحة وطنية في سيراليون، كان هناك خمسة عسكريين وكذلك الأمر في اتفاقية السلام التي تم توقيعها في السودان عام 1997 حيث كان جميع المفاوضين من قبل الطرفين عسكريين.

تبدو العقود التي بفضلها تنتهي النزاعات الداخلية في بعض الأحيان أكثر عملية، وتشتمل على مركبات هامة تتعلق بإعادة الترميم الاجتماعي وبناء السلام

والتطوير. ويبدو هذا الزعم في الاتفاقية التي أشرت إليها آنفاً والتي أبرمت عام 1996 للسلام المستقر والدائم بين متمردين في جواتيمالا والرئيس ألوارو ارزوا، وكذلك في اتفاقية (يوم الجمعة الجيد) الذي أبرم عام 1998.

وقد تعهدت الاتفاقية الأولى من بين الاتفاقيتين اللتين أشرت إليهما بوضع حد لعهد النزاع الذي أراق حتى ذلك الحين دماء ما يربو على مائة ألف نسمة، وأدى إلى تشريد أكثر من مليون لاجئ. كما تعهدت الاتفاقية بالقيام بإصلاحات أرض وتثقيف ثنائي اللغة، وإيجاد عمل لمقاتلي حرب العصابات السابقين وتقليص رجال الجيش والميزانيات العسكرية.

بل ولقد تم إنشاء (ممثلية حقيقية) برئاسة ممثل الأمم المتحدة في شباط 1997. أما على أرض الواقع، فلم يتم إخراج أي شيء إلى حيز التنفيذ الفعلي، ولا زالت الحرب بين الجيش ومقاتلي حرب العصابات متواصلة حتى يومنا هذا.

وبصورة مماثلة حدث ذلك في اتفاقية "يوم الجمعة الجيد" والتي بدت بمثابة خطوة كبيرة في مسيرة اتفاقية السلام في شمالي إيرلندا التي بدأت عام 1993 بحوار أجراه جوهن يوم وجاري أدمس. وقد تم توقيع الاتفاقية في بلفاست في العاشر من نيسان 1998 -يوم الجمعة الجيد- من قبل الحكومة البريطانية والحكومة الإيرلندية بموافقة ناخبي إيرلندا الشمالية وإيرلندا الجنوبية في استفتاءي الرأي العام اللذين جريا في الثالث والعشرين من أيار 1998.

لقد كان التطبيق خاطئاً إلى حد ما. فعلى الصعيد الاقتصادي لم تكن هناك مشروعات مشتركة على رأس جداول الأولويات نظراً لعدم توفر تمويل محلي أو دولي كاف.

ويمكننا القول أنه لم يطرأ أي تغيير جذري على عملية إحلال السلام منذ بدأت عملية تصفية الاستعمار. وفي غالبية الحالات لا زال هناك اعتبار لتقديرات الماضي. لكن ومع تفكيك بؤر التأثير تغيرت المصالح الوطنية في الدول القومية.

حقاً لا يستطيع التاريخ تغيير طبيعة الإنسان، لكن رغم ذلك طرأ تغيير على مصطلحات الدول القومية، وإذا كانت لا تزال تصف مصطلح القوة كملكية للسيطرة والتأثير، فإنها لم تعد تفسره كاحتلال أراض، وقرى، بل أصبح يفهم في الغالب بمصطلحات القوة الاقتصادية، والمعلومات والمقدرة الصناعية والمستوى التكنولوجي.

ويمكننا القول أن السلام-على هذا الصعيد- هو مصلحة. فهو قادر على تأطير القوى التي تملكها الدول في التجارة الحرة، والإثراء الثقافي، وتبادل المعلومات، ومن ثم يمكننا أن نرى في السلام وسيلة للتغيير: فهو لا يحب أن يقوم فقط حينما يتعلق الأمر بالحرب واحتلال الممتلكات الإقليمية بل أنه قادر على تحسين الاستقرار.

ويمكن اعتبار السلام مصلحة مشتركة للمجتمعات التي تعيش معاً -وتعمل على زيادة مواردها-أي سلام بين المجتمعات.

إن التحديات التي تواجهنا في عصر العولمة والدمقرطة تتمثل في ضرورة احتلال الروح، وكي نفهم حقاً مصطلح إحلال السلام في عصرنا، لا يتوجب علينا فقط دراسة وتمحيص عقود السلام، بل والعمل أيضاً على تحليل القرارات وتطبيقها.

وقد أتاحت لي الظروف الفرصة للتمتع بذلك -رغم أنني أحسست بالألم والأسف أيضاً خلال ذلك- عندما ترأست الجانب الإسرائيلي للمفاوضات في مسيرة أوسلو، وهذا ما سأناقشه الآن.

قطار شياطين اوسلو:

*شباط 1994: دافوس، سويسرا:

قرية صغيرة في حضن جبال الألب السويسرية وهي تعكس المنظر الذي نراه في غالبية الاجتماعات الكبيرة لرجال الأعمال الدوليين والزعماء السياسيين، وهو مكان اجتماع الهيئة الاقتصادية العالمية، حيث يجتمع المفكرون والمبادرون ورؤساء المؤسسات الدولية سوية من أجل التخطيط للمستقبل.

وبوصفهم أبطالاً ودعاة العولمة، فإن نفوس هؤلاء الأشخاص تمتلىء بالآمال لخلق ثورة تكنولوجية وديموقراطية ولفتح الحدود الوطنية، وخلق سوق حرة وحركة حرة للأشخاص والبضائع.

وتجري الحوارات في ساعات النهار حول اكتشافات تكنولوجية خيالية، والتي ستترجم إلى رؤوس أموال اجتماعية واقتصادية. ورأس المال المذكور سيخلق مناح جديدة في الزمان والمكان والتي ستنتقل بسهولة عبر جميع الحواجز المادية لتسجيل الإنجازات في أسواق المال العالمية.

وهذه القفزات والأفكار تنعكس على صفحات الصحف التي تصف (رجل دافوس) بوصفه الإنسان الأول الجديد. ويبدو ان المشاركين يسهمون في خلق (جنة عدن) جديدة محسنة ودائمة.

لقد اتسمت مرحلة الخليقة في هذا العهد بإيمان لا تعتوره الشكوك بالمقدرة المذهلة لعقل الإنسان. لقد خلق الاعتداد بالذات جدول أعمال شديد الاكتظاظ بالقضايا العالمية: الصناعة المنافسة، والتكنولوجية، العلمية، اتحادات عالمية، بيولوجية تكنولوجية، اقتصاد، تكنولوجية دقيقة وتطوير علمي واقتصادي، كما أدى إلى لقاء للعقول اللامعة في العالم الجديد.

وفي تلك الساعة بالضبط، كانت هناك دراما تجري في مكان آخر، حيث استخدم فندق فلسطين كنقطة لقاء غير رسمية. فوزير الخارجية شمعون بيرس ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات وطاقم المفاوضات الذي رافقهما كانوا في دافوس لخلق معجزة سياسية. بيد أن هذه المعجزة تحولت مع الزمن إلى نبوءة سرابية.

لقد أدى تواجد العديد من العوامل من طرفين مختلفين- نزاع تاريخي وتقدم درامي، مساحة أرض صغيرة، وعالم جديدة- لجعلنا نبدو كالمسحورين وأن نؤمن بالأمل.

كنت أنا رئيس المفاوضات عن الجانب الإسرائيلي، وقد كان هدفنا الإستراتيجي إزالة بقع الدم التي خربت العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين لقد عملت انطلاقاً من الرغبة للانضمام إلى العالم الجديد وقطار العالم السريع، لذا أثمرت الجهود بين الطرفين أملاً في التغلب على نزاع الماضي.

وكلما طالت ساعات الليل كلما أصبحت الأجواء شديدة السواد وممزوجة برعب المشاركين الذين كانوا يدخنون بشراهة، تجادلنا بصخب حول إغلاق الطرق وطرق الوصول بالقرب من نهر الأردن والتي ستؤثر على الحدود المستقبلية بين إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية.

وعلى بعد قليل منا كان هناك نقاش حول الحدود المفتوحة التي بدت لنا أبعد من أي وقت مضى. لقد حللنا كل متر من الأرض بمصطلحات الأمن، وقد أدى الاستخدام الذي لا يتوقف للوسائل التقليدية إلى تعزيز فكرة الرؤيا السرابية التي كنا غارقين فيها. ورغم ذلك كنا من وجهة نظر زعماء العالم بمثابة رمز للوحي.

وعندما دخل عرفات وبيرس إلى القاعة أطلق ثلاثة آلاف شخص صيحات التشجيع والإعجاب، وانطلقت الأكف بالتصفيق الحاد لرؤية الرجلين اللذين يعملان على

إحلال السلام، واللذين بديا مختلفين تماماً أحدهما عن الآخر في مسلكيتهما، لكنهما كانا على مايبدو على استعداد لتقديم مساهمات إيجابية من أجل مصيرهما المشترك.

لقد راود الجميع في تلك اللحظة إحساس بأن الفلسطينيين والإسرائيليين تمكنوا معاً من الانضمام إلى العولمة كجائزة شديدة الأهمية على إحلال السلام بين أشد الأعداء خصومة.

لقد استغل قادة العولمة لحظة المجد تلك لدعم وتعزيز إحساسهم اللامتناهي بالقوة. لقد أصبحت دافوس كلمة مرادفة للعولمة، لكنها كانت ذات معايير أحادية الجانب، تتجاهل الصعوبات التي انتابت العالم المصاب بالأمراض التي لم تكف عن التساقط فوقه.

فلم يكف أنه لم يكن في دافوس أي تمثيل من قبل الدول الإفريقية ودول نامية أخرى، بل أيضاً أن قضايا الجوع والحروب والأمراض والصراعات على خلفية حضارية ودينية لم تصل أبداً إلى حد النقاش الجدي.

أن العولمة تنتمي إلى أولئك الذين يجنون الأرباح، أما باقي العالم فليلحق بالركب عندما يصبح ناضجاً للانضمام، ولأسفنا البالغ فإننا نحن العاملين على إحلال السلام لم نكن نعتبر في دافوس قد نضجنا بما فيه الكفاية.

وعندما قابلنا نظراءنا من دول أخرى-وبشكل خاص من أوروبا وإفريقيا-والذين ناضلوا مثلنا من أجل إخراج دولهم من حالات النزاع، أصبح حدث دافوس بالنسبة لنا أيضاً رمزاً لاجتماع العاملين من أجل إحلال السلام، والذين يشعرون بالإحباط من العالم كله، والمسجونين ما بين الأمل والعجز، فهم يحاولون الانضمام إلى العالم الجديد، بيد أنهم ليسوا مؤهلين للقيام بالخطوة.

*تشرين الأول 1994: كازابلانكا-المغرب:

كان التغلب على نزاع الماضي أمراً حيوياً لإدخال دافوس في الخارطة الإسرائيلية، وحقاً لقد تبلورت دافوس في الشرق الأوسط خلال نهاية أسبوع خاص في تشرين الأول 1994 عندما اجتمع في كازابلانكا تحت رعاية ملك المغرب الحسن المئات من رجال الأعمال الإسرائيليين مع رجال أعمال من مصر والأردن والسعودية وعمان، وقطر وتونس والجزائر وفلسطين الجديدة.

وقد سبق ذلك لقاء سري جرى في نهاية عام 1993 بين شمعون بيرس والملك الحسين. كما تم تشكيل لجنة توجيه لدافوس الشرق الأوسط شارك فيها كلاوس شفاب رئيس الاجتماع في دافوس ولزلي جلب رئيس المجلس الأميركي للعلاقات الخارجية وأندري ازولاي، طلائعي السلام من المغرب وأحد مستشاري الملك الحسن المغربي.

وقد ترأست أنا طاقم الإعداد والذي شارك فيه جميع هؤلاء الأشخاص، وكذلك الأميركي دنيس روس منسق مسيرة السلام.

لقد بدت المقاطعة العربية في تلك اللحظة التاريخية وكأنها لم تكن، لقد تحولت أرض الميعاد إلى أرض الوعود. وعندما التقى أعضاء هذه الهيئة لم يرفض أي رجل أعمال أميركي أو أوروبي أو آسيوي الاجتماع معنا. وقد قمنا بالتعاون مع أصدقائنا الأميركيين بالتخطيط لإنشاء بنك إقليمي للشرق الأوسط.

وتمحورت محاورات أخرى حول مخططات جديدة لشراكة عامة وخاصة. لقد تذكرت نقاشات دافوس عندما استعرضت غرفة الاجتماعات التي كان رجال الأعمال يجتمعون فيها. وفكرت بأن من الجائز أننا نسهم في بناء جسر نحو العالم الجديد، عالم ذو واقع مختلف من التعاون لصالح رفاه الجانبين المتورطين في النزاع.

بدت الشمس في مركز الأحداث في كازابلانكا حارقة، وحبات الرمال الدقيقة تتدافع مع الرياح، وقد دخلنا إلى الخيمة الملكية أنا وشمعون بيرس سوية مع رؤساء دول ووزراء خارجية من اثنتي عشرة دولة عربية على الأقل، غالبيتهم يرتدون ملابسهم التقليدية -جلاليب وكوفيات-والتففنا حول المضيف المغربي.

وعندما اختلط حابلنا بنابلنا بتردد، وبدأنا بإجراء نقاشات عامة، شعرنا أن فجراً جديداً بدأ يبزغ، وقد ناقشنا مسألة إخراج مشروعات خلاقة، وبرامج تكنولوجية دقيقة في الشرق الأوسط ذات حدود مفتوحة في عهد انتهاء النزاع، إلى حيز التنفيذ.

وكان هناك مشروع مثير للحماس بشكل خاص جرى الحديث عنه، وتمثل في بناء مجمع بمشاركة ثلاث أمم في منطقة البحر الميت، كبؤرة جذب لجميع السياح من شتى أنحاء العالم. لقد ورث الإسرائيليون والأردنيون والفلسطينيون هذا البحر التاريخي والذي يعتبر أكثر المناطق انخفاضاً في العالم، والذي بمقدور خاصيته البيئية المتفردة أن تحوله إلى موقع استجمام هائل للسياحة الطبية، وكذلك للتطوير الاقتصادي.

لقد آمنا بأن انتقالنا من مرحلة النزاع إلى حالة السلام سيثير اهتماماً ونشاطاً هائلاً في أوساط القطاع الخاص الدولي، مما سينفخ روح الحياة في البحر الميت.

كما نوقشت اقتراحات أخرى مثل حفر قناة من البحر الأحمر إلى البحر الميت بغية تعمير الصحراء وبناء مجمعات صناعية مشتركة لمبادرين إسرائيليين وفلسطينيين.

لقد انتهى مؤتمر كازابلانكا عام 1994 ببيانات قوية جداً لصالح الشرق الأوسط، أما على الصعيد العملي فلم يتم إخراج حتى مشروع واحد منها إلى حيز التنفيذ الفعلي. لقد اتضح ان من المستحيل بناء الجسر السحري والضروري بين العالم الجديد والعالم القديم.

ورغم أننا كنا شديدي العزم لحل مشكلة الشكوكية والكراهية المتواصلة، إلا أنه حتى أولئك الذين سحرتهم رؤيا السلام لم يكونوا متساهلين تجاه فكرة دمج المصالح المختلفة للدول البعيدة عن عالم الصناعات الإلكترونية الدقيقة.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل كانت دولة شديدة التميز على هذا الصعيد، ولهذا السبب بقي الشرق الأوسط مثله كمثل مناطق أخرى تواجه التغيير، بقيت غير متطورة. وهكذا بدت الأحلام تتناثر في كل اتجاه.

إن الجمع بين دافوس وكازابلانكا أعطى أملاً، بيد أن أيام هذا الأمل كانت قصيرة. لقد قرر القطاع الخاص أن المناطق التي على وشك مواجهة التغيير مثل الشرق الأوسط هي مغامرة، فهذه المناطق لم تقدم الشروط والمحفزات اللازمة للاستثمارات.

إن عدم تجسيد الآمال الكبيرة في التعاون العام والخاص يرجع لكون أموال المساعدات خصصت لبناء مؤسسات للأمن ولتطوير قسم من البنى التحتية، ولمعالجة الأعمال الإدارية المرتبطة بالمساهمين ومتلقي المساهمات، والحكومات لم تكن جاهزة-سواء أكان ذلك على الصعيد النفسي- أو العملي، لتقديم الأسس اللازمة لجذب الاستثمارات في المناطق التي بدت فيها الأخطار أكبر من الفرص.

لقد اتضح أن الآمال التي نمت في كازابلانكا كانت زائلة، وتم تقسيم ثمار السلام بين أقليات نخبة ولم تعط للجماهير العريضة رغم أن مقدرتها على الحسم في إنجاح المسيرة كبيرة جداً. لقد أصبح السلام ثورة مكانة الأثرياء، لأنه مكنهم من الانضمام إلى احتفالات العولمة.

وفي ردها على هذا الوضع تمردت الأغلبية التي لم تكن شريكاً في تلك الثورة، أحياناً بالطرق السياسية وأحياناً بالعنف، وإذا كان علينا أن نوجه أصابع الاتهام تجاه شخص ما، فسوف نوجهها تجاه أولئك الإسرائيليين والفلسطينيين الذين أبطأوا المسيرة، وتجاه الأنظمة العربية التي لم تكن منفتحة أمام الإصلاحات الاقتصادية والسياسية وتجاه زعماء المجتمع الدولي وزعماء

العولمة، والذين لم يدركوا أن عدم معالجتهم بجدية للتحديات الاقتصادية التي تعرقل عملية إيجاد حل للنزاع وبناء السلام- وربما في الشرق الأوسط الذي يعتبر أهم من أي مكان آخر-فإنهم بذلك عززوا تلك القوى التي ألحقت بهم في مرحلة لاحقة أضراراً.

ومقابل ضمان السلام والازدهار بدأ يتطور ائتلاف جديد انطلاقاً من رحم إحباطات الفقر، ائتلاف أيديولوجيات دينية أصولية متطرفة، وقوة مدمرة من الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.

لقد أدركنا هنا في الشرق الأوسط أنه لو كانت مسيرة كازابلانكا قد أحرزت نجاحاً لقلّص أخطار وحجم توسع وانتشار الائتلاف المعادي للغرب والذي أصبح قوياً للغاية. بيد ان رجال دافوس، أولئك الذين يقودون السلام من نيويورك "وغور السليكون" اعتقدوا بضرورة الاندفاع إلى الأمام بكامل القوة على الطريق الذي بدأوا به.

لقد بدأ الصبر تجاه حكوماتهم ينفد، وكذلك تجاه أولئك الذين جاءوا متأخرين من المناطق التي كانت غارقة في النزاعات، لقد فشلنا كرجال العالم القديم والجديد في آن واحد، لأننا لم نحرز تقدماً، ولردنا المتأخر على الفوضى المأساوية الآخذة في الاقتراب.

*مثال: الفرض الخاطئ للسلام:

تقدمت مسيرة السلام بتكاسل نظراً لأننا لم نحسن ملاءمة أنفسنا مع العالم المتطور. ورغم أنه إذا ما نظرنا إلى الوراء يمكننا اعتبار مسيرة أوسلو كانفراج تاريخي ذي مغزى هائل، سيقود الشرق الأوسط في المستقبل نحو السلام، إلا أن النظريات التي دفعت الطرفين للتوصل إلى الإنجازات التي توصلا إليها كانت قديمة جزئياً.

إن العيوب التي اعتورت مسيرة السلام في الشرق الأوسط تعلمنا أن جميع اللاعبين الرئيسيين في العالم أسهموا في إضعافها. ومن الأهمية بمكان أن نحلل العيوب القائمة في بنية المسيرة على أرضية، الأوصاف التي أشرت إليها قبل ذلك، وخصوصاً على ضوء الطابع الإيجابي والمركزي الذي تحتله المسيرة في المجتمع الدولي:

أ-السلام كوسيلة لدفع أهداف تقليدية إلى الأمام وليس من أجل إحراز مصالحة تاريخية ضرورية:

لقد خدمت مسيرة السلام الإسرائيليين والفلسطينيين كوسيلة إضافية لدفع أهداف سياسية تقليدية إلى الأمام، ولم تكن هدفاً بحد ذاتها. لقد خاضت إسرائيل مسيرة السلام بغية تحسين أمنها، أما الفلسطينيون، فقد اعتبروا دخولهم المسيرة السلمية وسيلة لتحقيق أهدافهم القومية.

بيد أنه سرعان ما اتضح خلال المسيرة أنه عندما لا تكون المصالحة هدفاً بحد ذاتها، يصبح من المستحيل إحراز حتى الأهداف التقليدية.

يمكننا إحراز التعايش السلمي والأهداف المشتركة بصورة منسقة، والتي تشكل القاعدة الحقيقية للسلام، وفي مسيرة أوسلو ميّعث في بعض الأحيان فكرة المصالحة والتعايش السلمي كهدف عبر انتهاك تكتيك مفاوضات حاد جداً.

لقد كانت الأطراف مليئة بالمخاوف، وقد رغب كل طرف في إحراز الانتصار في جميع القضايا لذا فإنهما بالكاد بذلا جهداً مشتركاً. لقد اتضح ذلك من خلال صورة الحوار الذي أجراه الزعيمان اللذان لم يعودا على قيد الحياة.

إبان الزيارة التي قام بها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في أيار 1994 إلى جنوب أفريقيا تحدث عن استمرارية الحرب المقدسة، الجهاد، وفي رده على تصريحات عرفات آنفة الذكر، قال اسحق رابين في السابع عشر من أيار 1994:" فيما يتعلق بتصريحات عرفات عن الجهاد، فإن دعوته تلك ستضع علامات استفهام حول إمكانية استمرارية المسيرة بيننا وبين الفلسطينيين". لقد كان نمط الحوار آنف الذكر بمثابة صورة حوار تقليدي من قبل الزعيمين أمام الجماهير.

ب-حل مشاكل الماضي المرتبطة بالنزاع بدلاً من شق طريق مشترك للمستقبل:

تطرقت الموضوعات التي تمت مناقشتها في أوسلو لأحد أكثر النزاعات الدموية التي عرفها العالم حتى الآن، وبين القضايا التي طرحت، برزت مصطلحات مثل: المناطق المحتلة، الأمن، الصلاحيات المدنية للسلطة الفلسطينية، والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ولم يكن أي موضوع من تلك الموضوعات والقضايا أقل في شأنه من باقي الموضوعات الأخرى، بل حتى المفاوضات حول نقطة الدخول للضفة الغربية عبر نهر الأردن استمرت ثلاثة أشهر بغية التوصل إلى البروتوكول المؤلف من مائتي صفحة، لقد اصبحت المصالح المشتركة ثانوية لقد أدت هذه النظرة القصيرة إلى تقزيم قيمة القضية التي كانت من المفروض على الصعيد الإستراتيجي أن تكون أهم القضايا، وأعني بها تنسيق مستقبل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين في الساحة الدبلوماسية-والاقتصادية والثقافية- إن هذه العلاقات ما كانت لتؤثر فقط على تحقيق أهدافنا بل ستفضي أيضاً إلى مشاركة إقليمية واسعة في مسيرة السلام.

وإذا ما استثنينا المفاوضين أنفسهم، سنجد أن الأطراف لم تفهم حقاً أن الشراكة-وليست المنافسة- هي التي تحل المشاكل. لقد كانت نوايا الطرفين إيجابية بصورة عامة. ولازلت أتذكر المراحل الأولى من المفاوضات حول التسوية الدائمة التي بدأت في أيار 1996 في طابا المصرية.

وفي أعقاب مراسيم الافتتاح اجتمعت مع أبو مازن على انفراد، واتفقنا فيما بيننا على أن نركز خلال العام الأول من المفاوضات فقط على العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية عام 2000، ونحدد أهدافنا الإستراتيجية، ونعالج فقط القضايا ذات العلاقة بمستقبلنا.

وبعد ذلك فقط يصبح بالإمكان أن ندرس بفعالية وبناء على جدول عمل مشترك وإستراتيجي لعام 2000 القضايا ذات العلاقة بالحل الدائم.

وعلى الصعيد العملي لم تجر أية مفاوضات حول هذه القضية فبعد ثلاثة أسابيع من الحوار بيننا فاز الليكود برئاسة الحكومة وشكل ائتلافاً يمينياً، وبناء على هذا الوضع أزيلت من جداول الأعمال قضية علاقات السلام الدائم مع الدولة الفلسطينية كهدف إسرائيلي، وفي أحسن الأحوال تمكنا من التحاور حول بعض التفاصيل في المسيرة حتى لفظت أنفاسها تقريباً.

ج-نظرية أمن ضيقة تقوم على ردع فقد تأثيره، وميزان قوى لا علاقة له بالمسيرة، بدلاً من خلق حوافز لإحلال السلام الدائم:

تمحورت جهود السلام والمفاوضات السلمية حول نموذج أمن إستراتيجي والذي يفسر الأمن بأضيق مفاهيم الكلمة. وعلى غرار ما كان عليه الوضع في نظرية الأمن القديمة، فإن التقدير الأساسي قام على المقدرة في ردع العدو كي لا يطور مقدرة عسكرية مما سيهدد السلام.

لقد أوضح الطاقم الإسرائيلي في بداية مسيرة اوسلو أن إسرائيل ستتحمل المسؤولية العامة للأمن بغض النظر عن ماهية الصلاحيات التي سيتم نقلها إلى السلطة الفلسطينية-مدنية أو عسكرية- وسيكون لإسرائيل الحق الكامل في التداخل بصورة مادية في حالات التهديد الأمني المحتمل عليها.

ثارت مخاوف في أيار 1994 من احتمال وجود تعارض بين الاتفاق على أسس أمنية، والاتفاق على أسس اقتصادية وقد توصلت إسرائيل ومنظمة التحرير في القاهرة حول انسحاب الجيش الإسرائيلي من غالبية قطاع غزة ومن منطقة أريحا، وهو الانسحاب الذي سيتطلب إجراء ترتيبات أمنية شديدة للغاية من أجل منع الإرهاب.

وقد وقعوا أيضاً على اتفاقية باريس والتي كانت من المفروض أن تشجع التطور الاقتصادي الفلسطيني وضمان حرية الحركة للأشخاص والبضائع.

إن الاهتمام والقلق الإسرائيلي تجاه الأمن حدا بإسرائيل للإصرار على أن يرسل ياسر عرفات رسالة إلى اسحق رابين يلتزم فيها أنه إذا حدث تعارض بين الاتفاقيتين، فإن الأفضلية للاتفاقية التي عقدت في القاهرة. لقد كانت هذه الرسالة بمثابة انتصار جديد للموضوع الأمني.

ومن الجدير بالذكر أن مصدر نظرية الأمن يرجع إلى العهد الذي كان استخدام التكتيك العسكري سيؤدي إلى إحراز الردع. بيد أن مثل هذه النظريات اليوم لم تعد مناسبة في أعقاب تصاعد الإرهاب، والتطوير السريع للأسلحة البالستية اللذين يتحركان من خلال أرض خصبة من الفقر والعازة.

ويمكننا القول ببساطة ليس فقط أن الاقتصاد أهم من الأمن، بل أن الاقتصاد هو الذي يوفر الأمن، إن النموذج التجسيدي الصحيح يتمثل في أن ميزان القوى يجب أن يعكس ميزان حوافز. فالنمو الاقتصادي الفلسطيني كان يجب أن يصبح مصلحة أمنية واضحة بالنسبة لإسرائيل، لكنهم لم يعالجوا هذا الجانب بصورة صحيحة.

د-عدم التشديد على تطوير ثقافة السلام التي يمكنها أن تؤدي إلى الشرعية اللازمة ولبناء منظومة قيم السلام:

الحرب تخلق ثقافة العداء، وإحساس الضحية والشكوكية. إن مثل هذا النوع من الثقافات يمكنه أن يجعل الأشخاص يضحون بحياتهم وحياة أبنائهم. وتغيير ثقافة الحرب يجب أن يكون أملاً

تسعى إليه المجتمعات الغارقة في النزاعات. ورغم أن هذه الآمال تتجسد من قبلهم في الأغاني والأناشيد إلا أنه من الصعب تجسيدها على أرض الواقع.

وخلال مسيرة اوسلو كانت هناك لحظات تغلغل فيها الإحساس بالتغيير الثقافي إلى الأجواء السائدة، بل وخلال الأحداث الإعلامية الدرامية سادت أحاسيس بالعظمة، لكن الواقع سرعان ما وجه صفعة إلى وجوهنا، فقد ألقيت من قبل زعماء خطابات استفزازية فعلت فعلها على الطرف الآخر، وذكرت الجماهير أن ثقافة العداء ستدعم استمرارية النزاع، مما أدى إلى تلاشي الأوهام.

مسيرة أوسلو لم تؤد إلى تطور ثقافة السلام، وبقي الفلسطينيون والإسرائيليون غرباء عن بعضهم البعض -باستثناء في ساحات القتال-لذا لم تكن هناك أية لقاءات بين الطرفين ذات مغزى حقيقي.

كما امتنعت وسائل الإعلام عن خلق ثقافة السلام، ففي عهد النزاع تم تجنيد وسائل الإعلام لصالح المعركة، وفي عهد مسيرة السلام، واصلت وسائل الإعلام عمليات التسوية المألوفة المتبادلة حتى في الأيام الهادئة نسبياً، وقد أسهمت هذه الظاهرة في إذكاء الآراء السابقة في الرأي العام، وعلى وجه الخصوص عندما كانت تقع عمليات فلسطينية، أو عمليات عسكرية إسرائيلية.

هـ -فوارق اجتماعية-اقتصادية متزايدة مما أسهم في تحويل مسيرة السلام إلى ثورة أثرياء بدلاً من أن تكون وسيلة لتوزيع ثمار السلام بصورة متساوية:

يعتبر الرفاه أحد معايير السلام. فحال انتهاء الحرب وزوال الأخطار على الأعمال في مناطق النزاعات تبدت فرص جديدة للاستثمار، وقد تجسدت هذه الافتراضات في إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ورغم ذلك فقد جنت ثمار السلام نخبة صغيرة على جانبي الخط الأخضر، على الأقل بصورة جزئية.

ففي إسرائيل تمكن أصحاب الصناعات الإلكترونية الدقيقة من الحصول على رؤوس أموال، فيما حظيت الكوادر العليا من زعامة منظمة التحرير الفلسطينية التي وصلت إلى الضفة الغربية وغزة قادمة من تونس، بنعم الكنز الدولي الذي كان بانتظارهم هناك.

وفي أحسن الأحوال لم يتحسن مستوى الحياة للطبقات المتوسطة والمتدنية في المجتمعين لذا، ففي أعقاب السلام ازدادت سعة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعين.

وقد شاهد الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين أشقاءهم وهم يبنون منازلهم في ناطحات السحاب في غزة وإسرائيل-سكان جنوب تل أبيب الذين يبذلون جهوداً من أجل إعادة أولادهم اضطروا لمراقبة سكان شمال المدينة وهم يقلعون بطائراتهم الخاصة.

أما الطبقات الأكثر فقراً في المجتمعين فقد اعتبروا السلام خيانة، وتمرد قسم منهم بالطرق السلمية، والقسم الآخر بالعنف. هذه هي بالضبط الفوارق الاجتماعية التي تعرض الاستقرار السياسي للخطر.

و-الافتقار إلى تعاون اقتصادي لخلق مصالح مشتركة وقوة أكبر:

رغم الاتفاقيات وتنفيذها جزئياً بقي الواقع الاقتصادي على أرض الواقع دون أي تغيير يذكر منذ أيام الاحتلال الكامل: جزيرتان قائمتان: إسرائيل قوية، وسلطة فلسطينية ضعيفة واتكالية.

قلة قليلة من الناس انتبهت للبندين الاقتصاديين في إعلان المبادئ في اوسلو لعام 1993 اللذين ناقشا قضية الائتلاف الاقتصادي ومزاياه. وقد ناقش الملحق الأول الاقتصاد الفلسطيني والتعاون الاقتصادي بين إسرائيل والسلطة، في حين ركز الملحق الثاني على خطة اقتصادية إقليمية للشرق الأوسط، ولم تتمكن المسيرة السلمية من تمهيد الطريق للتعاون الاقتصادي بصورة تؤدي إلى تقليص الفوارق الهائلة بين اقتصاد إسرائيل واقتصاد السلطة.

قدمت إسرائيل للسلطة مبلغاً صغيراً نسبياً من الجمارك والضرائب المستحقة لها من البضائع الخاصة بالفلسطينيين، في حين أن الفلسطينيين من جانبهم أكدوا على التزامهم بالعلم

والاستقلال، ولم يحسنوا استغلال الآليات الاقتصادية التي عرضت عليهم من أجل ازدهارهم وتطويرهم.

أضف إلى ذلك، أنه تم التغاضي تماماً عن فكرة تحسين الاقتصاد الفلسطيني في إطار مشروعات لبناء السلام. ورغم ذلك يمكننا الإشارة إلى عدة مشروعات كبيرة في هذا المجال، مثل إقامة عدة مجمعات صناعية، والتعاون المحدد في مجال تكنولوجيا المعلومات، وإنشاء صندوق مشترك للتكنولوجية بيد أن كل هذه الأمور تلاشت عندما ازدادت أعمال العنف والعمليات الإرهابية، أضف إلى ذلك ملاحظة تعاون في مجال البناء.

وفي الإجمال يمكننا القول أنه كانت هناك مشروعات قليلة جداً قد نشأت على جانبي الحدود، ولم تكن هناك أية مشروعات مختلفة يشارك فيها أصحاب الحرف من الطرفين. وقد تضاءلت صادرات البضائع والخدمات من السلطة الفلسطينية بنسبة 5.4% خلال السنوات 1993-2003.

ز-السلام كمصطلح مدني: عسكريون كثيرون أصبحوا متدخلين في مسيرة السلام فور خلعهم لأزيائهم العسكرية، وهم يعتقدون أن بالإمكان حل المشاكل بالقوة في حالات معينة:

لقد كان طلائعيو السلام يشعرون باستحواذه عليهم. أما صانعو القرارات، بما فيهم رابين وبيرس، وأيضاً عرفات -على الأقل في البداية- فقد أبدوا شجاعة كبيرة عندما اختاروا الطريق غير المقبول للتسوية، ورغم ذلك كان عدد كبير من العاملين على إحلال السلام من رجال الأمن السابقين.

وعلى الجانب الإسرائيلي كان من بينهم ضباط برتبة لواء ورؤساء أجهزة المخابرات، ومن الجانب الفلسطيني قادة الانتفاضة الأولى ونشطاء إرهاب.

وأنا أعتقد أن ما يقال من أن رجال الجيش قادرون على أن يكونوا صانعي سلام جيدين نظراً لأنهم شاهدوا ثمن الحرب، هو قول ينافي الحقيقة تماماً وإذا ما استثنينا حالات شاذة-مثل

حالة الفريق احتياط امنون ليفكين شاحك-فإن الأشخاص الذين اعتبروا القوة وسيلة للحل سيواصلون اعتقادهم بهذا الاعتبار، وفي نهاية المطاف سيلجأون لاستخدامه ايضاً.

ورجال الحرب المحترفون سيحافظون بصورة دائمة على شبكة حماية يلجأون إلى استخدامها في أسوأ الحالات. وسيفضلون دائماً الردع عن بناء الثقة.

لقد كانت هذه النبوءة قائمة في مسيرة اوسلو، وفي نهاية المطاف حققت النبوءة ذاتها. لقد كنا قلة نحمل تفكيراً مدنياً حول التعايش السلمي بوصفه احتمالاً وحيداً قائماً.

ح-معارضة لخوض نضال داخلي ضد القوى المعارضة للسلام، سياسة الإجماع لا يمكنها أن تدفع السلام إلى الأمام:

إن أحد أهم المركبات الهامة في إحلال السلام هو بلورة الهوية القومية. فإذا ما برزت معارضة عنيفة للمسيرة من الطرفين، معارضة تعكس تطلعات ضيقة للحفاظ على البلاد من أية شرور، وذلك عبر إبراز الوطنية القومية.

وقام المعارضون بالتحذير من انفتاح المجتمع ومن اقتداء المجتمع بالغرب والليبرالية لن يكون بالإمكان إحراز السلام دون إحباط هذه المعارضة. لقد اصبحت الجوقة القومية الدينية على الصعيد العملي الموسيقي الخلفية لعملية اغتيال اسحق رابين.

وعلى صعيد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات فقد بدأت قوته تتضاءل إزاء عدم مقدرته وعدم استعداده لمواجهة المعارضة العنيفة ضده. ولم تقع المعركة الداخلية الحاسمة نظراً لأن كل طرف من الطرفين حاول مصالحة خصومه الداخليين.

لقد لاحت فرصة هامة أمام إسرائيل لإخلاء الأربعمائة مستوطن يهودي من البلدة القديمة في الخليل في شباط 1994 عندما قام باروخ جولدشتاين بقتل تسعة وعشرين مصل فلسطيني في الحرم الإبراهيمي.

لقد كان بالإمكان آنذاك تفهم مطالبة الفلسطينيين بإخلائهم. لقد عاش مائة وخمسون ألف فلسطيني في المدينة في ظل أعمال عنف لا تنتهي مما أدى إلى تقليص حرية حركتهم. ويبدو أن لحظة الذهول التي خلفها عمل جولدشتاين جعلت غالبية الإسرائيليين لايعارضون هذا الإخلاء.

لقد سافرت مع عدد من رجال الجيش إلى تونس لمقابلة عرفات، وهناك لم يكف لحظة عن التحدث في مشكلة مستوطني الخليل. وقد علمنا من رابين وبيرس أنه سيتم إخلاء نصف المستوطنين، لكننا علمنا في أعقاب هبوط طائرتنا في تونس أنه تم إلغاء خطة الإخلاء من الخليل تحسباً لقيام مستوطنين آخرين بأعمال عنف جديدة على أرضية هذا الإخلاء المحتمل، وقد خيل لنا أن ايهود باراك رئيس الأركان آنذاك قد اقنع اسحق رابين بإرجاء المواجهات الحتمية إلى فترة غير محددة.

كانت هناك حالات توتر مماثلة لدى الجانب الفلسطيني، فقبل الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة التي جرت في شباط 1996 اجتمعت مع عرفات في غزة لأطالبه باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع العمليات الإرهابية خلال الحملة الانتخابية في إسرائيل فقد توفرت لدينا معلومات موثوقة، تفيد أن جهات إيرانية خططت لمثل هذه العملية بغية مساعدة اليمين الإسرائيلي على الفوز في الانتخابات، نظراً لأن هذا الفوز سيخرب مسيرة السلام.

إن عدم تنفيذ عرفات لوعوده بهذا الصدد أدى لتنفيذ العمليات الانتحارية التي انفجرت خلال شهري شباط وآذار في القدس وتل أبيب. لقد حدث ما حذرنا منه، وكان نتائج هذه العمليات مدمراً على المزاج الإسرائيلي، وبفضلها فاز اليمين في الانتخابات.

إن التقدم نحو السلام مع قمع القوى القديمة المعارضة له يتطلب نوعاً معيناً من الحرب الأهلية والمواجهة الحضارية بصورة تعزز طابع وهوية المجتمع الذي يعمل على إحلال السلام.

لقد شاءت المفارقات المأساوية أن الحكومتين اللتين قادتا السلطة طيلة مسيرة السلام تمسكتا بسياسات قديمة تنص على ضرورة السعي لإحراز أكبر إجماع ممكن.

ط: المساعدات الدولية موجهة إلى أجهزة مساعدة تقليدية وإلى موظفين من الجانبين بدلاً من تخصيصها لتشجيع السلام الاقتصادي التعاوني:

لقد كانت نقاشات السلام التي جرت خلال مسيرة اوسلو حقاً ثنائية، بيد أن المجتمع الدولي لعب دوراً هاماً في تشجيع المسيرة، وأوجدت صفقات مساعدة شاملة للطرفين، ورغم ذلك كان تأثير سياسة المساعدات التقليدية لتشجيع السلام ضعيفاً للغاية على السلام نفسه، نظراً لأن المجتمع الدولي برئاسة كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فرق بين المساعدات للتطوير والمساعدات لبناء السلام، لقد ثبت أن هذا الاتجاه كان خطوة ضارة.

لقد تلقت إسرائيل والسلطة الفلسطينية حوالي عشرة مليارات دولار كمساعدات خاصة خلال مسيرة اوسلو، وتلقت إسرائيل مساعدات من الولايات المتحدة لخدمة أهداف أمنية في حين تلقى الفلسطينيون مساعدات مدنية، وقامت أجهزة المساعدة الثنائية بالبحث عن المشروعات المحلية الرائدة ذات المردود العالي والتي يتمتع بها موظفو المساعدات ولم تسمح الأجهزة ذات الأطراف المتعددة التابعة للبنك الدولي الخاص بالأمم المتحدة بتقديم مساعدات ترتبط بمشروعات لدعم السلام.

وبدلاً من ذلك وصلت المساعدات إلى السلطة الفلسطينية كما تصل إلى دولة متطورة، وكأن السلام ليس القضية الأكثر أهمية ومن ثم فإن الأموال التي خصصت للتعاون بين الفلسطينيين وإسرائيل لم توجه إلى ذلك النوع من الدبلوماسية العامة ولبناء السلام الأمر الذي كان سيؤثر على الرأي العام.

ولا زلت أتذكر الحوار الذي أجريته في الوكالة الأميركية للتطوير الدولي فيما يتعلق بالمشروعات الزراعية في السلطة الفلسطينية. وقد اقترحنا مبادرة يقوم خلالها مزارعون إسرائيليون بالعمل مع مزارعين فلسطينيين بدلاً من الخبراء الزراعيين من ولاية أريزونا والذين بدت خبرتهم في مجال معرفة طبيعة الأرض المقدسة ضئيلة للغاية، بيد أن أقوالي لاقت آذاناً صماء.

لقد كان بمقدور الخبراء الإسرائيليين والفلسطينيين العاملين معاً في أرض مماثلة، ولديهم مصلحة مشتركة، إثارة أفكار خلاقة فيما يتعلق باتجاهات بناء السلام، وإقامة مشروع قابل للبقاء بين الشعبين المتجاورين.

لكن إصرار المجتمع الدولي على الفصل بين التطوير والسلام، وعدم توفر التمويل اللازم للسلام ألحق أضراراً بالطرفين.

لقد كانت مسيرة أوسلو دون أدنى شك بمثابة انفراج تاريخي، والتي كان من المنطقي الافتراض أنها ستفضي- إلى العثور على الحل المأمول بين الدولتين، ولولا هذه المسيرة لكانت الضفة الغربية وقطاع غزة لا زالتا ملحقتين بإسرائيل، الأمر الذي كان سيثير ضجة وفوضى.

لقد كان اسم اللعبة: الشجاعة والفطنة. ورغم ذلك فإن مسيرة اوسلو، مثلها كمثل أية مسيرة سلام أخرى منيت بعيوب في بنيتها ترجع لحقيقة كون الطرفين استغلوا بصورة دائمة الماضي، وزعموا أنهم يعملون من أجل المستقبل.

والحقيقة هي أننا لم نكن وحدنا الذين نفتش عن سلام يعتبر كانفراج في الحرب الدائرة منذ زمن بعيد. وبوصفنا نعيش في الشرق الأوسط، فسوف نشعر بأنفسنا موزعين ما بين العصرية وإرث الماضي، الأمر الذي يخلق لدينا حالة ارتباك داخلي.

كانت المسيرة حقاً مشروعة على الصعيد السياسي والتقليدي، وقد أفضت حقاً في نهاية المطاف إلى شق الطريق الصحيح، بيد أن تنفيذها شكل تغيراً حاداً جداً فيما يتعلق بالمسلكيات الإدارية المعمول بها حتى ذلك الحين.

وفي شباط 1997، إبان اجتماع عولمة آخر في دافوس، عقدت مجموعة محبطة من المحترفين العاملين في مجال السلام على هامش الاجتماع المذكور اجتماعاً. وقام ممثلون من الشرق الأوسط ويوغسلافيا سابقاً وإيرلندا وجنوب إفريقيا بتمديد فترة بقائهم لمدة أربعة أيام لإجراء نقاشات إضافية-لقد كررنا هذا اللقاء فيما بعد عندما اكتشفنا أن ممثلين من جميع المناطق يواجهون مشاكل مشابهة.

لقد صفق لنا رجال دافوس استحساناً حينما وصلنا إلى بوابة قاعة الاجتماعات، لكنهم لم يدخلونا في عالمهم، لقد حاولوا إقناعنا بالتخلي عن طريق النزاع، لكننا جميعاً عدنا بطريقة أو بأخرى وكررنا الشعارات القديمة المتمحورة حول حل مشاكل الماضي بدلاً من حل مشاكل المستقبل، وتأييد نظريات أمن قديمة. كنا أسرى لثقافات نزاع، ولم نكن مؤهلين لتبني اقتصاد تكامل جديد.

لقد قوبل كل موضوع طرح خلال ذلك الاجتماع بتعامل عصري موجه نحو المستقبل: اقتصاد، تعليم، عقيدة، صحة، تغذية، باستثناء السلام.

الفصل الثالث

- السلام على الصعيد العملي حل على مجتمعين وليس على جيشين ووزارتي خارجية.
- العولمة حققت إنجازات هامة ليس فقط في العالم المتطور بل أيضاً في آسيا وأميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية لكنها لم تنجح في خلق الجنة المأمولة.
- منظمة القاعدة لم تعمل كنتيجة للفقر والبؤس بيد أن الفقراء وأولئك الذين تبدو الثقافة الغربية غريبة عليهم يعملون بناء على دعمها.
- أحداث (*11*) أيلول كانت بمثابة اليقظة المرّة التي وحدت العالم الغربي لأن الولايات المتحدة تعتبر رمز القوة الاقتصادية في أميركا والعالم الغربي.

لنتخيل وجود دولتين (أ و ب) تبذلان جهوداً مضنية من أجل الانتقال من حالة التنازع والجدل الحر على الحدود إلى حالة التعايش السلمي. وتبدو الأجواء حول طاولة المفاوضات صعبة وتغص بالكراهية والشكوكية، لقد قتل آلاف الأشخاص على جانبي الحدود أو فروا أو طردوا خلال فترة النزاع. وهناك حفنة صغيرة من الأشخاص في المجتمعين المتخاصمين ترغب في إحراز السلام بالمصالحة، بيد أن الزعماء الذين يحاولون طرح المصالحة، يناقشون بدقة حدوداً جديدة.

يتم التأكيد خلال النقاشات المصاحبة للمفاوضات على مركبات معينة لإحلال السلام ترتبط بالنزاع حول الحدود في إطار اتفاقية سلام تقليدية، يتم خلالها التطرق إلى عوامل مهمة ترتبط بنشر وحدات عسكرية بعيداً عن الحدود للرقابة على نشر الجنود ولوضع قوات الطوارئ الدولية على طول الحدود. وتقيم الدول المشاركة في المفاوضات علاقات دبلوماسية وتجارية، وتسمح بمنح حق الزيارة لمواطني كل دولة لأراضي الدولة الأخرى. ويقوم المجتمع الدولي بتزويد الدولتين بالمساعدات، ويعتبر إنجاز الاتفاقية بمثابة معجزة، وتسري الشائعات في العالم تفيد أن زعيمي الدولتين مرشحان لنيل جائزة نوبل للسلام.

ويتطرق الوصف الوارد في السيناريو المذكور إلى صورة واعدة ومعروفة: إذا ما واصلنا هذا المسار النظري إزاء التطورات الواقعية الجارية في كل من الدولتين، فسوف نحصل على النتائج التالية:

- مجموعات معارضة ستحتج ضد السلام وتهدد باستخدام العنف من الداخل والخارج.

- أوساط في وسائل الإعلام، والتي تمثل الاتجاهات السائدة تعرب عن شكها تجاه حوافز (العدو)، ثم تقوم في نهاية المطاف بطرح استطلاعات للرأي العام والتي يتضح منها أن هناك ارتفاعاً متزايداً لمعارضة الاتفاقيات.
- يوجه جيش الدولتين أحدهما للآخر اتهامات بالانحراف عن المتفق عليه بشأن نشر وحداته، وأن تعداد تلك الوحدات أكبر مما تم الاتفاق عليه.
- تفيد تقارير أن هناك فضيحة فساد واستغلال سيئ لأموال المساعدات، وضعف تأييد الجماهير المحبطة.
- تتهم أحزاب المعارضة الزعماء السياسيين بالانهزامية والفساد.
- يقوم أعضاء منظمات من الدولة (ب) بتفعيل عمليات إرهابية ضد مواطني الدولة (أ)، الأمر الذي يذكّي نيران الانتقام، مما يؤدي إلى وقف التعاون الاقتصادي.
- يعقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اجتماعاً في محاولة لفرض الاتفاقية الأساسية.
- العمليات متواصلة والدولة (أ) تقوم باحتلال المنطقة التي تنطلق منها العمليات التخريبية.
- الهجمات والهجمات المضادة بين الدولتين أصبحت بمثابة روتين يومي.
- نهاية السلام.

رغم أن هذا السيناريو هو سيناريو نظري إلا أنه ليس بعيداً عن أرض الواقع، وهو انعكاس تام لأحداث تم استقاؤها من عدة أماكن في العالم. فقد أبرمت اتفاقيات في مئات الصفحات وتم توقيعها بعد سنوات طويلة من المفاوضات حول حدود جديدة، ومن أجل إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية في أعقابها.

وقـد تـم إضـاعة وقـت أطـول عـلى النقـاش حـول نشرـ الجنـود، وماهيـة الأجهـزة التكنولوجيـة التـي يجـب اسـتخدامها للرقابـة عـلى هـذا الانتشـار. إن مثـل هـذه الاتفاقيـات تعكس الجمع بين الوضع القضائي والترتيبات الفنية والدبلوماسية.

لكـن ورغـم جميـع الجهـود الحثيثـة المرتبطـة بالمفاوضـات مـن هـذا النـوع، لا يمكننـا أن نضـمن عـبر هـذا الاتفـاق السـلام أو الاسـتقرار. فالسـلام عـلى الصـعيد العمـلي حـل عـلى مجتمعين وليس على جيشين ووزارتي خارجية.

ومـن الجـدير بالـذكر أن السـيناريو النظـري آنـف الـذكر الـذي طرحنـاه يمكنـه أن يقـدم لنا صورة مختلفة إذا ما أضفنا له عدة عوامل على النحو التالي:

- التخطـيط لشـق طـرق وسـكة حديديـة للقطـار بـين الـدولتين أ،ب وتنفيـذ المخططـات. وقـد أدى ذلـك إلى خلـق مجـالات عمـل قصـيرة المـدى كـما ولـدت وسـائل اتصـال بـين الدولتين على المدى البعيد. وسيتم تحسين العمل للجماهير الأكثر حاجة.
- إقامـة بنـى سـياحية في المنطقـة الحدوديـة، وفي نفـس الوقـت القيـام بحمـلات تسـويق لجـذب السـياح مـن جميـع أنحـاء العـالم، وإقامـة نقـاط جـذب سـياحية حدوديـة أيضـاً لسكان الدولتين المتنازعتين.
- تجسـيد بـرامج المـدن التـوأم والتـي تـربط بـين بلـديات وأعـمال ومـنظمات المجتمـع المدنية، وتنفيذ مخططات لتبادل شبيبة.
- إنشـاء منـاطق صـناعية والتـي تلائـم إقامتهـا عـلى جـانبي الحـدود لأعـمال مشـتركة، ولتعزيز الصادرات المشتركة إلى الولايات المتحدة وآسيا.
- تشـكيل وسـائل إعـلام، وأفـلام وبـرامج وثائقيـة مشـتركة وتوجيههـا إلى السـوق بغيـة خلق ثقافة سلام أكثر إيجابية.
- القيام بحملة علاقات عامة بغية تعزيز أصوات الأغلبية الصامتة المؤيدة للسلام.

- تجسيد خطة تعاون أمني تشمل قوات مشتركة لمحاربة الإرهاب.

وعندما تكون هذه العوامل قائمة، فإن فرص نجاح السلام الدائم تصبح أكبر، وبمرور الزمن بالإمكان تشجيع المبادرات المتسمة بالتعاون الذي يمكنه أن يؤثر على أجواء السلام. إن هذه العوامل تحول السلام إلى سلام أكثر استقراراً، لذا يجب أن تحتل الصدارة في جهود إحلال السلام.

إن الانتقال بصورة سهلة وفعالة من النظريات الأمنية إلى المركبات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة يتطلب منا العمل على تحليل المجالات الأساسية للسلام التعاوني بصورة منهجية، وكيفية معالجتها خلال المفاوضات وتحليل صيغ الاتفاقيات وعملية تجسيدها.

هناك أربعة مجالات يمكننا عبرها أن نعكس مجالات التعاون المختلفة:

1. سلام تعاوني ودمج جهات محلية في قضايا عالمية: عملية توزيع تقوم على التعاون من قبل اللاعبين المحليين مع انتهاز الفرص الاقتصادية السانحة لخدمة أهداف السلام.
2. بيئة السلام: خلق ثقافة سلام تقوم على قيم التحمل والتعايش.
3. بناء السلام: عملية خلق سلام الغد-مبادرات تعاونية منوعة في جميع المجالات.
4. دبلوماسية خلاقة: هي القوة المحركة التي تقف خلف السلام الجديد، وهي ترمي لخلق إحساس عام بالأمن والنمو الاقتصادي اللذين سيحلا بدلاً من التسويات الدبلوماسية التقليدية والمواقف القضائية التي جرى التأكيد عليها أكثر من اللازم.

1-سلام تعاوني ودمج جهات محلية في قضايا عالمية:

لقد تم تتويج العولمة كي تصبح سلام جيلنا، وربما أيضاً كي تكون رمزاً للسلام الأبدي، عالم دون حدود قرية عالمية في الإعلام، والسفر، والتجارة، والمواد الاستهلاكية هم مسألة عالمية. هناك وهم يقول: أنه إذا ما ارتدينا جميعاً "بناطيل جينز" وأكلنا في ماكدونالدز وأصغينا إلى موسقى "ام تي في"، فإن جميع شعوب العالم ستسلم ببعضها البعض تحت مظلة الثقافة العالمية، وستعمل على الدفع باتجاه خلق هوية مشتركة للسلام والازدهار.

لقد حققت العولمة إنجازات هامة، ليس فقط في العالم المتطور، بل أيضاً في آسيا وأميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية، لكنها لم تنجح في خلق الجنة المأمولة. فالعولمة لم تستطع تغطية الجميع بردائها فبقيت غالبية شعوب العالم محلية جداً وغارقة عميقاً في الفقر والأمراض والعنف خارج حدود الثورة، والأمر من ذلك هو أن هذه المجتمعات ليس فقط لم تتمتع بمزايا العولمة، بل أصبحت ضحايا إلى حد ما. فهي تعتقد أن العولمة سرقت منها هويتها، وحاولت أن تفرض عليها منظومات تربوية وسياسية واقتصادية كانت بعيدة عن تقاليدها وقيمها ومقدرتها.

لقد كانت معرفة هذه المشاكل محدودة، وخصوصاً في القارة الإفريقية. ففي تلك الأيام في كازابلانكا عندما حلمنا بالانضمام إلى باقي العالم بوصفنا طرفاً في (عولمة دافوس) تشرين الأول 1994 لم يتأثر الزعماء السياسيون والاقتصاديون من عملية إبادة شعب والتي كانت تجري على بعد عدة آلاف الكيلومترات في رواندة، والتي أسفرت عن مقتل مليون نسمة في غضون ثلاثة أشهر، كان العالم الغارق في هالة ومجد العولمة، يعيش إلى جانب عالم غارق في آلام لا نهاية لها، بينما يقوم شيء خفي بالفصل بين العالمين. هناك مجتمعات في العالم ترعرع أعضاؤها في عالم اجتاز العولمة. وهي تتمتع

بالخـدمات الصـحية المتطـورة للغايـة، وهـم يسـتنفدون جميـع الاحـتمالات التـي تطرحهـا عقـولهم، ويتمتعـون بالتكنولوجيـا المتطـورة التـي تشـمل إنترنـت وتكنولوجيـة عليـا. وبالنسـبة لهذه المجتمعات أصبحت الحرب بمثابة سباق تاريخي.

وعـلى الجانـب المتطـور مـن السـور الخفـي، فـإن فـرص النجـاة بعـد سـن الخامسـة أكـبر بنسـبة 95% مـن الفـرص عـلى الجانـب غـير المتطـور. ورغـم ذلـك فـإن ربـع الأولاد تقريبـاً يصـابون بالملاريـا أو الإيـدز ويموتـون قبـل الوصـول إلى سـن الخامسـة. والكثـير مـن الأولاد الباقين الذين ينجحون في العيش والإفلات من هذه الأمراض، يتم تجنيدهم كأولاد جنود.

إن عـالم العولمـة يعتـبر غريبـاً جـداً بالنسـبة للأشـخاص الـذين لم يعيشـوا العولمـة، مـثلما يمكننا التأكيد على ذلك وفقاً للحقائق التالية:

- أكثر من نصف سكان العالم يعيشون من دخل للفرد لا يتجاوز دولارين يومياً.
- في الـدول المتطـورة فـإن الأبقـار تحتـاج إلى غـذاء ذي قيمـة غذائيـة أعـلى مـن حـوالي مليار شخص من بني البشر.
- في غالبيـة الـدول الناميـة يبلـغ الإنفـاق عـلى الوضـع الصـحي خمسـين دولاراً سـنوياً للفرد مقابل ثلاثة آلاف دولار للفرد في الدول المتطورة التي فيها الدخول مرتفعة.
- في الـدول الفقـيرة يمـوت عشرـ الأطفـال قبـل بلـوغهم سـن الخامسـة جـراء الإصـابة بـالأمراض أو لإنعـدام العـلاج الطبـي مقابـل طفـل في كـل ألـف وخمسـمائة طفـل في الدول الثرية.
- غالبية الدول النامية عانت أو تعاني من نزاع ما خلال السنوات الماضية.

- يموت 5% من تعداد سكان دول العالم الغارقة في النزاع كنتاج مباشر من الحروب، والكثيرون يموتون أيضاً كنتيجة غير مباشرة لتلك الحروب: الأمراض، قلة التغذية أو الإصابات الخطيرة.
- 20% من سكان العالم يتمتعون بثمانين في المائة من موارد العالم.
- يعيش في الدول المتطورة مليار نسمة، ويعيش في الدول النامية خمسة مليارات نسمة.

يحاول قسم من الدول النامية والناس الذين يعيشون فيها مجاراة معايير العولمة، في حين أن آخرين يعربون عن إحباطهم وكراهيتهم أحياناً باللجوء إلى العنف. وتشكل هذه الدول حلبة نشطة للعناصر الأصولية المتطرفة المعادية للغرب. وقد كانت افغانستان أرضاً خصبة لمثل هذا الوضع.

في الحادي عشر من أيلول 2001 انهار السور الخفي مع سقوط برجي التوأم في الولايات المتحدة. إن منظمة القاعدة لم تعمل كنتيجة للفقر والبؤس، بيد أن من الواضح أن الفقراء وأولئك الذين تبدو الثقافة الغربية غريبة عليهم يعملون بناء على دعمها.

لقد خلّفت أحداث الحادي عشر من أيلول الشبيبة الأميركية في حالة ذهول حقيقية، مما حدا بها لسؤال نفسها: لماذا يكرهوننا؟؟ وبدا الرد على هذا السؤال ثنائي القيمة: نظراً لأن غالبية الدول النامية فضلت أن تكون حليفة للولايات المتحدة.

هذا عداك عن العداء الذي تكنه تلك الدول للولايات المتحدة وحلفائها. ويفيد استطلاع الرأي العام الذي أجراه معهد PEW GLOBAL AHITUDES -استطلاع مواقف عالمية- في العشرين من نيسان وحتى الحادي والثلاثين من أيار 2005، والذي شارك فيه سبعة عشر ألف شخص من الولايات المتحدة وخمس عشرة دولة أخرى

(بريطانيا، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، إندونيسيا، الأردن، لبنان، المغرب، هولندا باكستان، بولونيا، روسيا، إسبانيا، وتركيا، أن هناك عدم ثقة تامة في الولايات المتحدة.

لقد كانت أحداث الحادي عشر من أيلول بمثابة اليقظة المرة التي وحدت العالم الغربي. لقد جرى الاعتداء على رمز القوة الاقتصادية الأميركية والعالم الغربي، ولم يكن نتاج هذا الاعتداء فقط التركيز على الإرهاب، بل لقد اتضح من خلال هذا الاعتداء أن قسماً كبيراً من العالم لم ير أبداً الازدهار والنور القائم في نهاية نفق العولمة.

لقد شنت الولايات المتحدة وحلفاؤها الحرب من أجل معاقبة المسؤولين عن العملية ومعاقبة الدول التي أيدتهم، بيد أن النجاح الذي أحرزته كان ضئيلاً. وقد اتضح للولايات المتحدة وأوروبا أن قوتها التكنولوجية والعسكرية والاقتصادية لا تحميها من الأشخاص المختبئين في المغائر.

بمقدور البضائع الأميركية أن تصل إلى كابول بسرعة البرق، لكن وفي نفس اللحظة بمقدور السلاح، بما فيه السلاح غير التقليدي الخروج من كابول. لقد أصبح المحليون أرضاً خصبة بمقدور المتطرفين دينياً الانطلاق منها لمهاجمة الدولة العظمى. لقد كانت العولمة بالنسبة للغرب كسيف ذي حدين.

لسنا نعتزم في هذه العجالة أن نحلل طابع العولمة أو مكانها في العالم اليوم، ولن نرى أن هذه الصفحات هي المكان المناسب لذلك. ورغم ذلك يتوجب علينا أن ندرس أبعادها على السلام وعلى الدبلوماسية في عصرنا.

لقد اتضح أن العالم في أمس الحاجة لجسر بين (العالمية) و (المحلية) كي يؤمن الاستقرار النسبي هذا وقد حظيت الجسور القائمة بإحراز نجاح نسبي:

- لقد نجحت قوة الردع العسكري الغربي في تغيير النظام في أفغانستان والعراق، بيد أن هذه الحقيقة لم تدفع مناطق أخرى إلى الأحضان الموالية للغرب المناهض

للإرهـاب. ويمكننـا أن نـرى نمـاذج لـذلك في إيـران وسـورية، وإلى حـدٍ معـين أيضـاً في السلطة الفلسطينية.

- المسـاعدات الاقتصـادية والتنـازل عـن الـديون: تبـدو المسـاعدات الاقتصـادية بالمصـطلحات العامـة إيجابيـة، بيـد أن تأثيرهـا محـدود جـراء الإجـراءات البيروقراطيـة المبـالغ فيهـا المرتبطـة بمعالجـة المـانحين ومتلقـي هـذه المسـاعدات بـل وفي بعـض الحـالات كـان متلقـو المسـاعدات فاسـدين وقـد بقيـت الفـوارق بـين الأغنيـاء والفقـراء كبيرة جداً وبقيت الفرصة مهيأة لإمكانية اندلاع حوادث الشغب في العالم.
- إن الديمقراطيـة هـي حجـر الأسـاس لـدى الإدارة الأميركيـة ولـو أن العـالم سـار في أعقـاب تـوم جيفرسـون، فمـن الجـائز أن يحـل السـلام. هـذا في الوقـت الـذي تحـارب فيـه الـدول التواقـة للحريـة حقيقـة أن الولايـات المتحـدة تفـرض هـذه الحريـة عليهـا. إن الدمقرطـة هـي عمليـة طويلـة ومضـنية، ويجـب أن تتمحـور وتترعـرع مـن جـذور الدولـة كي تتمكن من غرسها في ثقافتها.
- إن تشجيع التفـاهم بـين الثقافـات يتطلـب تـوفير جسرـ للـربط بـين العولمـة المحليـة، كـما هنـاك حاجـة أيضـاً إلى علاقـات متسـاوية وفي نهايـة المطـاف تعـايش سـلمي، وهـذا المسار يجب أن يأتي في صورة كيان سياسي ذي تأثير كبير.
- إن هذا الجسر "العولمة المحلية" يعني دمج جهات محلية في قضايا عالمية.
- إن الوحـدة الاجتماعيـة السياسـية التـي تكتسـب مـن جانـب القـوة في عهـد "العولمـة المحليـة" وتبقـى مـن الناحيـة الأخـرى أكـثر الأشـياء قربـاً لاحتياجـات وتطلعـات المـدنيين، هـي المدينـة. إن المـدن سـواء في العـالم النـامي أو المتطـور تشـغل بسرـعة كبـيرة الفـراغ الذي ينشأ جراء فتح الحدود القومية، ومن تراجع مكانة

الـدول القوميـة. لـذا فـإن إقامـة علاقـات بـين المـدن عـبر القيـام بنشـاطات اقتصـادية واجتماعية وثقافية، وصفقات متبادلة يمكنه أن يسهم في بناء الجسر المأمول.

لقـد عـاش سـبعمائة مليـون نسـمة عـام 1930 في منـاطق المـدن-30% مـن سـكان العـالم- أمـا في الآونـة الحاليـة، فيعـيش في هـذه المنـاطق خمسـة مليـارات نسـمة-أكـثر مـن نصـف سـكان العـالم-. وإزاء ضـعف قـوة الحكومـات المركزيـة خـلال مسـيرة العولمـة ازدادت صلاحيات ومجال مسؤوليات المدن والسلطات المحلية.

ففـي وقتنـا الحـالي تقـوم المـدن بتـوفير غالبيـة احتياجـات المـدنيين بـدءاً مـن الإسـكان الأسـاسي وبنـى الخـدمات الأساسـية، ومـروراً بالخـدمات الاجتماعيـة، كـالتعليم والصـحة، وانتهاء بالنظام العام.

ويتحـول المواطنـون مـن جـانبهم بصـورة تدريجيـة إلى وطنيـين محليـين، ويعملـون عـلى تعزيـز تـدخلاتهم في شـؤون مـدنهم. إن المـدن تشـكل نقطـة الالتقـاء بـين القـوى العالميـة والقـوى المحلية.

وهـي تجـذب إليهـا مزايـا العولمـة لكنهـا تبقـى محليـة. ويمكننـا القـول أن بمقـدورنا اسـتخدام: WINDOWS العالميـة في الحواسـيب للـدمج بـين إلقـاء نظـرة عـلى النافـذة العالميـة وعلى الساحة الخلفية المحلية.

ولهـذا السـبب فـإن رؤسـاء البلـديات والسـلطات المحليـة مؤهلـون جيـداً لقيـادة جهـود بنـاء السـلام. وبوصـفهم أناسـاً لا يحبـون بصـورة عامـة البروقراطيـة والاقتـداء بالسياسـيين، فـإن رؤسـاء البلـديات يجيـدون إقامـة الحـوارات فـيما بيـنهم بصـورة تسـمح لهـم بالتقـارب والتعـاون عـلى أسـس براغماتيـة، وبوصـفهم مقـربين إلى النـاس، يصـبحون قـادرين عـلى تجنيـد مجـتمعهم المـدني للعـب دور فعـال في بلـورة والحفـاظ عـلى السـلام عـبر التعـاون الاقتصـادي والاجتماعـي بين الجماعات المتمترسة على جانبي النزاع.

إن اللاعبين المحليين لن يتمتعوا فقط بمبادرات السلام بل سيحظون أيضاً بتعزيز قوتهم بوصفهم ممثلين حيويين، نظراً لأنهم سيقدمون نموذجاً لمزايا التعاون والتعايش عبر تجربتهم اليومية مع الجماعات المشاركة في النزاعات.

إن التعاون بين المدن يمكنه أن يحسن المسار التعاوني عبر بلورة جماهير تؤيد السلام، وبهذه الصورة يمكننا أن ندمر النماذج المضللة، بما يتيح لثمار السلام أن تجتاز (حوافز) مجموعات النخبة وتصب في صالح قطاعات واسعة في المجتمع.

لقد تعاملت منذ صيف عام 2001 مع رؤساء بلديات في شتى أنحاء العالم، وعملت على دفع قضية العلاقة التبادلية إلى الأمام، واكتشفت أن السلطات المحلية تطرح نماذج عملية ومقدرة إدارة براغماتية وأن أولئك الذين يترأسونها يفهمون بشكل عام بصورة أفضل من نظرائهم في السلطة المركزية احتياجات السكان.

إن جميع القضايا التي نوهنا إليها هي خصال هامة لإحلال السلام وبناء السلام. فرؤساء البلديات وطواقمهم قادرون على لعب دور دبلوماسيين عصريين وسيكون على اللاعبين المحليين دراسة دبلوماسية المدينة كي يتمكنوا من العمل على الخارطة العالمية لبناء السلام والتطوير. إن توزيع المدن، يجعلها تضع على طاولة السلام العوامل التالية:

- مقدرة على إدارة الحياة اليومية بحيث تشمل قيم المسؤولية والرقابة.
- إمكانية العمل على عقد لقاءات بين رؤساء البلديات والزعماء البلديين والشبيبة من جميع أنحاء العالم على أسس المساواة، بما فيها من مناطق النزاعات.
- إمكانيات مختلفة لتعزيز الشبيبة، مما سيحسن جداول أعمال الشبيبة للمستقبل ولخلق حوارات بين الشبيبة من مدن مختلفة.
- إمكانية العمل عن قرب مع الأولاد، وتوفير الاحتياجات الضرورية لهم.

- إمكانيـــات تطـــوير مرتبطـــة بالـــدمج بـــين المدينـــة والقريـــة إزاء التـــدفق الجماهيري الجماعي باتجاه ضواحي المدينة.
- إمكانية تخطيط خدمات بلدية عصرية.
- إمكانية تخطيط خدمات سياحية وتسويقها.
- إمكانية الإحساس واكتساب الخبرات في مجال تعدد الثقافات.
- إمكانيــة تطــوير علاقــات اقتصــادية بــين المــدن، بمــا فيهــا التبــادل التجــاري والشرائي في المدن.
- إمكانية خلق تعاون عام خاص من أجل التعاون الاقتصادي.
- إمكانيــة المبــادرة إلى إحيــاء مناســبات مشــتركة بــين المــدن في مجــالات مختلفــة كالفنون والثقافة والرياضة.
- إمكانية إقامة علاقات وسائل إعلام بين المدن.
- إمكانية إدخال مركبات المجتمع المدني في التعاون بين المدن.

لقــد بــدأت المشرــوعات المرتبطــة بدبلوماســية المــدن منــذ عــام 2001 عــن طريــق المؤسســة التــي أنشــأتها وترأســتها (GLOCAL FORNM) في رومــا، إضــافة إلى كــوني رئــيس مركــز بــيرس للســلام في تــل أبيــب، وهــدف هــذه المؤسســة هــو إيجــاد تــوازن بــين العــالمي والمحــلي "ولجلــب الســلام" العــالمي المحــلي عــبر دبلوماســية المــدن، وأورد فــيما يــلي عــدداً مــن الــنماذج لمشروعات عالمية محلية:

نموذج1:لقاء طاولة مستديرة للمدن الغارقة في النزاعات والذي عقد في روما في أيار 2003

في هــذا الاجــتماع (العــالمي المحــلي) الثــاني الــذي عقــد في رومــا، جــرت نقاشــات طاولــة مستديرة بين رؤساء مدن متنازعة: (أديس أبابا-إثيوبيا). وأسمرة (ارتيريا)،

بلجـراد (صربيـا) وبرسـتينا (كوسـفو) نـابلس (السـلطة الفلسـطينية) وريشـون لتسيون (إسرائيل)، دلهي (الهند) وكراتشي (باكستان).

وقـد لعـب دور الوسـيط الصـالح رجـل الدولـة والاقتصـادي اللامـع نائـب سـكرتير الأمـم المتحدة تيري لارسون، أحد عرّابي اتفاقيات اوسلو، والذي يعتبر رجل سلام بكل جوارحه.

لم يحـاول أي مـن رؤسـاء البلـديات اسـتغلال كفـاءات لارسـون الدبلوماسـية، نظـراً لأن اللغـة المشـتركة بـين رؤسـاء البلـديات كانـت واضـحة، فقـد كـانوا عـلى اسـتعداد للاتصـال أحـدهم مع الآخر، من أجل التعايش السلمي. ومن أجل صالح مواطني مدنهم.

لقـد كـان هـدف اللقـاء هـو تشـجيع إقامـة علاقـات بـين المـدينتين اللتـين تعـيش دولتـاهما حالـة نـزاع. وقـد تطلبـت تلـك الصـلة تعاونـاً يقـوم عـلى تعزيـز السـلطات المحليـة في تنفيـذها للـبرامج، وتعزيـز مقـدرة الشـبيبة مـن أجـل نفـس الهـدف، وإقامـة صـلات طبيعيـة بـين المناحي الاقتصادية للمشروع والتي تعتمد على التطوير وبين المناحي المرتبطة ببناء السلام.

حقـاً أن هـذه الصـلات تطلبـت علاقـات دبلوماسـية بيـد أنهـا كانـت رهنـاً بنسـبة بيروقراطية أقل وبمشاركة اجتماعية أكبر.

لقـد كـان اللقـاء بـين رئـيس بلديـة دلهـي ورئـيس بلديـة كراتشي- روتينيـاً، فقـد شـاءت الصـدفة أن يحـدث ذلـك عـلى غـرار الصـدف التـي تحـدث في إيطاليـا. فقـد قـادتهم الصـدفة للوصـول إلى قاعـة الانتظـار في مطـار رومـا في نفـس اللحظـة، وحينهـا اكتشـف أن سـائقاً واحـداً فقط قد جاء لنقلهم من المطار.

لقـد بـدت اللحظـة التـي اكتشـف فيهـا ذلـك محرجـة، بيـد أن الاكتظـاظ في شـوارع روما مكنهما من إزالة الجليد فيما بينهما. وحتى وصولهما إلى الفندق الذي كانت

المحادثات ستجري فيه حول التعاون، كانت فكرة تبادل الشبيبة قد تبلورت فيما بينهما ولا زالت قائمة حتى اليوم.

نموذج2: اتفاقيات تفاهم روما:

وجدت نفسي في أيلول 2002 انتظر في بلدية أثينا مع بسام الشكعة أحد زعماء منظمة التحرير ورئيس بلدية نابلس، أحد أكبر المدن في الضفة الغربية على صعيد تعدادها السكاني-ومع صديقه مائير نيتسان رئيس بلدية ريشون لتسيون والتي تعتبر إحدى أكبر وأغنى بلدية في إسرائيل.

كان من المفروض أن نلتقي مع رئيس بلدية أثينا أرستيديس ابرموفولوس-أحد أشد المتحمسين لربط المدن بالجهود السياسية. وفي البداية لم يكن اللقاء مجدياً، وقال لي نيتسان هامساً:"لم نخرج بأية فائدة جميع القواسم المشتركة تلاشت". وقد كشفت مسلكية الشكعة النقاب عن مدى الياس الذي كان يساوره، ورغبته الجامحة في مغادرة المكان.

وبعد خمس وأربعين دقيقة، افترق رئيساً البلديتين بعد أن أقاما علاقة ودية لا زالت قائمة حتى اليوم. وقد تحدثا خلال لقائهما عن مسؤوليتهما تجاه المواطنين والشبيبة في مدينتيهما، وناقشا مسألة المعالجة اليومية للمجاري والتخطيط والمواصلات.

لقد شعر كل واحد منهما باحتقار عميق تجاه حكومته. وحسب رأيهما، فإن الزعامة السياسية لكل منهما لم تقم بتوفير الاحتياجات الحقيقية لجماهيرها، وقد نشأت بينهما علاقة فاجأت كلاً من الإسرائيليين والفلسطينيين.

إن هذه العلاقة البراغماتية والعملية استخدمت كبادئة لمبادرة أوسع لإقامة علاقات بين رؤساء مدن إسرائيلية وفلسطينية. وبعد بضعة أشهر اجتمع رؤساء بلديات

ريشون لتسيون ورعنانا وأسدود مع رؤساء بلديات نابلس وقلقيلية في بلدية روما، وفي غضون ثمان وأربعين ساعة ولدت (اتفاقية التفاهم في روما) وهي الوثيقة التي تعالج رؤيا سلام بعيدة المدى، وتنص على "أن تتعايش دولتا إسرائيل وفلسطين الواحدة إلى جانب الأخرى بسلام وأمن واحترام متبادل".

وتتضمن اتفاقية التفاهم خطة تعاون اجتماعية اقتصادية وشخصية على أسس محلية"، وتعالج القضايا القائمة، بما فيها المكانة الدائمة. وقد تبنى اتحاد السلطات المحلية الإسرائيلي الفلسطيني الصيغة المذكورة وبدأت نابلس وريشون لتسيون بالتعاون فوراً.

ومن الجدير بالذكر أن شباناً من المدينتين مشغولون بمشروع "صديق للضيف" الذي يعمل عبر الإنترنت وقد تمكنوا من تشكيل مجموعة شبيبة بلدية تعالج مشاكل الشبيبة، والعثور على أفضل الأساليب للتعاون بينهم.

وقد ساعدت شبيبة ريشون لتسيون شبيبة نابلس لإنشاء مجلس شبيبة بلدي للاهتمام باحتياجات الشبيبة في المدينة.

وبفضل الانفصال عن قطاع غزة، أصبح بالإمكان أن نبدأ بتجسيد (اتفاقية تفاهم روما) في مدن أخرى في إسرائيل عبر خلق صلات بين مدن إسرائيلية ومدن في قطاع غزة.

إن إقامة شبكة مجالس شبيبة بلدية في إسرائيل والسلطة الفلسطينية بدعم من المجتمع الدولي، يمكنها أن توفر الوسائل الكفيلة بمساعدة الشبيبة لمقاومة الإغواءات التي تعرضها حركة حماس ومنظمات إرهابية أخرى، كما ستشجع هذه الشبكة الشبيبة على خلق بنى عميقة للتعاون الوطيد، مما سيكون مجدياً أكثر بكثير من أية إستراتيجية مناوئة للإرهاب.

نموذج 3 تطوير شمال -جنوب:

شعرت وكأن رئيس بلدية كيجالي عاصمة رواندا تئونساطه موتسيند كشكه لمس شغاف قلبي. لقد اعتاد أن يجعل الأشخاص الذين يلتقي بهم شديدي التأثير. وقد قابلته لأول مرة في اجتماع (العولمة المحلية) الأول الذي عقد في روما في أيار 2001 وقد روى لنا بصوته الهادىء القصص المخيفة لإبادة شعب رวانده، ووصف الجروح العميقة التي لم تبرأ بعد في مدينته.

وقد قررنا إقامة مشروع تطوير حقيقي بين مدينتين بين الشمال والجنوب: بين روما وكيجالي من أجل المساهمة في سلام رواندا الداخلي. وكان على الشمال أن يعترف في إطار التعاون البلدي: أن هناك أشياء يجب عليه أن يتعلمها من الجنوب بدلاً من أن يفرض على الجنوب ما يعتقد أنه يجب عليه فعله أو ما هو في حاجة له. فبناء المقدرة هو ذو اتجاهين.

كان رأس الحربة في هذا المشروع هو مشروع زراعي نصف بلدي سيقام في ضواحي كيجالي. وقد دفعت حكومة إيطاليا غالبية المبالغ النقدية اللازمة لتنفيذ المشروع بواسطة بلدية روما. والتي أنفقت بنفسها 15% من الميزانية كما أخذت منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة على عاتقها العمل مع بلدية كيجالي لتخطيط وتطوير المشروع نصف البلدي والذي اشتمل على إقامة اتحادات محلية للتطوير الزراعي على أراض رملية تم ترميمها وعلى منطقة تلال وتطوير حدائق خضراوات للاحتياجات الذاتية، وإنشاء روابط لتربية الحيوانات والتشجير، وقام خبراء زراعيون من بلدية روما بالعمل مع نظرائهم من كيجالي.

كـان العمـل في المشروع مشـتركاً، حيـث قـام النـاجون مـن المـذابح مـن قبيلتـي هوتـو وتوتسي بالعمـل معـاً جنبـاً إلى جنـب، واحتـذى بهـم أيضـاً الجنـود الـذين عـادوا مـن حـدود الكونغو.

ويتضـح مـن البحـث الـذي أجرتـه شركـة الأبحـاث الإيطاليـة CFRFE بمبـادرة مـن البنـك الـدولي أن المشروع كـان مجـدياً. فقـد بلغـت تكلفـة المشروع 6.5% مقابـل 30-50% تكلفـة لـو تـم بالتعـاون بـين الـدول، وذلـك نظـراً لأن كميـة وتكلفـة المستشـارين في الحكومـات الوطنيـة أعـلى بكثـير، واتضـح أن مشروع المسـاعدات بـين المـدن وقيمـة وجـدوى المسـاعدات أكبر بكثير مما لـو كـان بـين دولتـين، أمـا الجانـب الأكـثر أهميـة فتمثـل في أن المشروع قـام وطـور العديد من المجالات في علاقة روما وكيجالي، وعمل فيه موظفو المجتمع الإقليمي.

لقـد استضـاف رئـيس بلديـة رومـا عـلى طاولـة مسـتديرة جميـع ذوي العلاقـة والمجموعـات مـن كيجـالي، بيـنما عمـل المجتمـع الـدولي في واقـع الأمـر كبـديل للاستشـارات والبيروقراطيـة الغاليـة. وقـام وفـد مؤلـف مـن عشرـة أعضـاء مـن رومـا بزيـارة كيجـالي للتعـرف عـلى احتياجاتهـا، وبعـد وقـت قصـير سـاعدت بلديـة رومـا في تسرـيع تشـكيل وحـدة مـارثون وتـدريبات رياضـية في كيجـالي بواسـطة جامعـة رومـا للدراسـات الرياضـية، وقـدمت دمـى وألعاب للأولاد وعلاجات طبية ذات قيمة كبيرة.

لقـد أثمـرت الجهـود التـي تـم اسـتثمارها عـن طيـب خـاطر اجتماعـي بالاحتياجـات وأثـارت الحـماس في مجتمـع كيجـالي التـي كانـت تناضـل مـن أجـل الحصـول عـلى السـلامة الداخلية.

- نموذج4: نحن المستقبل:

يعتبر أسطورة الموسيقي كورنيسي- جونس رجل سلام. وقد قابلته عبر أحد أصدقاء -هاني المصري- وهو فلسطيني من نابلس ويسكن حالياً في واشنطن، لقد دخل جونس ذاكرة الناس في جميع أنحاء العالم عبر تعزيز الإعلام وزيادة المساعدات الخاصة بالقضاء على الفقر والجوع والنزاعات في جنوب إفريقيا بواسطة مشروعه الذي تمثله أغنيته الشهيرة:"نحن العالم" التي غناها عام 1985.

ورغم ذلك، فإن مشروعاته لم تستمر زمناً طويلاً واختفت مبالغ كبيرة في أعقاب وصولها إلى حكومات أفريقيا الوسطى الفاسدة. ولهذا السبب انجذب جونس للعمل مع السلطات المحلية، وسوية بادرنا إلى طرح خطة "نحن المستقبل" للأولاد الذين وقعوا ضحية الحرب في سبع مدن يسودها النزاع: أديس أبابا (إثيوبيا)، اسمرة (اريتيريا)، بلجراد (صربيا)، بريستينا (كوسفو)، ونابلس، وإلى حد ما أيضاً ريشون لتسيون كشريك لنابلس.

وقد حصل المتمتعون بالمشروع على حاجيات وخدمات، ووسعوا ثقافتهم العامة في مجال التغذية، والعلاج الصحي والرياضة والحاسوب، وكل ذلك جرى بأسلوب شمولي.

بدأ المشروع بحفل موسيقي كبير في روما عام 2001 والذي تميز بالعديد من أنواع الموسيقى مثل البوب ورجاي، والموسيقي الآسيوية والعربية والأغاني الإسرائيلية. وقد مثل المغنيون أمام 750 ألف مشاهد، ومن بين النجوم الذين غنوا سنتانة، ونوره جونس وأوبرا ونفري وانجلينه جولي، إضافة إلى مغنيين محليين من العراق والسلطة الفلسطينية وروانda وإسرائيل.

لقد أدى الحفل المذكور إلى اقتراح حوالي أربعين مدينة متطورة أن تكون مدناً توأم لسبع مدن متنازعة.

ويمكننا على سبيل المثال أن نصف العلاقات التي قامت بين بلتيمور في أميركا الشمالية، وبين بريتاون-عاصمة سيراليون وهي إحدى أفقر مدن العالم. فخلال اللقاء الذي جرى بين رئيسي بلدتي المدينتين اتضح أن أحد أكبر أسباب الوفيات إذا ما استثنينا الحرب، هو مرض الملاريا الناجم عن عدم وجود إجراءات صحية. لم يكن هناك سوى سيارتي قمامة لمعالجة الكارثة التي اجتاحت سيراليون.

وفي غضون بضعة أيام جهزت بلتيمور سيارتين أخريين لجمع القمامة في بريتاون. وقامت شركات ومنظمات أميركية بالتعاون مع بلدية بريتاون كي تتمكن من منحها المساعدات المطلوبة أي أن (العولمة المحلية) قادت الأمور نحو المزيد من الانفتاح وبناء السلام.

من الجائز أن عملية الدمقرطة وتطوير العراق كانت ستبدو مختلفة لو أن عملية ترميمه جرت بنفس الطريقة التي تم احتلاله بها: مدينة بعد الأخرى. لقد كان بمقدور نظرية تطوير شمال جنوب تحسين العلاقات بين بغداد والبصرة والموصل وبين مدن أميركية وبريطانية لتطوير مقدرتها وبناء السلام. غالبية البشر تواقون للسلام، بيد أنهم يفتقرون إلى الإيمان بمقدرة الطرف الآخر على تبنيه.

و"العولمة المحلية" تعمل على تجنيد مجتمعات كي تصبح جزءاً من المسيرة وتقود النوايا الحسنة القائمة لديها باتجاه التعاون، وتكمن قوتها الأساسية في العلاقة القائمة بين السلطة المحلية والمجتمع المدني.

إن آلية المشروعات بوتيرة مدينة من أجل مدينة أخرى تتيح فرصة القيام بمسيرة مشتركة لتحسين مكانة المجتمع المدني الآخذ في النمو بمرور الزمن. ودمقرطة

السلام لا تعمل لفرض الديمقراطية على الأنظمة غير الديموقراطية بل تعمل على إشراك مجتمعات في مسيرات سلام والتي تلتقي بصورة عامة ولأول مرة أعداءها السابقين على أسس من التعاون.

ولا شك أن بمقدورنا أن نقيم شبكة مجتمعات مشتركة تحت قيادة السلطات المحلية في جميع أنحاء العالم، مما سيفضي إلى إحداث توازن أفضل بين قوى النور التابعة للعولمة وبين أولئك الذين بقوا غارقين في النزاعات والبؤس.

*2-بيئة السلام:

إن الأجواء التي يمكن تطوير مسيرة سلام فيها هي عامل حيوي لنجاح هذه المسيرة. ففي بداية المسيرة السلمية فإن معايير الشكوكية المتبادلة لدى المجتمعات التي كانت غارقة في النزاعات أجيال وراء أجيال، وتذوقت الموت والإهانات، عالية جداً، ولا شك أنها ستبقى معادية تجاه العدو السابق.

والنتيجة هي أن المصالحة والتعاون وهما عاملان ضروريان جداً لتحريك المسيرة، يعتبران في بعض الحالات كخيانة، والزعماء والأطراف في المفاوضات يتعاملون مع شركائهم في السلام كأعداء. وهم يبدون حذرين أكثر مما يجب في كل ما يتعلق بالعمل المشترك من أجل المصالحة.

إن نجاح السلام الحقيقي، يتطلب حدوث تغيير جوهري في أجواء إحلال السلام، ويجب أن نستمد هذا التغيير من داخل منطقة النزاع ومن خارجها. ولهذا السبب يجب التخطيط والعمل على سيادة نظام اندماجي، لضمان عدم ولادة السلام وسط فراغ، وإلى جانب حل النزاع يطرأ تغيير في الأجواء.

إن التأثير الإقليمي الإيجابي من الخارج ذو أهمية إستراتيجية، ويجب أن يتوغل هذا التأثير إلى منطقة النزاع خلال عملية الحل وليس في أعقاب انتهائها. يجب علينا أن

نخطط ونشجع التعاون الإقليمي ومشاركة جهات إقليمية في المسيرة نظراً لاستحالة إحلال سلام في الفراغ.

من المريح العيش في عزلة، رغم الأخطار المحدقة بمثل هذا الوضع، وفي نفس الوقت هناك رغبة متعارضة للتحرر من ذهنية الحياة داخل حصون. إن من أهم شروط نجاح عملية إحلال السلام هو الحرص على أن يكون المجتمع منفتحاً، ويتيح الفرصة لقيم السلام والتعاون بالتوغل في أعماقه.

إن عملية إحلال السلام نفسها ليست قيمة منفصلة تقف أمام نفسها وحيدة، بل هناك إلى جانبها قيم إنسانية هامة ومؤثرة على هوية الدول التي كانت في السابق غارقة في النزاعات، وتساعد في تطوير هوية إقليمية تشكل جزءاً من مسيرة المصالحة.

وبناء عليه يمكننا القول أنه سيتوجب على المشاركين الإقليميين خلال نقاشات المفاوضات الثنائية أن يجتمعوا ويعلنوا عن رؤيتهم الإقليمية على المدى البعيد، والتي يجب أن تقوم على قيم سلام وإنسانية وتعاون مشتركة.

إن النزاعات تخلق جيتوات يستحيل اختراقها. والدول المتنازعة تحيط كل واحدة منها بأجواء من الشكوكية والعداء المشترك بينهن: فخلال فترة النقاش والتفاوض مع الفلسطينيين عمد الطرفان إلى التحدث بلغة الضحية إلى الدرجة التي إذا نظر أحد المتفاوضين إلى الآخر فسوف يرى أمامه صورة مرآة له هو.

وبناء عليه فإن التأثير الأساسي للمسيرة يتعلق بمجموعة القيم التي يجب إدخالها إلى قلب منطقة النزاع من المناطق الأوسع. لقد شاءت المفارقات أن يكون من الأسهل تحديد رؤيا مشتركة بين عدد كبير جداً من اللاعبين من تحديد مثل هذه الرؤيا بين شركاء مفاوضات شديدي الخوف من تقديم تنازلات، ويجب على البناء الشامل للسلام أن يشمل جميع جهود السلام وأن يخلق أجواء سلام، ولا يجب عرقلة المسيرة

بسبب عوامل آخذة في البروز أكثر وأكثر وتنحو نحو إثارة التحليلات السلبية باتجاه السير في أوساط مواطنين محبطين.

لذا يجب أن نعمل على إدخال القيم الإيجابية القائمة بطبيعتها في أماكن عدة إلى منطقة النزاع. كما يمكن تسريع المسيرة عبر التعاون الإقليمي في العديد من المجالات كالمياه واللاجئين والتطوير الاقتصادي والبيئة وغيره.

إن مثل هذا التطوير الاجتماعي يمكنه أن يساعد في تحسين جهود إحلال السلام عبر تشجيع حرية الحركة المطلوبة للبضائع والأشخاص والأفكار. إن خلق بيئة سلام يتطلب أن يتم تعزيز منطقة النزاع على الصعيدين العملي والنفسي.

إن بيئة السلام هي مسألة حيوية لإدارة المفاوضات ولنشاطات إحلال السلام. هي تحول المصالحة والتعاون إلى مزايا وليس إلى تنازلات خطرة. وبصورة مبدئية عندما تتغلغل بيئة السلام في المسيرة، ستكون هناك فرصة لأن تؤدي نقاشات السلام إلى حالة انتصار متبادلة وليس إلى حالة جدل متشدد أو تنافسي.

إن أهم ما في الأمر هو أن بيئة السلام تحول التعايش السلمي على أسس التساوي إلى قيمة اجتماعية طبيعية.

إن منهجية تطوير بيئة السلام داخل النزاع هي على النحو التالي:

*أولاً، يجب التخلص تماماً من الأجواء الصعبة للنزاع والحرب. ففي حالة النزاع يفقد العدو صفاته الإنسانية، ولا يتم الحفاظ على المساواة في الحقوق، ومن الصعب عدم اعتبار العدو السابق مجرماً. وفي روايات النزاع، يحرص كل طرف على أن ينسب لنفسه المعاناة والعدل، ذلك في إطار الدفاع عن النفس، واصفاً الطرف الآخر بالمعتدي.

وهنـاك حـالات يبـدو فيهـا جميـع الأطـراف عـلى حـق وتسـتحق الأمـن والعقـاب. إن صـيغة بيئـة السـلام تقـوم عـلى المسـاواة، وتتولـد مـن إحسـاس تبـادلي منطقـي تجـاه الطـرف الآخـر، فالطرفـان يفتشـان عـن معـايير متسـاوية مـن العدالـة والأمـن والازدهـار التـي يسـتحقانها، وبـدون هـذا الإحسـاس مـن المسـاواة والـذي يجـب أن يضـع حـداً لصـورة الشـيطان التـي نضـفيها على الطرف الآخر من النزاع، لن يكون بالإمكان حل النزاع.

*يجـب عـلى المنطقـة المحيطـة بقلـب النـزاع أن تشـارك في جهـود إحـلال السـلام، والعمـل مـن أجـل حـل النـزاع. ومـن الجـدير بالـذكر أنـه ومنـذ انتهـاء الحـرب البـاردة وإلغـاء أجهـزة التنـافر التـي كانـت قائمـة ولـدت اتحـادات جغرافيـة بنـاء عـلى التعـاون الاجتماعـي الاقتصادي ولا زالت تواصل تطورها حتى اليوم.

وفي أعقـاب الحـرب العالميـة الثانيـة، دخلـت أوروبـا في حالـة مصـالحة واتحـاد في منظومـة واحـدة-الاتحـاد الأوروبي وفي عـام 1967 تـم تشـكيل اتحـاد دول جنـوب آسـيا بغيـة تحسـين التعـاون الـدبلوماسي والاقتصـادي والعمـل عـلى اسـتقرار المنطقـة، أمـا في الشرـق الأوسـط، ورغـم عقـد مـؤتمر مدريـد عـام 1991 بغيـة إجـراء مفاوضـات ثنائيـة، إلا أنـه لم يـتم التأكيد على تعددية الأطراف بما فيه الكفاية.

إن عملية التغيير الجوهري على هذا الصعيد يمكنه أن يتم بوسائل مختلفة:

*الزعامـة: يتوجـب عـلى الـزعماء في مسـيرة السـلام أن ياخـذوا عـلى عـاتقهم مهمـة تثقيفيـة تربويـة. وكـل مـن يشـارك في نقاشـات حقيقيـة لوقـف النـزاع يجـد أن لزامـاً عليـه أيضـاً اسـتخدام أسـاليب تـؤثر عـلى تطلعـات ناخبيـه مـن وجهـة نظـر قياسـية وأن لا يركـز فقـط عـلى الجدوى.

إن الـزعماء هـم اللاعبـون وهـم أصـحاب أكـبر قـوة عـلى صـعيد بشرى السـلام، ويجـب علـيهم أن يعملـوا عـلى إحـداث تغيـير في أسـس الواقـع القـائم، وفي الصـورة التـي رسـمت للعـدو سابقاً.

*فصـاحة: يعتـبر طـابع الحـوار بـين الـزعماء السياسـيين هامـاً، ويجـب خـلال المفاوضـات التحـدث بصـورة "نحـن ونحـن" ولـيس "نحـن وهـم" وهـي اللغـة الموجهـة إلى الجماهـير، ولا أعتقـد أنـه كـان هنـاك زعـيم يفـوق الـزعيم المصرـي أنـور السـادات في مقدرتـه عـلى إقنـاع الإسرائيليـين بتطلعاتـه المتعاطفـة تجـاه احتياجاتنـا، ويـاسر عرفـات لم يكـن يملـك الفصـاحة التـي كـان يملكهـا السـادات. إن ضرورة تغيـير اللهجـة الخطابيـة هـو مطلـب أسـاسي في خلـق بيئـة السلام.

*الإعـلام: إن التغطيـة الإعلاميـة للأحـداث يمكنهـا أن تبنـي رأي عـام إيجابيـاً للسـلام، ويمكنهـا أيضـاً أن تـدمره، ولا يسـتطيع صـانعو القـرار بـأي حـال مـن الأحـوال السـيطرة عليهـا- هـذا رغـم أن بمقـدور العـاملين عـلى إحـلال السـلام التـأثير بصـورة منهجيـة عـلى الفحـوى الإعلاميـة، ومـن ثـم فـإن المعلومـات الإخباريـة والأفـلام الوثائقيـة أو الأفـلام التـي تتعـرض للوضـع الصـعب الـذي يعيشـه الطـرف الآخـر شـديدة الأهميـة ولا شـك أن هنـاك أهميـة كبـيرة لتشـجيع كتابـة المقـالات المشـتركة، والمقـالات التـي تتعلـق بالمعانـاة التـي يعيشـها الطرفـان وتتعلـق بالتعاون الشعبي، أما الأخبار السيئة فهي ليست في حاجة لمن يبرزها، فهي تبرز وحدها.

*نموذج1: الضغط:

قـرر مركـز بـيرس للسـلام إنتـاج فـيلم مشـترك لمخـرج إسرائـيلي وفلسـطيني، وقـد عثرنـا بسهولة على موضوع للفيلم في صورة (الضغط)، إن الضغوط الآخذة في التصاعد

خلال النزاعات، تكلف الطرفين ثمناً باهظاً، ولا شك أن هذه الخاصية هي خاصية مشتركة، وإن كانت تبرز في المجتمعين بصورة مختلفة.

لقد ذكرتني النقاشات مع المخرجين سامي طت، ورشيد مشهراوي والمنتجين ذكرني بقسم من نقاشات المفاوضات الشديدة جداً التي شهدناها مع ممثلي منظمة التحرير في اوسلو، فالمخرجان الإسرائيلي والفلسطيني تنافسا حول من يستطيع إبراز عمق المخاوف في أوساط شعبه وقللا من إبراز التعاطف مع معاناة الآخر كي لا يقوم كل مجتمع من المجتمعين بمهاجمتها وانتقادها.

ورغم ذلك، وبعد ليال طويلة من النقاشات توصلنا إلى إنتاج مشترك لفلمين قصيرين، وبصورة طبيعية كان الفيلم الفلسطيني في غالبيته صامتاً، وقد نقل صوراً لوجوه مرهقة للأشخاص الواقفين في ذلة أمام الحواجز بين القطاع وإسرائيل، هذا في حين أن الفيلم الإسرائيلي كان يغص بالثرثرة الهستريا لسائق سيارة تاكسي- مع ركاب سيارته في أحد الأيام التي قام فيها انتحاري فلسطيني بقتل أحد طلبة المدارس الدينية في القدس، ورغم ذلك كانت هناك قواسم مشتركة للفيلمين: فقد سيطر الرعب والضغط على الأشخاص الموجودين في المنطقة.

بث التليفزيون الفلسطيني والإسرائيلي فيلم (الضغط) وكذلك بثتهما وسائل الإعلام العالمية، ولا شك أننا كنا قادرين على إنتاج العديد من الأفلام لو أنه تم إنشاء صندوق لتغطية إنتاج هذه الأفلام أو بناء محطة تليفزيون للسلام، بيد أن كل هذه الجهود ذهبت أدراج الرياح نظراً لأن التلفزيون، ووسائل الإعلام الهامة لم تكن مؤهلة لتحويل أنفسها، ولو بشكل جزئي، إلى قنوات سلام.

*التعليم: النزاعات تخلق مجموعات قيم مسمومة، والتي يتم تغذيتها منذ البداية مع حليب الأمهات، بكل ما يعنيه ذلك من معنى: ثقافة عدائية، الحاحية وتكرار،

تهم متبادلة، وعنصرية تبدو جلية، خلال النقاشات الاجتماعية، وكل هذه العوامل يتبناها حتى الأولاد الذين يعيشون هم أيضاً صدمات نفسية من الحروب والضياع.

وإذا كان لا يزال هناك أمل في السلام في منطقتنا، فإن هذا السلام يجب أن يقوم على تثقيف الأولاد والشبيبة للسلام. ويجب التأكيد في هذه العملية الثقافية على عالمية الشبيبة رغم الفوارق اللغوية والتربوية والأنماط، ويجب أن تقوم التجربة والمشاركة في أحاسيس معينة، مثل إدارة الحوارات التاريخية على أن تكون جزءاً من البرامج التعليمية الرسمية وغير الرسمية.

وهناك عامل تثقيفي آخر في بيئة السلام يرتبط بالاحترام المتبادل وحقوق الإنسان، ففي حالات النزاع تصاب حقوق الإنسان -بشكل عام-بأضرار أولاً بين الأعداء، ثم بعد ذلك جراء تداعي القيم الإنسانية داخل المجتمع نفسه.

إن التثقيف تحت مصطلح المساواة-رغم الاختلافات- هو أحد العوامل الهامة في بيئة السلام. إن دعم المساواة ومنح الحقوق للأقليات، والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان الأخرى بين الأعداء السابقين ترتبط بوقف عمليات التشويه للآخرين، يجب على المستوى الأخلاقي الرفيع لقيم الإنسان أن تدافع عن نفسها في مواجهة شياطين الماضي، يجب على أولئك الذين يعملون على بلورة الرأي العام أن يستبدلوا تلك الشياطين ببرامج أخلاقية أقل انتقاداً. إن عملية تغيير القيم الاجتماعية لا تحدث بصورة تلقائية، تماماً مثل نتائج مسيرة السلام.

هناك أهمية كبيرة إبان محاولتنا خلق أجواء تعايش سلمي أن نتطرق للعامل الديني، ولأسفنا البالغ، فإن الدين يشكل في الشرق الأوسط أرضاً خصبة للمتعصبين والراديكاليين لتجذير أيديولوجية كراهية الأجانب، والغرب وللحض على ممارسة العنف،

إن المشكلة لا تكمن في الدين نفسه، بل تكمن في الزعماء الدينيين السياسيين الذين يعينون أنفسهم ناطقين باسم الله ويشوهون الدين لصالح القوميات الضيقة.

وكي نتمكن من تحييد تأثيرهم المدمر، إضافة إلى محاربة الإرهاب، يمكننا استخدام السلام العصري الذي يركز بشدة على الحوار بين الأديان، بين رجال الدين من التيارات المركزية للأديان الثلاثة الموحدة، مع تفهم أن الإسلام والمسيحية واليهودية ليست أديان متطرفة، بيد أن هناك أبواقاً متطرفة.

إن غالبية الجماهير، وفقاً لاستطلاعات الرأي العام، معنية بالتعايش السلمي. والحوار بين الأديان يمكنه أن يشمل ممثلين من إسرائيل والمغرب وتونس وغيرهم، وفي إطار ذلك نقترح إقامة مركز أديان في الشرق الأوسط-وربما في القدس- بغية إثارة الحوار وإعداد أبحاث تتعلق بالدين وقيم السلام.

*الرأي العام: يجب على النخبة السياسية لكل طرف أن تنخرط في حملة إعلامية للسلام من أجل التأثير على الرأي العام، والقضايا ذات الأهمية الأقل يجب أن تكون خاضعة لهذه الحملة بما فيها انتخاب السياسيين والنشاطات الجارية لصالح سياسة الحكومة، أما قضايا الحياة والموت مثل السلام، فيجب العمل على دفعها إلى الأمام علناً، ليس فقط عبر السياسات التي تحظى بوحيها من جدل المعارضة، بل أيضاً عبر الحملات الإعلامية القائمة على القيم الخاصة بتحسين مسيرة إحلال السلام.

*نموذج2: نحن+انحنو (العبرية)

ناقشت اللقاءات الأولية مع ممثلي منظمة التحرير اللقاء الرسمي الأول بين إسرائيل وبين ممثلي المنظمة بإمكانية تفعيل "خطة إعلام سلمية" لقد بدأ الأمر في تلك الآونة أمراً طبيعياً وهاماً في مسيرة السلام.

بيد أن الزعامة السياسية لم تترجمه إلى واقع. لقد كان علينا الانتظار اثنتي عشرة سنة حتى عام 2005، حتى تم إعداد مثل هذه الحملة الإعلامية برئاسة موريس ليفي رئيس مجموعة بوبليس العالمية، والذي يعتبر ساحراً في العلاقات العامة وعلى إطلاع على المستجدات العالمية، وقد حملت الحملة عنوان: (**אנחנו**) أي نحن باللغتين العربية والعبرية، وهذا هو الأساس لأي حوار، وليس نحن وهم.

إن بيئة السلام تتأثر بجميع العوامل التي تؤلف مسيرة السلام وهي رهن بطابع العلاقات مع العدو السابق. إن تحسين السلام والتعايش بصورة تتناسب والبيئة يتطلب انتهاج إستراتيجية تقوم على العوامل آنفة الذكر.

*3-بناء السلام:

بناء السلام هو الصلة بين المجتمعات والتي تتجسد في صورة تعاون واتصالات في جميع المناحي: الدبلوماسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية. وعندما ينتقل مجتمع معين من حالة النزاع إلى حالة السلام، سيتوجب عليه بناء جميع مناحي التعاون حتى تلك المناحي الأكثر الحاحية، بغية دفع الأمور باتجاه الفهم المتبادل بأحسن الصور، والعمل من أجل الجدوى المشتركة الكامنة في مسيرة إعادة البناء والترميم للمنطقة التي كانت غارقة في النزاعات.

ومما لا شك فيه هو أن اقتصاد الدول التي كانت في السابق غارقة في النزاعات، يكون بصورة عامة متضرراً جداً، وهذا إذا لم يكن مدمراً. فالبنى التحتية قد دمرت ولا توجد مؤسسات منظمة قادرة على معالجة مشاكل المجتمعات المفككة، والمواطنين الذين تم انتزاعهم من أماكن سكناهم-وبأعداد اللاجئين الأخذة في التزايد، والميزانيات الأمنية، الكبيرة جداً مقارنة بالميزانيات المخصصة للقضايا الاجتماعية.

وفي الكثير من الحالات ما تعاني الحكومة في هذه الحالات من الفساد، إن انتقال دولة من النزاعات إلى السلام يجب أن ينعكس على اقتصادها: يجب استبدال اقتصاد الحرب باقتصاد السلام عبر إقامة مؤسسات خاضعة للرقابة ومسؤولة وهو الوضع المطلوب من أجل تحريك السلام في الدولة.

ويتم تحديد اقتصاد الدولة الغارقة في النزاعات بصورة أساسية على أيدي مؤسساتها الأمنية والتي قد تسهم في المعرفة التكنولوجية للمجتمع، لكنها ستمس وتلحق أضراراً باللحمة الاجتماعية للاقتصاد، وعلى وجه الخصوص بالفوارق الاجتماعية الاقتصادية.

ينبغي أن نحرص على أن تتضح ثمار السلام من الأسفل وتتجه نحو الأعلى وتترجم إلى مبادرات مثلها كمثل خطة عملاقة لخلق أماكن عمل كثيرة، وتقدم خدمات اجتماعية متطورة، ومستوى مساواه أكبر في الجهاز التعليمي.

ويتوجب على برامج ومخططات التطوير الهامة أن تتطرق لعدة مناحي:

*تأهيل النازحين واللاجئين وتأهيل جماهير متضررة وأولاد جنود.

*تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية عبر الدمج بين المدينة والقرية: هناك عدد كبير جداً من المواطنين الذين يسكنون في ضواحي المدن، وهذه الضواحي تتحول في نهاية المطاف إلى أحياء فقيرة، وفي هذه الحالة فإن التطوير البلدي الجزئي يكون فعالاً على أن يشتمل على الخدمات الاجتماعية المطلوبة، هذا عداك عن أن عدداً كبيراً من الجنود المتقاعدين يسكنون في هذه المناطق الأمر الذي يؤكد على أهمية عملية ترميم هذه الأحياء.

*التشديد على تطوير الأطفال حتى السادسة من العمر، وهي السنوات التي تعتبر حاسمة لرفاهية وتطور الأطفال، وخصوصاً في كل ما يتعلق بالتغذية والصحة نظراً لأن الدول التي كانت غارقة في النزاعات في الماضي في حاجة لإعادة ترميم وبلورة اقتصادها من جديد في أسرع وقت

ممكن، فإن أهم القرارات التي يتوجب على الحكومات اتخاذها -من وجهة نظر مسيرة السلام- تتعلق بالعلاقات الاقتصادية التي يجب إقامتها بين الأعداء السابقين وبين المجتمع الدولي.

ويمكننا ترسيم عملية إحلال السلام وعملية بناء السلام على هذا الصعيد بواسطة مثلث اقتصادي: الدول المتنازعة هي ضلعي المثلث، والمجتمع الدولي هو قاعدته. والمجتمع الدولي يعالج مشاكل الدول المتنازعة كل واحدة بمعزل عن الأخرى بغية تحسين التطوير والنمو الاقتصادي، لكن ودون العمل الاقتصادي المشترك سيتم إضاعة الكثير من الفرص الخاصة بتعزيز فرص السلام. وبناء عليه، فإن العمل داخل المثلث الاقتصادي يجب أن يشمل عدة عوامل هامة لبناء السلام:

- مشاركة صندوق النقد الدولي في السياسات المالية مع وزراء المالية.
- إعطاء مساعدات دولية للأعداء السابقين بغية خلق مشروعات مشتركة، وهذه المشروعات تجلب فوائد مشتركة وقوة اقتصادية خصوصاً في كل ما يتعلق بالبنى التحتية. وبمقدور برامج التطوير التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي أن تكون عاملاً مساعداً في هذه القضية.
- خلق أجهزة مالية إقليمية أو أقل من إقليمية بحيث تؤدي إلى تقديم مساعدة في تمويل المشروعات وللتخطيط الاقتصادي المشترك.
- تشجيع دولي للمشروعات التي تتجاوز الحدود، مثل السياحة، والمناطق الصناعية، ومناطق التجارة الخاصة ومحطات الطاقة. إن الحدود الاقتصادية قادرة على تحسين الأمن أكثر مما تفعله الأسلاك الشائكة.
- تقديم مساعدات دولية، وتخصيص التمويل المطلوب لجذب استثمارات من القطاع الخاص على جانبي الحدود للدول المتنازعة، بما فيها البنى الصغيرة

والأبحاث القابلة للتطبيق، والتوجيه والتسويق وتطوير منظومة قوانين وبشكل خاص استخدام فعال بآليات إدارة المخاطر الدولية التجارية السياسية.

- اتفاقيات تجارة حرة بين الأعداء السابقين، وبينهم وبين المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.
- تخصيص كبير للأموال من أجل التعاون المهني، ولتقديم مساعدات فنية لبناء قدرات مشتركة بين الأعداء السابقين، ومن الجائز أن هذا الجانب هو أهم جوانب مثلث بناء السلام الاقتصادي.

ومن الجدير بالذكر أنه وحتى في بداية مسيرة اوسلو في الأيام الأولى من شهر العسل الفلسطيني الإسرائيلي القصير، لم يخصص المجتمع الدولي أية مبالغ لصالح التعاون الإسرائيلي الفلسطيني من مبلغ العشرة مليارات دولار التي منحت كمساعدات للطرفين.

ولو أنه تم استثمار نسبة 25% فقط من هذه المبالغ في التعاون الاقتصادي ربما لتغيرت المسيرة برمتها، بيد أن موظفي المساعدات يعارضون بصورة عامة تقديم مساعدات من هذا النوع نظراً لأنها تمس بالمشروعات الثنائية التي تعتبر بمثابة سفينة اللواء.

ومن المفروض أن تكون بنية السلام الاقتصادية مهيأة للاتصال بين المواصلات والكهرباء والمياه، والاتصال مع المستثمرين الذين لم يستثمروا أموالهم في المنطقة حتى الآن في أعقاب الحرب. هذه هي نقاط الانطلاق لخلق سلام دائم وباق.

*نموذج1 زراعة القمح لصالح مصنع بريله:

اتضح لنا بعد وقت قصير من إقامة مركز بيرس للسلام عام 1996 مدى أهمية المشروعات لبناء السلام. وأدركنا أن من الأسهل إنشاء مشروعات من هذا القبيل من قبل منظمات غير حكومية والتي تتجاوز في عملها نظريات السلام البيروقراطية الصلبة التي تمارسها الحكومات.

لقد كان مركز السلام بالنسبة لبيرس بمثابة نقطة انطلاق للإبداع والخيال الذي يتفرد بهما في كل ما يتعلق بالتعاون، وأطلقنا على المركز اسم "معمل إحلام بيرس". وبيرس هو صاحب أكثر التوجهات تطوراً وعمقاً وإنسانية في قضايا السلام، وهو يعمل دون كلل أو ملل على دفع نظريات سلام رئيسة ولامعة وعصرية إلى الأمام.

وقد بدت بوادر معينة لتجسيد الأحلام في صورة خطة زراعية طورناها مع الفلسطينيين والمصريين والإسرائيليين، وبينما نحن عاكفون على بناء البنية الأساسية لمركزنا، قدم ثلاثة رجال أعمال إيطاليين إلى إسرائيل لمناقشة إمكانية تطوير برنامج تجريبي: زراعة القمح في صحاري الشرق الأوسط لصالح المعكرونة الإيطالية التي ينتجها مصنع (بريله) الدولي.

وفي صيف 1996، اجتمع بيرس إبان تواجده في روما مع رجل أعمال ثري ولامع يناهز الأربعين من العمر والمعروف باسم:"ملك المعكرونة" دعا بيرس السيد "بريله" لزراعة وإنتاج القمح الذي يحتاج إليه مصنعه لإنتاج المعكرونة في الشرق الأوسط، وهي المنطقة التي تتوفر فيها الشروط الملائمة لهذا الهدف ولإنتاج قمح بتكلفة قليلة، وبالاستعانة بخبير إسرائيلي من الدرجة الأولى- البروفيسور شموئيل بوهوريلس دشنا مشروعاً لزراعة القمح في صحارى إسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر.

وفي إطار هذا المشروع، عقدنا اجتماعاً حضره مجموعة خبراء من إسرائيل ومصر والفلسطينيين للاتفاق على إجراء أبحاث وعمليات تطوير للأرض، وأسعار المياه، والعناصر الأخرى المطلوبة لإنتاج القمح.

ولم يكد يمضي عام بعد ذلك، حتى نما القمح في النقب الإسرائيلي ومنطقة جبل الخليل التابعة للسلطة الفلسطينية وأسيوط المصرية، والمعروفة بجماهيرها الأصولية، الذي قدم الخبز والمال والسلام.

ورغم حقيقة أن الخطة التجريبية استمرت ثلاث سنوات وإنتاجها من القمح كان قليلاً نسبياً، إلا أن المكاسب على صعيد بناء السلام كانت كبيرة، فقد شمل المشروع الذي أطلقنا عليه اسم "قمح في خدمة السلام" أهم المواد اللازمة لبناء السلام، والتي شملت: أبحاث مشتركة ومفاوضات وعمل زراعي وخبز تم إنتاجه في المنطقة وشراكة مع مجتمع دولي، وهكذا سد المشروع احتياجات السلام والتطوير في المنطقة.

لقد تم الاحتفال بالمشروع بمراسيم خيالية، حيث جمع الاحتفال بين الإسرائيليين والفلسطينيين والمصريين والسيد "بريله" في النقب بين حقول القمح الهائلة والتي بدت كحلم خيالي وسط الصحراء. فالمناطق التي روتها الدماء ازدهرت في إطار مشروع مشترك بين ثلاث دول، والتي عملت على إنتاج الطعام الذي أسهم في بناء السلام أكثر بكثير مما قدمته حقول الألغام والحواجز الأمنية الأخرى التي تستخدم للحيلولة دون نشوب الحرب.

إن السياحة التي تتخطى الحدود هي صناعة أخرى تشجع السلام. فالسياحة هي إحدى الصناعات الرئيسة المرتبطة بالحركة والمعابر والتي تسهم في خلق قرية عالمية. إن هذه الأفرع من العمل، التي تقرب بين بني البشر تقوم تقريباً في حالات السلام. وهي تدفع بالناس للتحرك، بعقولهم وأجسادهم في اتجاهات مماثلة وتوسيع مشترك بينهم.

والسياحة في المناطق التي كانت في السابق غارقة في النزاعات يمكنها أن تخلق خدمات تتجاوز الحدود من الطرقات والسكك الحديدية والممرات الجوية المفتوحة والبحر. وبواسطة السياحة المشتركة تعتاد المجتمعات التعرف على بعضها البعض بصورة أعمق، وتصبح مؤهلة لجلب ملايين السياح لزيارات في المناطق التي كانت في السابق خطرة للغاية.

ومن الجائز أن هذه هي النسبة الهامة من صناعة السلام التي تخلق الاستقرار وتجلب ثمار السلام.

*نموذج2: إجازة في هضبة الجولان:

ترأست في مطلع عام 1996 الوفد الإسرائيلي لنقاشات مفاوضات السلام مع سورية في واي بلانتيشن في مريلاند بالقرب من واشنطن، وقد أصر السوريون على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من هضبة الجولان، وهي المنطقة التي احتلتها إسرائيل عام 1967، والتي تسيطر على كل شمال إسرائيل: ووافق السوريون مقابل ذلك على التطبيع وعلى علاقات سلام مع إسرائيل.

وعندما سألنا السفير السوري في واشنطن ورئيس الوفد السوري لمفاوضات السلام وليد المعلم عن معنى السلام مثلما تفهمه سورية؟؟ اقتبس عن صانع القرار في دمشق آنذاك الرئيس حافظ الأسد قوله:"علاقات دبلوماسية وتجارية وسياحية".

وقد عارضت مجموعتان بارزتان في الوفد الإسرائيلي بشدة هذا الوصف: ممثل قوات الأمن التي تشرف على التسوية الأمنية في وقت السلام، والمحامون الذين حددوا ثمانية عشر مجال تطبيع يجب إدراجها في عقد السلام، بدءاً من وسائل الإعلام وحتى البيئة ووفقاً لعقد السلام بين مصر وإسرائيل، هذا رغم أن غالبية هذه المحاولات لم يسبق لها أن أخرجت إلى حيز الواقع.

وقد طلبت من أحد أكثر العقول الخلاقة في حكومتنا الدكتور يوسي وردي إعداد صيغة سلام كامل يقوم بصورة أساسية على التعاون السياسي. وقد قمنا بوضع صورة خطة تنص على أنه وفي أعقاب الانسحاب الإسرائيلي ستتحول غالبية هضبة الجولان إلى منطقة سياحية مع التركيز إلى حد معين على قضايا الصحة والسياحة والبيئة.

وقد شملت الخطة شبكات فنادق في الجولان مع جميع البنى والخدمات اللازمة: طرق، كهرباء، وبؤر جذب سياحي خاصة، إضافة إلى عوامل أخرى دولية تشمل حملة تسويق في جميع أنحاء العالم لزيارة المواقع الأثرية في سورية ولبنان وإسرائيل.

إن العدد الهائل من المواقع الأثرية بكل ما يعنيه ذلك على الصعيد التاريخي والديني سيجذب عدداً هائلاً من السياح، والذي سيسهم إسهاماً كبيراً جداً في السلام قد يكون أكبر من أية قوة تستخدم لحفظ السلام.

وخططنا مع السوريين أيضاً لشق طريق رئيسي على طول البحر الأبيض المتوسط يربط بين أوروبا وإسرائيل عبر لبنان وسورية. مما يجعل الإسرائيليين وهم يسافرون إلى أوروبا يشعرون أنهم لم يعودوا معزولين ويتخلصون من كم من الإحساس الذاتي القومي القائل أن إسرائيل هي دولة خاضعة للحصار.

ولدهشة جميع المشاركين في المفاوضات، فإن الرئيس الأسد لم يرفض نقاشاً من هذا القبيل بل كان الأمر على العكس تماماً، فقد عين مسؤول الفنادق في سورية الدكتور عثمان اياد لمناقشة هذه القضايا معنا ومع مجموعات أميركية من القطاع الخاص وقد جرت جولة مفاوضات حول ذلك فعلاً في نيويورك-بيد أن استئناف أعمال العنف في صورة العمليات الإرهابية خلال شهر آذار من نفس العام جعل المفاوضات مع السوريين تنهار ومن ثم فإن مخططاتنا لبناء السلام لم تثمر. ورغم ذلك بقيت هذه الأفكار الهامة لبناء السلام قائمة توطئة لطرحها في النقاشات المستقبلية.

وعلى غرار العولمة وتكنولوجية المعلومات، فإن بناء السلام في جوهره يحرص على خلق تأثير إيجابي على حياة بني البشر. لقد سحبت من غالبية المجتمعات وسائل تكنولوجية حديثة خلال النزاعات الأخيرة.

تلك الوسائل التي تثير خيال الكثير من الناس والثقافات وتربط بينها، وعندما كانت تلك المجتمعات غارقة في الحرب أصبح باقي العالم عالماً متحداً. فالناس في جميع أنحاء العالم يتصلون ببعضهم البعض عبر شبكة الإنترنت، فيصغون لنفس الموسيقى ويشاهدون أفلام إثارة مشابهة ويعجبون بنفس لاعبي كرة القدم، لذا يجب أن نعتبر انتشار تكنولوجية المعلومات في المجتمعات التي كانت غارقة في الماضي في النزاعات مسألة هامة. وقد قيل الكثير، رغم أن القليل قد فُعل-حول ضرورة سد الفوارق الرقمية، حيث يمكن تعزيز البنى التحتية باستخدام طرف ثالث من القطاع العام أو الخاص، وبالإمكان استخدام وسائل الإعلام ورموز العولمة كعامل محفز نحو التغيير، فبمقدور هذه العوامل التسلل إلى المجتمعات التي كانت غارقة في الماضي في النزاع، وإعطاء الوحي للجيل الشاب. ولا شك أن بمقدور تكنولوجية المعلومات الإسهام إسهاماً كمياً ونوعياً في مسيرة السلام، ورغم ذلك هناك دول-مثل سورية على سبيل المثال- لازالت تراقب استخدام الإنترنت من قبل مواطنيها مراقبة متشددة، وأنا أعتقد أنه لا يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مثل هذه المسلكية، ففي مسيرة السلام من الواجب استغلال تكنولوجيا المعلومات في إطار بناء السلام من أجل خلق إحساس بالانتماء واللغة المشتركة والعلاقات التبادلية بين أعداء الماضي، وهناك أفرع أخرى يجب تبنيها مع بناء السلام، مثل الفنون واللهو والرياضة.

لا يجد الأعداء في أعقاب النزاع لغة مشتركة، لذا، فمن المحتمل أن تتضرر المحادثات من الآراء المسبقة والتكرار. وبمقدور الفنون أن تلعب دوراً هاماً على صعيد إزالة الحواجز الإعلامية عبر إنشاء استوديوهات أفلام وموسيقى ومسارح واللجوء إلى العمل المشترك القائم على انعكاسات تربوية وعلى تبادل الأشخاص.

وإزاء تركيز وسائل الإعلام في بعض الأحيان على الأضرار الناجمة عن المسيرات السلمية، فإن من المهم استخدام وسائل الإعلام التنبؤية الأخرى، على غرار الأفلام بغية إعداد إنتاج مشترك. وبصورة تدريجية سيتم خلق لغة مشتركة تسهم في تشجيع التفاهم المتبادل. وكل هذه الأمور تشكل هدف بناء السلام.

ويلاحظ أن مشاعر الأولاد والشبيبة في المجتمعات الغارقة في النزاعات لا تظل صغيرة، حيث يعاني الكثير منهم من ندباً نفسية عميقة جراء صدمات الحرب وآلامها. والرياضة ذات تأثير حاسم على رفاه الأولاد والشبيبة، فهي تعتبر وسيلة للتعبير عن الذات، وتسهم في تغذية الشعور بالانتماء وتتيح الفرصة للأولاد للتصرف كأولاد.

ولا يوجد في غالبية الدول المتنازعة ملاعب كرة قدم أو كرة سلة كافية، ولا أجهزة ألعاب رياضية أو برك سباحة، ومن ثم يتوجب على المجتمع الدولي في إطار قيامه بعملية الترميم وإعادة التأهيل أن يستثمر الأموال على هذا الصعيد على غرار ما يفعل في جميع البنى الاجتماعية الاساسية ويطلق مبادرات عمل مشتركة والتي تشمل توجيهاً ومنافسة بين الشبيبة على جانبي الحدود.

النموذج3: كرة قدم لصالح السلام:

دعاني سفير الفاتيكان في إسرائيل في صيف 1999 للمشاركة في مشروع مفاجئ جداً من أجل بناء السلام وقد اقترح أن تنظم مع منظمة فلسطينية غير رسمية-برئاسة مناضل السلام الشجاع كامل الحسيني- ومنظمات إيطالية - مباراة كرة قدم، على أن تجري المباراة في الملعب الأولمبي في روما بين منتخب يشمل مغني البوب الهامين جداً ونجوم كرة القدم الإيطاليين المشهورين في العالم وبين منتخب كرة قدم إسرائيل فلسطين يتم فيه اختيار أفضل اللاعبين الإسرائيليين والفلسطينيين، وعلى أن يحضر المباراة شمعون بيرس وياسر عرفات والرئيس الإيطالي.

وبعد إعداد طويل ومتواصل، ومفاوضات غير تقليدية مع عرفات قدم إلى الملعب الأولمبي في روما في الحادي عشر من أيار 1999 ستون الف متفرج، وقد تنافست المنتخبات كما يجب. وقد شارك في فريق النجوم: شون كونري، وأسطورة كرة القدم بيليه ومايكل شوماخر، وإضافة إلى الفوز 4:5 لصالح المنتخب الفلسطيني الإسرائيلي المشترك، فقد حظيت المباراة بانتصارين آخرين هامين: فقد تم بثه بثاً حياً ومباشراً في التلفزيون الإسرائيلي والفلسطيني وهكذا أدرك الآلاف أنه حينما يقرر أعداء سابقون الظهور معاً، فإن العالم يقدر هذا الوضع.

وقد تم استخدام دخل المباراة لبناء ملاعب كرة قدم وشبكات حاسوب في المدارس على جانبي الحدود: العفولة، سديروت، نابلس، وأريحا، وهكذا ولدت الصلة الأولى بين المدارس وبفضل النصف مليون دولار الناجم عن بيع تذاكر المباراة، ومن المجتمع الأوروبي أصبح هناك في إسرائيل والسلطة الفلسطينية 24 مدرسة توأم لكرة القدم ومنتخب مشترك يشمل إسرائيليين وفلسطينيين.

وفي عام 2002 لعب الفريق المشترك مع مجموعة من رواندة شملت أبناء قبيلتي هوتو توتسي.

لقد تمكنت كرة القدم من تغيير توجيهات أولئك الذين شاركوا في المباراة تجاه الآخرين أكثر بكثير مما كانت اية مبادرة حكومية قادرة على تغييرها، لقد راودني أمل في أن أملأ المدن الإسرائيلية والفلسطينية بملاعب كرة القدم الخضراء السلمية، لكن النتائج لأسفي البالغ كانت محدودة.

يجب أن نسبغ عملية بناء السلام في جميع المجالات المؤثرة على توجهات وحوافز الأعداء السابقين من أجل المساعدة في الانتقال إلى وضع يصبح فيه التعاون مع الأعداء السابقين مشروعاً ومجدياً.

ويجب تجسيد نشاطات بناء السلام في جميع المجالات بدءاً من التعاون التقليدي بين قوات الأمن، ومروراً برجال الأعمال والأطباء وغيرهم وحتى نجوم كرة القدم. ويجب حسب رأيي التركيز في عملية بناء السلام، وبشكل خاص على الشبيبة.

إن نشاطهم وبراءتهم تشجعهم على اتخاذ ردود إيجابية، وتقوي ساعدهم، وتتيح لهم الفرصة للعمل كمحرك لإحداث تغيير واسع في مجتمعاتهم.

4-دبلوماسية خلاقة وأمن شامل:

الدبلوماسية تعتبر عاملاً مركزياً في إحلال السلام وفي تحولات السلام التي من المفروض أن تقع، وفي زمن الحرب تخدم الدبلوماسية مصالح أولئك الذين يبيتون الحرب. وفي أوقات السلام يجب أن يوجه الأمن باتجاه إحلال السلام ويجب على الدبلوماسية أن تدفع جهات أخرى تعتبر ذات أهمية لإستمرارية السلام إلى الأمام.

وفي الكثير من الأحيان ما يلعب الأمن دور المحرك الرئيسي لإحراز السلام، لكن على الصعيد العملي، فإن السلام هو وحده الكفيل بجلب الأمن.

يجب أن نفهم الأمن بمفهومه الواسع والشمولي، ولا يجب أن نعتبره بمثابة مجموعة خلافات بل يجب عليه أن يوفر إحساساً بالأمن للمواطنين على المدى البعيد. وبناء عليه يجب على الدبلوماسية أن تقود الوضع الأمني باتجاه هدوء مضمون عبر استخدام الوسائل والخطوات الأمنية التي تحول دون اندلاع النيران من جديد، مثل: نزع الأسلحة، والتنسيق الأمني، والرقابة على السلاح والمتابعة الخارجية، وعدم الاكتفاء فقط بهذه الوسائل.

لا توجد نشاطات سياسية يجري تفسيرها بصورة غير صحيحة وتحظى بالاستخفاف أكثر من الدبلوماسية والتي تفهم أحياناً على أنها نمط مسلكية وليس اهتماماً بالمصالح القومية للسلام.

وضيقو الأفق سيرون في الدبلوماسي شخصاً مستقيماً في أحسن الأحوال، ومخادعاً في أسوأ الأحوال، بل أن الدبلوماسيين أنفسهم يفسرون أحياناً الجدوى الحقيقية للدبلوماسية بصورة غير صحيحة.

ومثلما قال الأديب دنيئيل وره:"إن الدبلوماسية هي أن تدفع شخصاً ما للعمل حسب أسلوبك"، بيد أن الحلول من طرف واحد تخلق توقاً في أوساط الطرف الخاسر لقلب الأمور رأساً على عقب. وإذا كانت الأساليب الحربية هي لب صنع الحرب فإن الدبلوماسية الخلاقة يجب أن تكون لب عملية إحلال السلام.

*النموذج1 التصويت بالبريد:

جرت مفاوضات في تموز 1994 بين الإسرائيليين والفلسطينيين الأمر الذي أدى إلى اتفاقية تاريخية تنص على نقل قسم من الضفة الغربية والصلاحيات عليها إلى أيدي الفلسطينيين.

كما نصت الاتفاقية أيضاً على إجراء انتخابات حرة ومعقولة في السلطة الفلسطينية -لرئيس السلطة ولمجلسها التشريعي لأول مرة- وقد تم إدراج جميع تفاصيل هذه الانتخابات في المفاوضات، بما فيها مشاركة الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية التي تعتبر أكثر المناطق التي تعتورها النزاعات.

وبناء على الاتفاقية لم تكن القدس جزءاً من المجال القضائي للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ورغم ذلك أخذنا بعين الاعتبار أن عرفات وطاقمه لن يوافقوا بأي حال من الأحوال على إجراء الانتخابات دون سكان القدس الشرقية أصحاب حق الاقتراع.

ورغم أننا فهمنا طبيعة المشكلة التي كانت تواجههم، إلا أن الوفد الإسرائيلي عارض أن تجري الانتخابات في القدس الشرقية بنفس الطريقة التي ستجري فيها في الضفة وغزة، نظراً لأن مثل هذا الوضع سيمس بمكانة المدينة.

لقد أدركت أنا ونظيري الفلسطيني أبو علاء أننا لن نستطيع أبداً حل هذه المشاكل بأنفسنا، وأن الحلول ستعكس آثاراً على مكانة القدس النهائية. وفي نهاية المطاف تلقينا دعوة من الرئيس المصري حسني مبارك ومعنا شمعون بيرس وزير الخارجية، والرئيس عرفات للتوجه إلى القاهرة كي تكون جزءاً من مناورة دبلوماسية خلاقة للغاية.

كان الطرف الإسرائيلي يفضل فكرة أن يصوت الفلسطينيون الذين يعيشون في القدس الشرقية مثلما يصوت الفلسطينيون الذين يعيشون في الخارج، أي تصويت غائب. هذا في حين أن الفلسطينيين أرادوا أن يكون نمط الانتخابات في القدس الشرقية مماثلاً لنمطها في الضفة وغزة، وأن يتم إنشاء مراكز تصويت.

وفي أعقاب مداولات سرية ساخنة فكر الرئيس مبارك في حل خلاق جداً للمشكلة: وضع صناديق انتخابية في مكاتب البريد في القدس الشرقية خلال الانتخابات. وفي هذه الحالة سيصبح بمقدور الإسرائيليين الزعم أن الفلسطينيين صوتوا تصويت غائب وأرسلوا بطاقات التصويت في البريد، في حين أن بمقدور الفلسطينيين أن يزعموا أن سكان القدس الشرقية صوتوا تصويتاً عادياً في صناديق عادية لكنها وضعت بالصدفة في مكاتب البريد.

يجب على الدبلوماسية بصورتها الخلاقة أن تكون أساساً لإحلال السلام: الأمر يتعلق بعملية تفكير مشتركة تعكس مجموعة من المصالح المشتركة والتي تواصل تطورها على أرض الواقع. ومن الجدير بالذكر أن الفكر الخلاق لن يلد أفكاراً لا قيمة لها

فالعمل الدبلوماسي يجب أن يكون واقعياً ومسؤولاً والفكر الإبداعي الخلاق يقوم على الخيال وهو رهن أيضاً بكفاءة الزعامة.

وقد قال السير جون هوسكينس من مجموعة برتون معقباً على ذلك: الزعامة الإستراتيجية هي الاستعداد لمناقشة أفكار أنصاف ناضجة وذلك لأن غالبية الأفكار الناضجة بدأت كأنصاف ناضجة.

والزعامة الدبلوماسية: شخصية كريمة، متسامحة تجاه الآخرين، تماماً مثما هي متسامحة تجاه نفسها، ولا تتهاون أبداً عندما يتعلق الأمر بقيم إنسانية رئيسة. إن الدبلوماسية الخلاقة التي يتم تجسيدها على أيدي الزعماء المناسبين هي جسر سلام بجميع مناحيها.

إن قرار إحلال السلام ليس كافياً للحيلولة دون حرب مدمرة. إن السلام التعاوني والعولمة المحلية وبيئة السلام وبناء السلام والدبلوماسية الخلاقة والأمن الشامل يشكلون الأسس المطلوبة لبنية السلام الجديدة.

وهي ذات صفات تبادلية، وأحياناً تتقارب جداً. وهي توفر العوامل المطلوبة التي يجب أن تنخرط في السلام الحديث. إن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يمكن أن تخلق هذه البنية؟؟ كيف يمكن أن نبلور سلاماً عصرياً؟؟

الفصل الرابع

- الزعامة السياسية هي مفتاح إحلال السلام والمزايا المركزية لأي زعيم صانع سلام هي: رؤيا مستقبلية وشجاعة ووضوح فكري وأهلية زعامة.
- هناك حاجة إلى ائتلاف واسع من صانعي السلام من أجل إشراك جهات اجتماعية مؤثرة بخلق تدرج هرمي من هؤلاء.
- مؤتمر دافوس تبلور في الشرق الأوسط في المغرب تحت رعاية الحسن ومئات رجال الأعمال من إسرائيل ودول المغرب والأردن ومصر وبعض دول الخليج وفلسطين.
- المؤتمر انتهى ببيانات قوية جداً لصالح الشرق الأوسط أما على الصعيد العملي فلم يتم إخراج حتى مشروع واحد إلى حيز التنفيذ الفعلي.
- على المجتمع الدولي تشجيع مؤسساته الأكاديمية للعمل مع نظرائها في مناطق النزاع بغية تطوير أدب أكاديمي يؤيد التجمل ويعارض النمطية.

بعد تطرقنا بشكل تحليلي واختباري إلى العناصر التي نفتقر إليها في إحلال السلام العصري، وبعد أن اعترفنا بالعيوب القائمة في عملية إحلال السلام التقليدي في عصرنا. أصبحنا قادرين على تحليل الاحتياجات واقتراح العناصر المطلوبة لخلق سلام عصري.

1-العاملون على إحلال السلام:

الزعامة السياسية هي مفتاح إحلال السلام والمزايا المركزية لأي زعيم صانع سلام هي: رؤيا مستقبلية، شجاعة، تنوع فكري وأهلية زعامة ويجب على زعماء السلام أن يتمتعوا باتجاه واضح تجاه المستقبل. ومن الجدير بالذكر أن الكثير من الزعماء السياسيين يحرصون أكثر مما ينبغي على عدم تكرار أخطاء الماضي.

إن الزعماء الذين يعملون دون كلل أو ملل للإمتناع عن خوض حرب ناشبة لن يستطيعوا قيادة مسيرة سلام مستقبلية، حيث يجب على زعيم السلام أن يكون مسحوراً بالمستقبل، المستقبل الكامن خلف موعد الانتخابات القادمة، وثورة السلام يمكنها أن تقع فقط حينما نبتعد عن الفطنة التقليدية، والوضع الراهن المنتهك هناك حاجة للشجاعة من أجل تحقيق الثورة.

وعملية إحلال السلام تتناول قرارات إستراتيجية ومساقات مصالحة، في حين أن التهاون مع العدو يفهم على أنه ضعف. لذا، يتوجب على الزعماء العاملين في مجال إحلال السلام التغاضي عن أهمية استطلاعات الرأي العام.

وبناء عليه يمكننا القول أن الشخصية القوية، ذات الكفاءة الإستراتيجية واسعة الخيال، هي الخصال المركزية المطلوبة في زعيم السلام. ومهندس السلام المستقبلي ملزم بالعثور على حلول من العدم. من الصعب أن نحدد عمق التجربة المطلوبة للزعيم صانع السلام، وإذا ما احتكمنا

لعيوب عملية إحلال السلام التقليدية، فسوف نجد أن الخلفية الأمنية غير مطلوبة بصورة عامـة، ولا شك أيضاً أنها غير كافية. إن الإغواء القائل باستخدام القوة وفقاً لتقديرات إستراتيجية مستقبلية هـو إغواء خطير للغاية، إن القدرة على فهـم النـاس هـي مسـألة حاسـمة عـلى صـعيد تحليـل احتياجـات السكان على جانبي الحدود المتنازعة.

فالسلام الحديث يتعامل مع أحاسيس وعقول الجماهير وليس مـع الخـرائط والحـدود، لـذا، فإن المشاركة الوجدانية الاجتماعية هي ميزة ذات أهمية كبيرة لـدى زعـيم السـلام، وبنـاء عليـه فـإن التجربة في الاتحادات المهنية أو في السلطات المحلية تعتبر بمثابة ميزة إلى جانب التجربة الأمنية، وقد كان لدى زعماء السلام من أمثال شارل ديغول وديفيد بن جوريون ومصطفى أتاتورك تجربة من هذا النوع.

وينقسم السلام في الحياة الدبلوماسية أحياناً لقطاعات وفقـاً لتوزيـع الحقائـب الوزاريـة في الحكومات، مثل، الأمن، والمالية والخارجية والبنية التحتية. وزعيم السلام الـذي أعـد السـلطة بيديـه وفكره، يجب عليه أن يدرك أن السلام ينتمي إلى جميع هذه القطاعات، لذا عليـه أن يقـدم (منتجـاً) متداخلاً ومتنوعاً ومركباً من العوامل المختلفة للسلام.

ويجب على زعيم السلام أيضاً أن يكون معلماً ودليل طريق ومن ثم ينقـل الـرأي العـام إلى مجالات جديدة. وعلى الجماهير أن تتعلم كيف تتعرف على مزايا التسـوية وأن تـرى عـدو الأمـس في صورة أخرى. إن المهمة البيئية لصانع السلام حيوية للغاية على صعيد خلق مسيرة سلام تعاونية.

وبناء على نظرية بيئة السلام وبناء السلام، فإنه لا يتوجب على زعيم السلام أن يـدرك فقـط القرارات الحاسمة، والإشراف على المفاوضات وعقود السلام بمـا فيـه تطبيقهـا، بـل عليـه أيضـاً قيـادة عملية إزالة العوائق عبر بناء المشاريع المشتركة وإشاعة أجواء السلام، لذا، يجب على زعيمنا أن يكون مليئاً بالحماس لإنجاز السلام، ومتسع الصدر، والصبر على طريق إنجازه.

ونظراً لعدم توفر الخصال المطلوبة للزعيم دائماً بسهولة لدى شخص واحد، فإن من الضروري أن تقوم مجموعة مصغرة بقيادة مسيرة السلام. ومن المتوقع أن تكون هناك العديد من المزايا لهذا الوضع لأنه بهذه الطريقة يمكن الحفاظ على سرية النقاشات الداخلية، لكن هناك تحت نخبة السلام، جيش السلام-موظفو الوزارات الحكومية ذات العلاقة. وعندما يتعلق الأمر بالبيروقراطية، فإن كل من يضيف المزيد من المناضلين لصالح مسيرة السلام، يحسن عمله.

والجيش يدافع عن الدولة في حالات الحرب والنزاع ويحول دون قيام موظفي الحكومة بالعمل مع الجيران في الجانب الآخر، الأمر الذي يقلص مسار القضايا تقليصاً شديداً داخل المنطقة، لذا يجب تشكيل وحدة توجيه لتحسين مقدرة الموظفين في العمل على جانبي الحدود والتغلب على القضايا القضائية لإتاحة فرصة التعاون.

والموظفون ذوو العلاقة، هم الذين يتوجب عليهم المبادرة لطرح المشروعات ومدراء المشروعات سينتخبون وفقاً لكفاءاتهم في تنفيذ المشروعات وبهذه الصورة ستؤكد شبكة العلاقات المطلوبة لتنفيذ مشروعات اجتماعية واقتصادية، مما سيؤدي إلى اختفاء مشكلة تحويل السلام لقضية بيروقراطية من فوق الأرض، إن السلام الحديث يخلق موظفاً من نوع جديد، موظف السلام العصري.

رغم أن صناعة موظف السلام هي مهمة شديدة الأهمية إلا أن المهم أن نتذكر أنه لا يتوجب إبقاء السلام تحت مسؤولية الحكومة فقط. إن السلام القائم في العهد الذي تحظى فيه التعددية السياسية والعولمة بالترحاب، يجب أن يكون مسيرة تعاونية.

وعلى غرار عهود الحروب والتي تهب فيها المجتمعات لتقدم المساهمات للدولة التي تعيش فيها، فإنه يجب منح فرصة لمجتمعات مماثلة للمساهمة في تجسيد السلام. وبمقدور كل مواطن على هذا الصعيد أن يصبح مساهماً في إحلال السلام، وبمقدوره أن يسهم في تعزيز القيم المطلوبة لتحويل مجتمع إلى مجتمع نشط إستراتيجياً ويمكننا أن نجند لهذه المهمة ثلاثة لاعبين

أساسيين: منظمات غير حكومية، السلطات المحلية في المدينـة التـي يمكننـا أن نجـد فيهـا مجتمعـات مدنية نشطة والقطاع الخاص.

إن هذا المثلث من اللاعبين هو الـذي يخلـق القاعـدة للعولمـة المحليـة، اللاعبـون المحليـون والدوليون يتعاونون، وهكذا تقوم الجبهة الداخلية بإتاحة فرص عالمية.

إن المنظمات غير الحكومية تلعب دوراً هاماً في السلام العصري، وتعتـبر كلمـة (غـير) بمثابـة كلمة رئيسية في هذا السياق، فالمنظمات غير الحكومية يتم تسييرها بواسـطة القـيم، وهـي تعمـل في صورة فوضوية مع بذل جهود هائلة، وموارد قليلة نسبياً من أجل تحسين وضع المجتمع.

وتفيد الوكالة الأميركية للتطوير الدولي أن نسبة مساعدات خارجية كبيرة انتقلت في غضـون السنوات العشرين الماضية من حكومـات لمـنظمات غـير حكوميـة. ويمكـن اعتبـار صـانعي السـلام في المنظمات غير الرسمية بأنهم أصحاب رؤيا سلام.

ورغم أن الكثير من المنظمات تعمل بأساليب شتى، ودون تنسيق بينها إلا أنهـا تشـكل معـاً شبه عائلة. وعندما يوجهون نشاطاتهم باتجاه السلام، ويحصلون على التمويل مـن الحكومـة فسـوف يصبح بمقدورهم العمل في صورة "فوضى منظمة" كقوة محركة هائلة من أجل السلام.

ولاشك أن منظمات السلام غير الرسمية في حاجة إلى مسؤولين ذوي تفكير إستراتيجي بحيث تستطيع في المستقبل مضـاعفة المشـروعات النموذجيـة التـي تقيمهـا وتحويلهـا إلى مشـروعات قابلـة للبقاء.

ويجب على (قوات) هذه المنظمات أن تشمل شباناً ذوي خيال خصـب، ويتحلـون بالإبـداع والجرأة نظراً لأن التجربة على هذا الصعيد هي في حقيقة الأمر مسألة هامشية يبالغون في قيمتها.

إن المشاعر الخاصة بالسلام والتطوير هي مشاعر محبطة للغاية، فالشبان قادرون على كسر الحواجز الفكرية ولديهم ميل شديد للاعتقاد بأن كل شيء ممكن والتجربة تقدم لنا أسباباً كافية ورائعة توضح الأسباب التي تجعل جهداً معيناً شبه مستحيل.

وكي نثير ثورة السلام، يجب علينا أن نؤمن بإمكانية تحويل ما هو شبه مستحيل إلى ممكن، وهذا الواقع ينطبق على الصناعات الإلكترونية الدقيقة، وأيضاً على صناعة السلام.

والسلطات المحلية هي أيضاً عامل هام آخر في المسيرة المشتركة نظراً لقربها من جماهير الناخبين، وبفضل الراية الاجتماعية التي تحملها. ومثلما أشرنا خلال النقاش الذي أجريناه حول العولمة المحلية فإن بمقدور رؤساء البلديات أن يصبحوا صانعي سلام في العصر الحديث.

وإذا كان وجود السلام اليوم أو غداً رهناً بالسؤال القائل: هل ستستقبله المجتمعات وهل ستستوعبه؟؟ فإن رؤساء البلديات هم أقرب الناس للجماهير، ويدركون احتياجاتها إدراكاً تاماً.

وكي يصبح رؤساء البلديات صانعي سلام، يتوجب عليهم تشكيل شبكات ثلاثية على أن تشمل كل شبكة مدينة ثالثة خارجية تقف بين جانبي المتراس وتكون قادرة على المساهمة في مقدرتها ومواردها والتعاون مع شبكة العلاقات السلمية بين المدن.

ويجب على شبكة العلاقات آنفة الذكر أن تلعب دور منصة لتبادل وجهات النظر في كل ما يتعلق بالاهتمامات والمخاوف اليومية التي تقض مضاجع المدنيين مثل المجاري والتخطيط البلدي، والسياحة، وتبادل الثقافات وتبادل الشبيبة، وجميع القضايا التي يمكنها أن تحسن وضع المواطنين.

ويمكننا عبر هذه الصورة أن نضمن تغلغل ثمار السلام في أوساط الجماهير. ولا شك أن رئيس البلدية سيكون في حاجة لتجنيد عناصر مختلفة في المجتمع المدني من أجل هذه الحملة.

ويجب أيضاً حث أصحاب الحرف والمنظمات والنشطاء لإقامة اتصالات مع نظرائهم في الجانب الآخر من المتراس. وبمقدور المستشفيات أن تعمل مع مستشفيات الطرف الآخر، وكذلك المدارس ونوادي الرياضة، بمقدورها التنافس فيما بينها، والمؤسسات الثقافية في القطاع الخاص

قليلة، وهي تتمتع برؤيا أوسع فيما يتعلق بدورها في المجتمع والعالم، وهي لا تعتبر عطاءها للسلام مجرد صدقة فهي تدرك ان الاستقرار الدولي يخدم مصالحها ومصالح مالكي أسهمها.

ويمكننا إجمال كل تلك الأمور والقول: أن هناك حاجة إلى ائتلاف واسع من صانعي السلام من أجل إشراك جهات اجتماعية واسعة وذات تأثير، إن التأثير والمسؤولية هما في حقيقة الأمر كتلة واحدة في عالم نرى فيه القوة موزعة.

وهكذا يمكننا أن نخلق تدرجاً هرمياً من صانعي السلام، حيث يقف صانعو القرارات على رأس هذا الهرم يحثون (الجنود) ويثيرون حماسهم. إن هدفنا يرمي لإحداث تغيير جدي في طبيعة التفكير، وأن نؤمن بأن السلام لا تديره وتستوعبه فقط النخبة في المجتمع، بل هو عمل تعاوني يصب في مصلحة الجميع.

2-التخطيط:

عندما يتضح وضع النزاع ويصبح جاهزاً لقبول بداية مسيرة السلام، سيتوجب على الأطراف المشاركة في النزاع أن تضع خرائط لخطوط السياسات والمفاوضات المستقبلية التي تصبو إليها.

أ-الهدف الإستراتيجي:

من السهل أن نحدد متى ستندلع الحرب، بيد أن من الصعب أن نحدد بداية السلام أكثر من كونها نقطة في الأفق. لقد بدأت الكثير من المفاوضات دون تحديد الأهداف النهائية، فقد بدا أن هذه الأهداف هي مسألة بديهية.

ورغم ذلك فإن من الأهمية بمكان تحديد الأهداف الإستراتيجية للمسيرة منذ بدايتها. ولا يجب تحديدها بوصفها أفضل الأهداف لعقد السلام، بل تحديدها بمصطلح وضع إستراتيجي يمكن استقاء الحد الأعلى من الفائدة منه للطرفين، وضع يخفي في أعطافه أفضل الفرص كي يصبح

السلام قادراً على العيش. وفي حالات السلام لا ينحون نحو توجيه ضربة للخصم السابق، لأن الهدف من السلام هو أن يحقق الطرفان مكاسب.

وفي حالات التخطيط للأهداف بعيدة المدى، يجب أن يشتمل هذا التخطيط على مخططات وبرامج مستقبلية يقوم مهندسو السلام ببنائها، آخذين بعين الاعتبار جميع العوامل ذات العلاقة.

وتخطيط الأهداف للمدى البعيد يتطلب اتخاذ قرارات شجاعة تجاه الأهداف السياسية والاجتماعية التي يمكنها أن تمس هوية الشعوب. والسلام يشجع بصورة عامة للانتقال إلى هوية ليبرالية أكثر انفتاحاً، لأنه وبفضل السلام تنفتح حدود مادية حساسة، وفي نفس الوقت فإن التخطيط لتسوية مقبولة، ومرضية للطرفين، وترضي الشركاء الدوليين والإقليميين، يتوجب على كل طرف أن يتفهم ماهية مصالح الطرف الآخر.

ب-الشريك الجديد للسلام:

إن تحليل الاحتياجات والتوجهات للشريك الجديد قد تبدو صعبة، وذلك نظراً لأن هذا الشريك أيضاً لا يزال في مرحلة انتقالية لتحديد مصالحه وأهدافه، أضف إلى ذلك: أن التغيير الذي يجتازه هذا الشريك في نظرياته القومية هو أيضاً جزء لا يتجزأ من العملية.

يجب على كل طرف أن يتخلى عن مصطلح (عدو) كي يتمكن من تفهم التنازلات المحتملة مع تأهيل الرأي العام لقبولها وتحديد الوسائل التي سيتم استخدامها لترسيخ هذا المفهوم، والوسائل التقليدية لتطبيق العبر المستقاة من التاريخ، والعبر المستقاة من المعلومات التي تم الحصول عليها من أجهزة الاستخبارات واتضح أنها مضللة.

إن استخدام الأحداث التاريخية لتحديد المستقبل لا يعتبر معياراً عملياً، بل وسيلة من وسائل التحليل، فالتاريخ يوصف بأنه (مرآة الماضي) والتخصص في الماضي لا ينجب آراء تتعلق بالمستقبل، أضف إلى ذلك فإن الخدمات الاستخبارية أصبحت الوسيلة الرئيسية لفهم وتوقع

المصالح والمناورات التي سيقوم بها العدو السابق، ووضع كهذا قد يكون خطراً في مرحلة الانتقال من الحرب إلى السلام.

وبمقدورنا في أيامنا هذه الحصول على معلومات دقيقة-حتى لو كانت جزئية- حول التصريحات الخاصة والعلنية للزعماء السياسيين.

بيد أننا لا نملك أية وسيلة لمعرفة ما الذي يفكر فيه الزعماء عندما يتوجهون لمعالجة وضع ديناميكي نشط.

وبمقدور المخابرات أن تكون عملية عندما لا يطرأ تغيير على الوضع، لكن في حالات نادرة تقدر أن هناك تغييراً.

وهناك طريقة أكثر أمناً وأفضل لفهم العدو السابق، وهي الإصغاء خلال اللقاءات وفي المفاوضات. حقاً أن أكاذيب تطرح أيضاً خلال المفاوضات، بيد أن الزمن كفيل بإيصالنا إلى الحقيقة.

ومن الطرق التي تجعلنا قادرين على فهم العدو، محاولة فهم البيئة المحيطة والأساطير والتطلعات داخل مجتمعه. وكل هذا لايمكنه أن يحدث إلا عبر خلق احتكاك-احتكاك مع الأشخاص ومع المكان ومع وسائل الإعلام، وفي هذه الحالات فإن المصادر العلنية أفضل من المصادر السرية وأكثر أمناً وذلك لكوننا قادرين على رؤية وتقدير الاحتياجات والمصالح في بيئة ثقافية ديناميكية.

ومثل هذا الفهم يقودنا لخلق لغة مفهومة وذات مصداقية أكثر حول الطرفين الأمر الذي يتيح لهما الفرصة للشروع بالتفكير معاً لإيجاد الحل.

ج-حلول خلاقة:

لن تكون هناك صعوبة إبان تخطيط مسيرة السلام في إدراك طبيعة العوائق التي يمكنها في نهاية المطاف خلق أزمات كبيرة بين الطرفين. وفي الوقت الذي يرى كل طرف بعيني روحه

وبصورة مستقلة مخططاته المستقبلية والنقاط التي لن يتنازل عنها أبداً، فإن عليه أن يفكر أيضاً في العثور على حلول خلاقة لمشاكل الماضي.

وفي هذه الحالة فإن التفكير إلى الأمام يصبح ذا قيمة كبيرة نظراً لأن من المألوف أن تمتلىء مسيرات السلام بالأزمات بينما يجري إضاعة الزمن والنوايا الحسنة بالتفكير في عوائق تاريخية.

د: تخطيط اقتصادي

الكثير من الجهود تبذل من أجل الازدهار الذي يأتي مع السلام. وهذا الازدهار لا يأتي وحده أو يهبط من السماء، بل يتطلب أعداد تخطيط اقتصادي ذي علاقة بالميزانية القومية. إن الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام هو انتقال جوهري يؤدي إلى خلق فائض ميزانيات جديد، وانخفاض تدريجي في ميزانية الدفاع، وتعزيز البنى التحتية، وخلق فرص اجتماعية وتثقيفية.

أضف إلى ذلك من الضروري العمل من أجل العثور على أهداف تجارة جديدة، والعثور على مشروعات مجدية على صعيد الاستثمار. ويجب أيضاً التخطيط لإقامة علاقات اقتصادية مع العدو السابق على أساس توقعات اقتصادية لصالح الطرفين والتي ستستخدم أساساً للتطوير الاقتصادي الإقليمي المتزايد، وإننا نجد من الأهمية بمكان جذب زعماء القطاع الخاص لهذا التخطيط الاقتصادي.

هـ:تخطيط بناء السلام:

يؤكد السلام العصري على بناء السلام كخاصية مهيمنة من مسيرة العمل، ونحن نتطلع في بناء السلام لتحديد مجالات مهنية تتطلب التعاون مثل: الثقافة والرياضة والصحة والزراعة والتكنولوجية وقضايا بلدية.

إن مثل هذا التعاون لا يولد بصورة تلقائية بل يجب التخطيط لـه بوصـفه مجـالاً أساسـياً لمسيرة السلام. وفي هذه الحالة يجب التخطيط للسـلام كعمليـة موزعـة وتعاونيـة، وذلـك عـبر دعـوة رؤساء سلطات محلية للمشاركة في مرحلة التخطيط.

و: تخطيط بيئة السلام:

ينبغي أن نعمل على إدخال قيم السلام بصورة جذرية في المجتمع كي نخلق مجتمعـاً مؤيـداً للسلام. ويجب تحديد خط الفكر السياسي التعليمي مسبقاً وفقاً لمقتضيات السلام. إن كـل مـن يجـد نفسه على صلة مع الجماهير وشديد الإصغاء للرأي العام، يكـون ملزمـاً بتحديـد المـبررات اللازمـة في هذا المجال، ووسـائل الإعـلام هـي وسـائل شـديدة الحيويـة، ويجـب اسـتخدامها والتخطـيط مسـبقاً للمبررات والأدلة التي ستنشرها لتبشر بالسلام.

ومـن الضرـوري الحـرص في بدايـة المسـيرة عـلى تنسـيق بيئـة السـلام مـع الطـرف الآخـر، والتخطيط سوية لتبادل مسائل جوهرية من هذا النوع بغية الحيلولة دون تجنيد وسائل الإعلام مـن أجل إبراز الفوز في بعض النقاط خلال المفاوضات مما سيؤدي إلى تعكير الأجواء.

ز: تخطيط طواقم السلام:

ينبغي توزيع صانعي السلام في طواقم العمـل: زعامـة سياسـية، تخطـيط، مفاوضـات، بنـاء السلام وبيئة السلام، وعلى أن تشارك فيها السلطات المحلية، وأصحاب وظـائف مـن المجتمـع المـدني، ومجموعات من القطاع الخاص، وكي تسير المسيرة بصورة منسقة يجب توجيه الطواقم بصورة منظمة باتجاه جميع المركبات التقليدية والجديدة للسلام.

3-المفاوضات:

دعاني صديقي بان ستينبك في صيف عام 1999 أنـا وشريـكي الفلسـطيني أبـو عـلاء، والـذي أجريت معه مفاوضات في كامب ديفيد لمدة ثلاثة آلاف ساعة، لعقد ندوة حول المفاوضات

أمام مائة مدير عام لشركات مختلفة غالبيتها شركات أميركية في (دي ننج) الفيتنامية. لقد كانت الندوة دلالة على عدم جدوى النزاع.

لقد ناقشت جهات إسرائيلية وفلسطينية رسمية تكتيك المفاوضات مع الأميركيين والفيتناميين، ويمكننا القول على الصعيد النظري أنه لو كان بالإمكان العودة إلى الوراء أربعين سنة، لبقي مئات آلاف القتلى على قيد الحياة.

وأذكر أنني قلت آنذاك لأبو علاء:" ثلاثة آلاف ساعة من المفاوضات ناقشنا فيها الاتفاقيات القائمة، ولا شك أننا سنحتاج لزمن أكثر من ذلك بكثير جداً للتوصل إلى الاتفاقيات المستقبلية وإذا كنا قادرين على الصعيد النظري على بلورة برنامج قادر على تنظيم وترتيب مصالح الطرفين في جدول في صورة اتفاقيات متكاملة في يوم واحد، هل توافق على مثل هذا البرنامج؟؟

وقد رد على أبو علاء بحدة قائلاً:" لا، فقد كان يعتقد أنه في حاجة إلى وقت لإتاحة الفرصة للأفكار كي تتغلغل، وكي نعتاد على التسويات ولتبني جميع القضايا. إن المفاوضات تشكل مرحلة انتقالية لحل النزاع.

هناك أناس ولدوا لإدارة المفاوضات، والأولاد هم أفضل نموذج لذلك، فمن يجيد الإصرار على مواقفه أكثر منهم؟؟ وبينهم وبين أنفسهم فإنهم يجيدون التوصل إلى حلول وسط بصورة عامة.

إن اختيار مديري المفاوضات هو أمر هام. ولا يجب أبداً أن يكون هذا الاختيار قائماً فقط على ألمعية وفطنة شخص محدد تم اختياره لإدارة المفاوضات. فالزعماء يجب أن يختاروا أناساً ذوي رؤيا إستراتيجية تجاه عملية إحلال السلام، وذوي تفكير عملي ومستقل، مثل أولئك الأشخاص الذين يجيدون الإصغاء وإثارة الثقة.

كما أن عليهم أن يجيدوا تنفيذ الصفقات وليس فقط إقامة علاقات الصداقة. كما يجب على مديري المفاوضات أن يكونوا شديدي الصلابة على الصعيدين النفسي والمادي، كي يتمكنوا من الصمود في اختبار المفاوضات الفعالة والمتواصلة.

ويجب أيضاً أن نختار مديري المفاوضات القادرين على إقامة صلات جيدة على أسس شخصية، نظراً لأن المحادثات غير الرسمية ذات أهمية لا تقل عن أهمية المحادثات الرسمية. إن العلاقات الشخصية تخلق تفاهماً ذا أهمية كبيرة بين الطواقم، ومن الجائز أن ما سأقوله معروف، لكنه شديد الأهمية، يجب أن تتسم المفاوضات بالكثير من النكتة والمزاح، وعلى وجه الخصوص في بداية الطريق، فالمزاح يساعد في كسر الجمود ويخلق لغة مشتركة في الوقت الذي لا تكون هناك لغة مشتركة، والمزاح هو دلالة على وجود مقدرة تأمل ومقدرة انتقاد ذاتية، ولا شك أن هذين الجانبين هما خصلتان شديدتا الأهمية في مثل هذه النقاشات .. أضف إلى ذلك ينبغي على مديري المفاوضات أن يجيدوا الإصرار والتعنت في المسائل الرئيسية، وأن يجيدوا التوصل بذكاء إلى تسويات في الأمور الهامشية.

ويجب أن يتحلوا بفهم إستراتيجي تجاه معادلات المصالح بين الطرفين وعلى الزعامة السياسية أن تشكل طاقماً من الأشخاص تتوفر فيهم هذه الخصال إضافة إلى جوانب اختصاص أخرى، واختيار رئيس للوفد بحيث يكون أفضل أعضاء الطاقم، شخص يحظى بثقة الزعامة الكاملة، وبمقدوره أن يكون رئيس طاقم جيداً.

إن الاستعدادات التي يتخذها طاقم المفاوضات ذات أهمية كبيرة، فهناك مناح إستراتيجية وتكتيكية في نقاشات المفاوضات ومن المهم الاستعداد للتعامل مع المنحيين، والمناحي الإستراتيجية ترتبط برؤيا السلام، لذا فهي تتعلق بإعداد الأهداف الإستراتيجية وتوافقها مع المصالح التي يأخذها الجانب الاخر بعين الاعتبار.

أما المناحي التكتيكية فتتعامل مع النصوص وعلى توزيع الأدوار داخل الطاقم حسب القضية المطروحة، وعلى ممارسة ألعاب الوظائف.

ينبغي على مديري المفاوضات أن يكونوا على صلة دائمة مع صانعي القرارات، ويجب أن يكون رئيس الطاقم أحد الذين يحظون بثقة رئيس الحكومة، ويجب على مدراء المفاوضات الحرص على التمسك بمخططات السلام المطلوبة، لأن كل قضية في المفاوضات ذات أهمية وقيمة كبيرة إلى الدرجة التي تستحق تعطيل المفاوضات من أجلها أسابيع طويلة.

وقد يفضي هذا الوضع إلى إبعاد الأضواء عن الأهداف، خصوصاً إذا كانت المفاوضات تبدو وكأنها حلبة مصارعة.

إن السلام العصري يتطلب تحديد إستراتيجية مشتركة تقوم على تفاهم متبادل حول ضرورة بلورة سلام قابل للبقاء. وحال بدء المفاوضات يجب على مديري المفاوضات التأكيد على ثلاثة عوامل في مسلكيتهم: إستراتيجية، تكتيكية، والصورة التي يبدو فيها في وسائل الإعلام:

*إستراتيجية: يتوجب على السلام العصري أن ينعكس في بنية الطواقم واللجان المشكلة للمفاوضات، فهناك مجموعة تعكف على مناقشة القضايا السياسية المركزية التي تعتبر بمثابة عائق أمام حل النزاع-القضايا التي تتطلب توفير كافة إمكانيات الإبداع الدبلوماسي، أما المجموعة الثانية فتعمل على صعيد بناء السلام، بما فيها قضايا اقتصادية واجتماعية مع الغوص إلى أدق التفاصيل في كل ما يتعلق بنوع وجوهر مشاريع بناء السلام.

أما المجموعة الثالثة، فتعمل في مواجهة المجتمع الدولي وتمثل مصالح الطرفين. وفي هذا الجانب يتم إدراج قضايا مثل: المساعدات والقوات الدولية لحفظ السلام، والضمانات الدولية .. الخ. والمجموعة الرابعة تعمل في مجال إخراج القضايا إلى حيز التنفيذ والرقابة عليها، لأن التنفيذ العام والخاص هو مفتاح النجاح.

وتعمل المجموعة الخامسة في صياغة المسودات المقبولة لدى رؤساء الحكومات، بحيث لا تصبح الصياغة قضية تعطل المراحل النهائية للمفاوضات التي يجب أن تتسم بنقاشات منطقية وتحديد إستراتيجيات وتعمل مجموعة سادسة بالعلاقات العامة الخاصة بالمفاوضات.

وتشارك المجموعة الثانية أيضاً في معالجة هذا الجانب، كي لا تتدهور نقاشات المفاوضات وتصل إلى حد شن حرب إعلامية. أما المجموعة الأخيرة فيجب أن تركب من رؤساء لجان الوفود على أن يقوموا بصورة مشتركة بمعالجة المفاوضات، ويقروا إستراتيجية رئيسية مشتركة.

وتشرف هذه المجموعة على حل القسم الأكبر من المشاكل الصعبة في المفاوضات. ويتم نقل الرسائل من الزعماء السياسيين وإليهم، الأمر الذي يتيح الفرصة لرؤساء المفاوضات لتحديد إستراتيجية التقدم إلى الأمام.

وهناك جانب إستراتيجي في نقاشات المفاوضات وهي الأجواء التي تولد خلالها، فمنذ البداية يجب أن يدور حوار رسمي وحوار غير رسمي مفتوح حول الهدف الإستراتيجي للمفاوضات، والذي يجب أن يكون بمثابة إطار للمفاوضات كي يتمخض عن اتفاقية مرضية للطرفين-ميزان مصالح وليس ميزان قوى.

يجب إجراء مفاوضات حول الواقع الإستراتيجي الإقليمي فيما بعد الاتفاقية، كما يجب تحديد دور اللاعبين الدوليين المركزيين.

كما يجب إدارة نقاش مفتوح حول المشاكل التي يواجهها كل طرف من الطرفين والتي تتعلق بالسياسات الداخلية والرأي العام، هذا النقاش سيساعد في ترسيم خطوط عامة لاتفاقية إستراتيجية محتملة تشتمل على عوامل دبلوماسية ومركبات خاصة ببناء السلام وبيئة السلام.

وهناك عامل آخر لا يقل أهمية، وهو خلق ثقة أساسية بين مديري المفاوضات، وبشكل خاص بين أولئك الذين يترأسونها.

وخلال المفاوضات ستبدو الكثير من المكائد والأحابيل، والمراءاة، وخصوصاً في كل ما يتعلق بالخطوط الحمراء للمفاوضات أو موعدها النهائي. فالتنازلات تعرض بثمن أكبر من ثمنها الحقيقي.

وهذه الظاهرة هي ظاهرة عادية، وهي جزء من لعبة مشروعة، بيد أن الإيمان الحقيقي ينصب على ضرورة إقامة صلة مع نوايا المشتركين في المفاوضات. وتعتبر هذه النقطة هامة على طريق اتخاذ القرارات في القضايا الهامة.

وتعتبر القضايا التي تقلق الطرفين على المدى البعيد، بمثابة قضية هامة يجب مناقشتها حول طاولة المفاوضات. وهذه النقاشات تساعد في تحديد ماهية السلام التعاوني الذي يمكنه أن يحظى بدعم المجتمعين.

وفي أعقاب التوصل إلى تفاهم أساسي فيما يتعلق بمستقبل العلاقات يصبح بالإمكان بناء جسر للمستقبل باتجاه القضايا التي يجب حلها وبناؤها. وبهذه الطريقة سيتحول السلام ليس فقط لمجرد منصة لحل مشاكل الماضي، بل أيضاً لخلق صيغ سلام مستقبلية.

وهناك قضية أخرى ذات أهمية كبيرة، وهي وجود أو غياب وسطاء، ويمكنني القول وبصورة قاطعة أن المفاوضات المباشرة بين الطرفين أفضل. ففي المفاوضات التي تشمل طرفاً ثالثاً، فإن الطرفين المتنازعين سيحاولان إقناع الوسيط وليس إقناع أحدهما الاخر.

إن العمل المضني الذي يبذله الطرفان من أجل التوصل إلى صيغة تسوية وعمل هو هام بحد ذاته.

*التكتيك: على صعيد تكتيك المفاوضات، لا يوجد تغير أو جديد تقريباً عن الأسلوب الذي نستخدمه لإنجاز عقد السلام التقليدي. حيث يجب أن يكون المشاركون من الجانبين مديري مفاوضات محترفين وإلا فإن الاتفاقية ستصبح في نهاية المطاف غير متساوية، وأن يكونوا صَلْبين وملتزمين ولاعبين متميزين في المجموعة ويجيدون تفعيل عقولهم ومتبصرين.

ويجب عليهم الحفاظ بسرية على جوهر المفاوضات نفسها حتى إنجاز الاتفاقية. لأنه إذا ما تم تسريب التسويات قبل إنجاز الاتفاقية فلن يصبح بالإمكان التوصل إلى اتفاق خصوصاً إذا لم يكن قد تم الاتفاق على هذه التسويات أو لم تكن متساوية.

إن أهم المفاوضات تجري في حقيقة الأمر بين كل عضو من طواقم المفاوضات وبين أولئك المنتظرين خلف الكواليس، الذين يبقون في مقراتهم، مقرات الزعماء السياسيين، والذين يعتبرون أنفسهم الأشخاص الحقيقيين الذين يديرون المفاوضات بصورة كاملة نظراً لأنهم يتفاوضون مع أنفسهم، ولايحتاجون للتصادم مع أنفسهم.

ومن المهم أن يقدم طواقم المفاوضات تقارير شاملة وصريحة حول الصعوبات التي تواجهها، وأن لا يحاول أعضاؤها إظهار أنفسهم في صورة الأبطال. ويجب على النخبة السياسية أن تسمع تقارير حول المفاوضات الرسمية وغير الرسمية، وبصراحة تامة، وكذلك تقديرات الطاقم تجاه الإستراتيجية والصعوبات التي يواجهها الطرف الآخر.

إن الطواقم التي تكرس ساعات لا حصر لها للتحاور مع نظرائها من الطرف الآخر، ملزمة بالإصغاء لقادتها السياسية وإشراكها في الحلول والمبررات والإستراتيجية التي يتبناها الطرف الآخر، وكذلك بالنتائج المحتملة، والإنجازات والتسويات، يجب إتاحة الفرصة لطاقم المفاوضات للمساهمة في مسار التفكير ولبننة السلام العصري الكامل بأكثر الطرق والأساليب ديناميكية.

ومن نافل القول الإشارة إلى أن كل طرف سيحاول تقديم تنازلاته بأعلى سعر ممكن، لذا فمن الأفضل إبقاء التنازلات الحقيقية إلى النهاية. ومن الأهمية بمكان في بداية المفاوضات طرح مسودة معدة بصورة جيدة، ويمكن استخدامها كقاعدة للنقاشات.

ولا شك أن معدي الصيغ الجيدين يدركون ماهي قيمة الكلمة، ويجب أن يظلوا موجودين حتى المرحلة النهائية وفي هذه المرحلة يجب جلب صانعي القرارات السياسيين إلى طاولة

المفاوضات، لكن يجب تأخير ذلك إلى أبعد وقت ممكن لإتاحة الفرصة لحل أكبر قدر من المشاكل القائمة.

ومن ضمن المشاكل التكتيكية تحديد الموعد النهائي للمفاوضات ويصبح بالإمكان الالتزام بالجداول الزمنية إذا ما تم تحديد الموعد النهائي على أيدي طرف ثالث نظراً لأن مديري المفاوضات الدؤوبين يميلون للمخادعة فيما يتعلق بالموعد النهائي بغية إرغام الطرف الآخر على كشف التنازلات الهامة التي يخبئها.

*كيفية الظهور في وسائل الإعلام: يفضل مديرو المفاوضات بصورة عامة الحفاظ على بعد عن وسائل الإعلام، وهذا لا يعني أنه لا يتوجب عليهم لعب دور في وسائل الإعلام، أو أن صور المفاوضات ليست هامة، فوسائل الإعلام تستغل بصورة سيئة في غالبية الأحيان لتسريب معلومات للتأثير على المفاوضات والقضايا التي تعرض بشكل عام أمام وسائل الإعلام من قبل مديري المفاوضات تركز على "الخطوط الحمراء" أو على التنازلات التي تم اتخاذها، وعلى المتعة البحتة التي ينالها مديرو المفاوضات جراء دفاعهم المستميت عن الأهداف القومية.

إن مثل هذه المسلكية واردة إلى حد معين، بيد أنها بلا جدوى أبداً. يجب أن يبدو انعكاس المفاوضات في وسائل الإعلام كجزء لا يتجزأ من عملية إحلال السلام.

وبالإمكان استخدام وسائل الإعلام كوسيلة يتم عبرها نقل الرسائل والقيم بالنسبة للأهداف الإستراتيجية المشتركة، وبالنسبة لمزايا التسوية المجدية للطرفين في آن واحد.

ووسائل الإعلام هي أيضاً وسيلة بمقدور الجمهور أن يعرف الكثير منها حول الشريك الجديد ومجتمعه ومشاكله وزعامته. إن الممارسة الإنسانية على أسس المساواة هي هدف هام وكلما تغلغلت أكثر في قلوب ورؤوس الناخبين كلما أصبح لدى الطرفين هامش مناورة أكبر.

ويتوجب على المسؤولين عن طاقم المفاوضات فرض توجيهات متشددة جداً تجاه الأسلوب الذي ينبغي التعامل به مع وسائل الإعلام في كل ما يتعلق بنقاشات المفاوضات كما يجب عليهم اتخاذ القرارات التالية:

*عدد قليل جداً من الأشخاص يمكنه أن يكلف بالعمل كناطق أمام وسائل الإعلام فيما يتعلق بنقاشات المفاوضات.

*من الضروري أن يكون هناك تنسيق كامل بين الطرفين بشأن المعلومات المطروحة، كما يجب أن يتم الإعلان بصورة دائمة عن بيانات رسمية مشتركة.

*الكشف عن معلومات من خلال المفاوضات يجب أن يكون هادفاً. ومن الأفضل أن تكون وسائل الإعلام مليئة بالمقالات والتقديرات التي تبرز الآخر في صورة إنسانية وتؤكد على المصالح الإستراتيجية المشتركة، وإظهار المصالحة كهدف بحد ذاتها.

*هذه هي الفرصة المواتية للتحرر من العزلة عديمة الجدوى والآلام والإحساس بالعدل والحقوق التي ينسبها كل طرف لنفسه.

*يجب على كل طرف من الطرفين تنسيق عملياته مع زعمائه السياسيين، كي يقوموا أيضاً بالإدلاء بتصريحات مماثلة.

*يجب على الطرفين العمل معاً، ويتجه كل منهما إلى وسائل إعلام الطرف الآخر، ومن الجدير بالذكر أن من الأسهل بشكل عام تحويل الرأي العام عبر رسائل وإلماحات تأتي من العدو السابق بشأن التغيرات التي ستنفذ والأرباح التي ستكتسب.

*يجب على كل من يترأس المفاوضات أن يكون أكثر شدة، ويتعامل بقسوة مع أعضاء الوفد الذين لا يحافظون على السرية ولا ينصاعون للتوجيهات بهذا الصدد وبهذه الصورة يتم تحديد غالبية الإستراتيجية المشتركة بين مديري المفاوضات خلال النقاشات مما يعزز فرص نجاحها.

إن تحديد هـذه الإسـتراتيجية لايقلـل بصـورة تلقائيـة مـن النضـال المضـني في المفاوضـات. فنقاشات المفاوضات معدة في نهاية المطاف لخدمة مصالح كل سياسة من السياستين. ورغم ذلـك إذا كان هدف المفاوضات هو التوصل إلى عقد دائم فيجب تطوير المصالح المشتركة التي تبرز.

وبناء على الافتراض القائل أن السلام الدائم رهن بالتأييد الواسع من قبل المجتمـع فـإن مـن المهم أن تمهد المفاوضات الطريق لإحراز نتائج إيجابية متوازنة. وإذا كان بحوزة أحـد الأطـراف اوراق رابحة على طاولة المفاوضات فسوف يخطئ خطأً جسيماً إذا ما استغلها لصالحه أكثر مما ينبغي.

إن إحراز انتصارات كبيرة جداً في المفاوضات سيفضي في نهاية المطاف إلى نتائج غـير مرغوبـة فيها. حيث يجب أن يكون هدف المفاوضات خلق توازن مصالح وحـوافز عـلى ان يـتم ذلـك في إطـار احترام وتقدير متبادل.

يجب على مديري المفاوضـات بنـاء جسر شـديد الحساسـية تجـاه المسـتقبل والـتخلي عـن الأعمال العدائية، وعن الشكوكية المبالغ فيها وعن الحقـد، والتعمـق في البحـث عـن صـور للتعـاطف الوجداني مع العدو السابق.

وبهذه الطريقة فقط، سيستطيع مديرو المفاوضات إحلال السلام القـائم عـلى المسـاواة بـين الأعداء السابقين.

4-عقد السلام العصري:

عقد السلام لايعتبر نهاية الطريق بل هو البداية لإقامة علاقات جديدة بـين أعـداء سـابقين. ولعقد يوفر المسرب الذي يمكن بدء عهد السلام الجديد منه. وهو يعتبر بمثابة البوصلة التي تشـير إلى الاتجاه الخاص بإنشاء شبكة علاقات مشتركة ودائمة.

وعلى ضوء المسارات الجديدة لإحلال السلام، فإن عقد السلام لا يمكنه أن ينصب فقط على حلول لمشاكل الماضي وأزماته والترتيبات الأمنية، وتوزيع الغنائم والتحديد الرسمي للعلاقات المستقبلية.

إن عقود السلام التاريخية تبدو وكأنها ورقة طلاق تقسيم الأملاك بغية الوصول إلى الانفصال ودياً هذا في حين أن عقد السلام يجب أن يبدو كعقد زواج، علاقة ليست ناجمة عن المحبة أو المثالية، بل على أسس برغماتية وعوامل واقعية يتطلبها تجذير وتثبيت العلاقة.

وعقد السلام العصري يجب أن يشتمل على جميع العوامل التي حللناها في عجالتنا حتى الآن: حلول دبلوماسية خلاقة، تسوية أمنية شاملة، ونشاطات لإحلال السلام بين الطرفين الراغبين في إحراز السلام التعاوني وعولمة محلية وبيئة سلام، وبناء السلام.

ويجب على عقد السلام العصري أن يضم حوالي عشرة أجزاء حقيقية، وأن يكون عقداً دائماً على الصعيد المبدئي وفي بنيته وفي نفس الوقت عليه ملاءمة نفسه مع الوضع، كي يتمكن من أن يعكس خصائص المنطقة التي يجري الحديث عنها.

*القسم 1:

فينبغي أن نتطرق في قسم المدخل من العقد إلى هدف العقد-مصالحة وتعاون وليس وقف الحرب فقط. ويجب أن يشمل هذا البند على مبادئ مثل الاحترام المتبادل والمساواة، تقدير واحترام حقوق الإنسان والفوارق الحضارية والدينية، والتي يمكن أن ننسبها للمواثيق والقرارات ذات العلاقة الصادرة عن الأمم المتحدة.

كما يجب الإعلان في المدخل عن رؤيا شاملة للمدى البعيد مع الإشارة إلى موضوعات مثل الدمج الاقتصادي، والعلاقات الكونفدرالية، مناطق مشتركة .. الخ.

القسم 2:

ينبغي أن نحدد في القسم الثاني من العقد "علاقات السلام" وأن نضمنه إقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية فوراً، بما فيها إقامة سفارات في العواصم الملائمة والتي يمكنها أن تكون عاملاً مساعداً خلال مسيرة إحلال السلام دون الانتظار للتطبيق الكامل لعقد السلام.

وينبغي تقدير علاقات السلام بمصطلح القضاء على العوائق التي كانت قائمة خلال النزاع، وإقامة علاقات في مجال الاقتصاد والمجتمع والسياسة والثقافة. ويجب على هذا الفصل أن يمهد الطريق للتعاون المحتمل والواسع جداً بين قطاعات مختلفة يشارك فيها لاعبون مختلفون، بما فيها منظمات غير حكومية ومؤسسات أكاديمية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الصحفية والشبيبة والثقافة.

وبمعنى آخر لا يجب الحد من تمثيل أي دولة من الدولتين وقصره فقط على الممثلين السياسيين الرسميين.

القسم3 :

يجب أن يهتم القسم الثالث من العقد بالعلاقة القائمة بين المنطقة التي تعتبر لب النزاع وبين المناطق الأوسع المحيطة بها. وينبغي في هذا القسم تحديد أطر إقليمية واسعة بحيث تضفي على اتفاقية السلام المزيد من الشرعية وتدعمه.

وفي هذا الإطار يجب علي التعاون أن يرتبط بالعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن يشمل عدداً من المؤسسات الإقليمية: مجالس تشريعية، مجالس وزراء خارجية ومجموعات اقتصادية عامة وخاصة.

كما يجب تشكيل آلية مالية صندوق سلام إقليمي لتمويل مشروعات إحلال السلام وسيتوجب على هذا الصندوق العمل مع جهات موجودة في مركز منطقة النزاع لبناء مقدرتها وإقامة مشاريع مختلفة.

رغم حقيقة أن هذه البنى والنشاطات الإقليمية تصبح بصورة عامة ذات علاقة وهامة فقط في أعقاب عملية التطبيق لحل النزاع، إلا أن الحرص على ذكر الإطار الإقليمي في الأقسام الأولى من الاتفاقية يدل على أن السلام الإقليمي هو جزء لا يتجزأ من السلام في مركز منطقة النزاع، وأن المنطقة تؤيد جهود إحلال السلام.

القسم4:

إعادة ترميم اقتصادي واجتماعي لمنطقة النزاع هي مسألة ضرورية لإحلال السلام الدائم، لذا يجب على اتفاقية السلام أن تصبح بمثابة وسيلة لضمان تطور اقتصاد الحرب إلى مجموعات اقتصاد سلام مثمرة ومرتبطة ببعضها البعض بوسائل من التعاون.

ويجب على العقد أن يتطرق في الفصول إلى الوسائل التي ستستخدم لإزالةالحواجز القضائية والمادية من الصلات الاقتصادية المحتملة، والوسائل التي يجب على كل طرف اتخاذها بغية ترميم منطقة النزاع (التطرق إلى تحسين البنى وإعادة تطويرها من جديد)، أضف إلى ذلك أنه يتوجب على الأجهزة الاقتصادية العمل وفقاً لمعايير اقتصاد سوق حر، حيث يجب على المؤسسات الاقتصادية لكل طرف أن تكون فعالة ومراقبة ومسؤولة، وتوفر المحفزات الضرورية للمستثمرين المحليين والأجانب.

يجب على سياسة ميزانية كل طرف أن تعكس الانتقال إلى اقتصاد السلام، وبشكل خاص عبر تقليص ميزانية الدفاع وزيادة الميزانيات في المجالات الاجتماعية والتعليمية والبنية التحتية. ولا شك أن الأمر كان سيصبح نموذجاً لو تم وضع تصورات لميزانيات من هذا النوع في العقد، بيد أن المنتقدين كانوا سيعربون عن احتجاجهم وسيقولون أنه لا يجوز ان يكون هناك خلط بين اتفاقيات السلام والسياسات الداخلية.

وبنفس الصورة يمكننا القول أن الترتيبات الأمنية ونشر القوات هي قضايا تتعلق باتخاذ القرارات الداخلية. لكن هذه العوامل كانت دائماً شرعية في عقود السلام التقليدية، ولسنا نجد أي سبب يحول دون التعامل مع تقديرات الميزانيات بصورة مختلفة.

يجب على النخبة السياسية أن تضع النمو الاقتصادي على رأس جداول الأولويات بوصفه عاملاً رئيسياً في مسيرة السلام، يجب تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد عصري وتعزيز المعرفة، وخصوصاً في مجال الصناعات الإلكترونية الدقيقة بغية خوض المنافسة في السوق العالمي.

وفي نفس الوقت يجب على العقد ضمان حركة حرة للأشخاص والبضائع حتى لو كان الأمر رهنا بتحمل مخاطر أمنية، نظراً لأن حرية حركة من هذا القبيل على المدى البعيد، ستعزز السلام والأمن.

تسهل البنى والعوامل التي تربط بين الجانبين مثل الطرق وخطوط السكك الحديدية، والممرات الجوية والبحرية وشبكات الكهرباء والمياه المشتركة وغيرها، في بناء الأسس الضرورية لإقامة علاقات تبادلية وتعاون، وتساعد في الحركة الحرة للأشخاص والتجارة، وتستخدم البنى التي تربط بين الطرفين كقاعدة للمشروعات الاقتصادية المشتركة الهامة وهي خاصية أخرى يجب أن تظهر في اتفاقية السلام العصرية. وينبغي التطرق إلى مثل هذه المشروعات بإسهاب دقيق بغية التأكيد على قيمتها الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للطرفين، ولتمهيد الأرضية للعمل المشترك، ولإعطاء نماذج للجماهير حول ثمار السلام وكيف ستبدو. ومن الجدير بالذكر أن هناك أهمية كبيرة جداً للسياسات البيئية خلال التعاون الإقليمي.

إن الأمر الذي يعتبر أهم من الترميم المادي لمناطق النزاع هو إعادة ترميم وتأهيل سكانها ويجب على هذه الخطوة التي تعتبر حيوية في جميع المسيرات السلمية أن تتجسد في صورة تقديم مساعدات لكل من تضرر وبقيت لديه العديد من الندب والجراح جراء النزاع.

ومن المهم أن يلتزم الطرفان بالاستثمار وبذل الجهود في القطاعات الضعيفة من المجتمع أولئك الأشخاص الذين قد يصبحوا ضحايا لمسيرة السلام، وبناء على ذلك يجب على ثمار السلام أن تتحرك من الأدنى إلى الأعلى بدءاً من النازحين، اللاجئين، المعاقين، العائلات الثكلى والأسرى وما شابه.

القسم 5:

بناء السلام بين الأعداء السابقين هي المسألة التي يجب أن يتطرق إليها الفصل القادم من عقد السلام العصري. هذا ولا توجد على الصعيدين النظري أو العملي أية خطوط واضحة تميز بين الانتعاش الاقتصادي وبناء السلام والسلام الموزع (العولمة المحلية) وبيئة السلام، ففي حقيقة الأمر فإن كل هذه العوامل متشابهة في أهميتها.

وتتطرق عمليات الترميم والإنعاش الاقتصادي إلى تلك الوسائل الاقتصادية المتخذة من قبل كل طرف على حدى ومن قبل الطرفين في آن واحد في طريقها للانتقال إلى اقتصاد السلام.

وعملية بناء السلام تتطرق إلى الموارد المستثمرة والمشروعات التي يتم تنفيذها من أجل نجاح مسيرة السلام. إن السلام الموزع "العولمة المحلية" يربط بين نشاطات السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وبين النشاطات المدنية والحكومية على الساحة المحلية.

إن بيئة السلام ترمز للمشروعات والوسائل التي يتم اتخاذها من أجل إحداث تغيير بيئي في المزاج الإقليمي السائد في كل ما يتعلق بقيمة السلام.

إن العمل لبناء السلام يجب أن يتم بالتساوق مع الجهود الدبلوماسية المبذولة، فالأساليب الدبلوماسية تستخدم من أجل حل مشاكل الماضي، في حين أن عملية بناء السلام مرتبطة بالنشاطات ذات الصلة بالتخطيط للمستقبل.

وبالإمكان حساب هذه النشاطات التي تحسن مستوى الحياة وفقاً لنماذجها بوصفها عـاملاً يسهم في الازدهار، بل وهي قادرة على إنقاذ الحياة. وبنـاء عـلى مـا أوردنـاه، فـإن التعـاون في مجـال التغذية والصحة هو تعاون ذو أهمية كبيرة للغاية.

إن التطوير المشترك لبنية الموارد المائية، سواء أكانـت ميـاه الشرب أو الزراعـة، هـو تعـاون جوهري في العديد من المناطق التي كانت غارقة في النزاعات وتعاني من النقص في الميـاه أو الجفـاف، ونظراً لأن الكثير من النزاعات تقع في الكثير من الأحيـان عـلى خلفيـة أزمـات التطـوير فـإن التطـوير الزراعي يصبح عاملاً هاماً في النشاطات المشتركة لصالح بناء السلام. ويمكن لهـذه العمليـة أن تشـمل مشروعات لتوفير الغذاء، وكذلك مشروعات نصف بلدية والتي تولد أماكن عمل وتحـول الصـحراء إلى خضراء.

ومشروعات بناء السلام المرتبطة بالصحة تهتم بصورة طبيعيـة بالحيـاة، وبكـل مـا يتـنفس، وبمقدور كل طرف أن يقدم خدماته وتجربته المختلفة، مثل الطب الـذي يتـيح للمعـالجين الاسـتعانة بالمستشفيات على جانبي حدود النزاع.

ويجب تنفيذ مشروعات بناء السلام أيضاً في منـاطق حدوديـة خاصـة التـي تـدار مـن قبـل الدولتين سوية، مثل المناطق السياحية أو أماكن الجـذب الأخـرى مثـل البحـيرات الصـناعية والأمـاكن الخاصة بالأولاد وغيره والتي تحول الحدود إلى حدود سلام، ويمكن لهذه المشروعات أن تشمل مناطق صناعية مشتركة تمنح الحوافز للمستثمرين بما فيها اتفاقيات تجارية خاصة داخل المنطقة وخارجها.

وبفضل مزايا التجارة الحرة بمقدور المناطق الصناعية التمتع بالنـاتج الاقتصـادي ونشرـ ثمـار السلام. إن هذا القسم من عقد السلام يجب أن يشتمل على تفاصيل حاسمة وعملية.

وهناك عامل آخر هام في بناء السلام، يتمثل في مشاركة الشبيبة والأولاد في المشروعات نظراً لوجود تهديد حقيقي على حياة الجيل القادم في المناطق التي عانت من

النزاعات. مثل تطوير حدائق على أيدي الشبيبة لصالح الأطفال الصغار والمعدة للاستجابة لنشاطات نموهم، أو مشروعات في مجال الموسيقى والإنترنت.

أضف إلى ذلك فإن تشغيل الشبيبة هو أمر هام من أجل تطوير الاقتصاد وتقليص معايير البطالة، ولا شك أن عمليات التوجيه المشتركة في هذا المجال تعتبر بمثابة نشاطات هامة لبناء السلام. فالكثير من الشبان ممن لاتزيد أعمارهم عن ثماني عشرة سنة يعتبرون كبالغين وأقوياء للدرجة التي يمكن استخدامهم كجنود خلال النزاع من أجل أن يمارسوا عمليات القتال والقتل. إن هؤلاء الشبان ناضجون بما فيه الكفاية للعمل مع أعدائهم السابقين من أجل السلام.

إن عمليات بناء السلام تتغير وفقاً للاحتياجات، وهذه الاحتياجات يجب أن تبدو في عقد السلام العصري، في حين أن الحاجة الأساسية للسلام يجب أن تكون صاحبة التأثير الأقوى.

القسم 6:

السلام الموزع (العولمة المحلية) هو الاستمرار الطبيعي لبناء السلام وهو يتعامل مباشرة مع اتجاه الانتقال إلى السلام التعاوني. إن ديموقراطية السلام - أي إشراك أكبر عدد ممكن من الممثلين المؤيدين والذي يشاركون في المسيرة السلمية- تقيم لنا المنطقة المفترضة الأساسية القائمة في العولمة المحلية كجزء من عقد السلام العصري.

هناك ضرورة في كل مسيرة إلى ميناء ينطلق منه التقدم، وفي حالة العولمة المحلية، فإن المدينة تتحول إلى ذلك الميناء الذي يمكن فيه إسقاط خطوط الفصل وخلق التعاون الذي يصبح فيه المواطنون هم من يحصد ثمار السلام.

ونظراً لأن الوضع على هذا النحو، يجب أن يكون التعاون بين البلديات متفاعلاً في عقد السلام العصري: ويجب التأكيد في العقد على العلاقة بين عشر- مدن على الأقل على جانبي حدود النزاع، ويجب أن يتم تحديد النشاطات التي ستجري فيها بشكل جيد في العقد:

*تشكيل لجنة تنسيق تتم إدارتها على أيدي رؤساء المدن على جانبي حدود النزاع بغية تجنيد عمال من السلطات المحلية للعمل المشترك.

*اختيار عشرين مدينة على جانبي الحدود وفقاً لمعايير مختلفة، بما فيها الحجم، القرب الجغرافي، المقدرة الاقتصادية، طابع رئيس البلدية، ومعايير أخرى - على سبيل المثال إذا كانت المدينة تقوم على ساحل البحر أو ميناء.

*اختيار عشر مدن أخرى خارج منطقة النزاع ذات معالم خاصة: ثرية، وفيها رئاسة بلدية جدية، وبيئة سلام.

*بلورة عشرة مثلثات بلديات بغية إبرام اتفاقيات ثلاثية الأطراف يتم التركيز فيها على التطوير والسلام وبناء مقدرة بلدية، وبواسطة هذا المثلث ستتبادل المدن فيما بينها أساليب العمل الجيدة، وستبلور برامج توصية مشتركة وذات علاقة بالقضايا البلدية المختلفة.

*تطوير مشترك لسلطة محوسبة عبر إقامة برامج على الإنترنت لتحسين الخدمات للمواطنين بما فيها هيئة مشتركة تساعد المدن في إقامة الصلة فيما بينها.

*مد خطوط هاتف أحمر بين رؤساء البلديات كي يتمكنوا من الاتصال ببعضهم البعض، وللإشراف على البرامج ومعالجة الأزمات المحتملة.

*إقامة علاقات بين الغرف التجارية في مثلث المدن للمساعدة في التفاعلات الحادثة في القطاعات التشغيلية.

*إقامة صلة بين المراكز الطبية بغية إتاحة الفرصة لتبادل المعلومات المهنية بين الخبراء.

*إعداد برامج لتبادل الشبيبة في المدارس الثانوية والبلدية لمثلث المدن الثلاثة لتشجيع الحوار والمشروعات المشتركة وتطوير تفاهم أفضل بينهم.

*تشكيل مجالس شبيبة قادرة على التأثير على جداول الأعمال البلدية في قضايا الشبيبة ولتحسين العمل في المشروعات المشتركة بين المدن.

*تبادل الطلبة بين المؤسسات الأكاديمية لأغراض الأبحاث المشتركة.

*تبادل ثقافي في مجالات الفنون المختلفة، بما فيها المسرح والسينما والموسيقى.

*تبادل بين النوادي الرياضية في المدن الثلاثة، مع التشديد على توجيه الأولاد والشبيبة.

*تطوير مشروعات نصف بلدية في ضواحي مدينتين خارج إطار منطقة النزاع بمساعدة مدينة ثالثة، ويجب أن تكون مثل هذه المخططات بمثابة محفز لخدمات العمالة والخدمات الاجتماعية الخاصة بتحسين الترابط بين القرية والمدينة.

إن قائمة الاقتراحات آنفة الذكر في بند العولمة المحلية من عقد السلام ليست قائمة كاملة، ورغم ذلك من المهم أن يكون هذا البند مفصلاً وموسعاً بغية إتاحة الفرصة للتطبيق والدمج حيث ينبغي أن نرى في تسويات التعاون المفصل بين جهات مختلفة في المجتمع المدني، بمثابة عامل مركزي في (إحلال السلام) إلى جانب العامل الآخر-الأمن. وإذا ما أردنا أن يظل السلام دائماً يجب تخطيط وتنفيذ سلام تعاوني بصورة جدية أضف إلى ذلك أن توزيع السلام هو بمثابة مسألة إلزامية في هذا العهد الذي يتسم بالتحول إلى بلديات بسرعة كبيرة، وهدف هذا التوزيع ضمان تغلغل السلام في جميع مناحي المجتمع وليس فقط خدمة النخبة.

القسم7

على عكس البنود الأخرى في عقد السلام العصري التي تهتم بالترميم المادي للمناطق المحيطة بالنزاع، فإن هذا البند يعمل من أجل خلق بيئة السلام وبالترميم الاجتماعي للجماهير، كما يتعامل مع التغيير الذي يطرأ على علاقات المدنيين الواحد بالآخر وتخلصهم من السموم التي حقنتها فيهم الحرب الواحد تجاه الآخر.

ويميل النزاع للتغلغل في المزاج العام ولذاكرة المواطن ويتيح الفرصة لأحاسيس الشكوكية والعداء والضياع والألم والكراهية والصدمة للسيطرة عليهم لأجيال طويلة. وإذا لم يطرأ تحول على المزاج السائد في حالات ما بعد النزاع فلن يحل السلام الدائم أبداً.

يجب على هذا الجزء من عقد السلام العصري أن يشمل العوامل المعدة لتسريع الانقلاب، ونورد فيما يلي تلك العوامل:

*القيام بحملة علاقات عامة مشتركة بقيادة ممثلين متخصصين في مجال العلاقات العامة من الجانبين، وتقوم هذه الحملة بتسويق لغة إعلامية مشتركة جديدة والتي ستؤكد على الجدوى القائمة في السلام، وتثير مشاعر ثقة وشراكة دائمة مع العدو السابق.

*الإعراب عن الالتزام من جانب القيادة لتحديد لغة حوار بناءه، بما فيها المقابلات الدورية مع وسائل الإعلام للطرف الآخر.

*إجراء تغييرات في البرامج التعليمية التابعة لوزارة المعارف بحيث تشجع تثقيف التعايش المشترك بسلام مع القضاء على الدلالات السلبية للعدو السابق. ويجب منح الشرعية للعدو السابق في المؤسسات التعليمية والعمل على اجتثاث العنف من البرامج التعليمية اجتثاثاً تاماً.

*إعداد برامج تبادل ثقافي بغية تشجيع التفاهم والاحترام المتبادل، بما فيها التعابير الفنية المتنوعة في قضايا عدة، ويجب أيضاً دعم المشروعات الثقافية المشتركة عبر بناء صندوق ثقافي مشترك والعمل على تحسين الأخذ بنظرية الثقافات المتعددة.

*التأكيد على المشروعات المشتركة المختلفة من قبل وسائل الإعلام.

*تشغيل الشبيبة كعامل مسرع لإحداث التغيير ولخلق جداول أعمال سلام مثلما أشرنا في الأقسام 6،5.

*حوار بين الأديان الثلاثة الموحدة.

إن هذا القسم من عقد السلام العصري يجب أن يمس بقلب كل مفاوضات سلمية، وبخطة بناء السلام ومن ثم يجب طرحه بأدق التفاصيل وبصورة واضحة تماماً في كل اتفاقية سلام عصرية.

القسم 8:

حقاً أن المناحي الأمنية في عقود السلام تحظى بمكانة أقل مركزية مما كانت تحظى به في السابق، وهذه المناحي وحدها لا تعتبر كافية، بمفهومها الأخلاقي، لكنها لا زالت ضرورية، إن الأمن في عصرنا ومثلما يتجسد في عقود السلام تحظى بمكانة أقل مركزية مما كانت تحظى به في السابق.

وهذه المناحي وحدها لا تعتبر كافية، بمفهومها الأخلاقي، لكنها لا زالت ضرورية، إن الأمن في عصرنا ومثلما يتجسد في عقود السلام العصرية يتم إنجازه بالعديد من الأساليب والطرق. ويجب اتخاذ وسائل تقليدية ووسائل حديثة من أجل إتمام سلام دائم.

*محاربة الإرهاب: يجب على الطرفين أن يتعهدا بعدم توخي الصبر أو الأناة أبداً في مواجهة الإرهاب، واتخاذ خطوات مثل: تفكيك بنى الإرهاب، إلغاء صناديق تمويل الإرهاب، وتحمل المسؤولية من قبل الحكومات لمنع أي نوع من أنواع الإرهاب مهما يكن.

وينبغي التأكيد على أن هذا النوع من التعاون بين الطرفين وعلى المستوى الإقليمي سيساعد ليس فقط في تبادل المعلومات الاستخبارية بل أيضاً في التعاون العملي. يجب قمع جميع أعمال العنف قمعاً مطلقاً إذا صدرت من جانب معارضي السلام.

*الانتشار: ينبغي أن تكون عملية نشر القوات على جانبي الحدود محدودة ومفصلة تفصيلاً دقيقاً في عقد السلام العصري. يجب وصف عملية نشر القوات على جانبي الحدود

والوسائل والمعدات الحربية التي سيحملونها وصفاً دقيقاً في عقد السلام، ومن الأفضل بصورة عامة تحويل قطاع واسع نسبياً من الأرض على طول الحدود إلى منطقة منزوعة السلاح.

*الحدود: يتوجب على حرس الحدود تجسيد الترتيبات الأمنية في المعابر الحدودية بفعالية وبصورة محترمة، مع إبداء الاحترام للأشخاص العابرين من جانبي الحدود. وبالإمكان تنفيذ الترتيبات الأمنية على المعابر الحدودية بصورة مشتركة من قبل الطرفين.

كما يجب معالجة المعابر البحرية والجوية، وفقاً للقانون الدولي، كما يجب أن تشابه شروط المعابر الشروط القائمة في الدول التي يسود حدودها السلام.

*التعاون الأمني: ينبغي اتخاذ وسائل أمنية ورقابية مشتركة في كل مكان ممكن، كما يجب إنشاء مراكز تنسيق أمني مشترك على طول الحدود، ومن الأفضل بناء قوة سلام ثنائية القومية، ومتعددة القوميات للقيام بأعمال الدورية، وأعمال لمحاربة الإرهاب والدفاع عن الحدود.

إن مثل هذه الأعمال الأمنية المشتركة تمنح قيمة عملية وهامة، قيمة رمزية للجيشين العاملين معاً، بعد أن كان كل منهما يحارب الآخر.

*الحفاظ على السلام: بمقدور قوات حفظ السلام أن تضيف قيمة كبيرة جداً عبر الإشراف على الترتيبات الأمنية والحفاظ على الاستقرار. لذا فإن عقد السلام العصري يقترح أن تقوم قوة ثنائية القومية أو متعددة القوميات بلعب دور في الحفاظ على السلام وفقاً للصلاحيات التي تنص عليها الاتفاقية.

*الرقابة على السلاح: إن ضمان عدم تحول السلام إلى تسوية مرحلية بين الحروب، ومن أجل الحيلولة دون توسع الجيوش القائمة، يتوجب أن تكون اتفاقيات الرقابة على السلاح مفصلة ومراقبة وأن تكون جزءاً من أي عقد سلام عصري. ويجب على هذه البنود أيضاً أن تنعكس في الأولويات القومية لكل طرف، وعبر تقليص ميزانيات الدفاع.

*ضمانات دولية: بالإمكان تنفيذ الترتيبات الأمنية عبر رقابة المراقبين الدوليين، مثل الأمم المتحدة أو حلف الناتو من أجل تثبيت بند دفاعي في العقد.

يجب على هذه الترتيبات الأمنية أن تكون فعالة بغض النظر عن أي شيء آخر، بيد أن من الضروري استخدامها أيضاً كوسيلة لبناء السلام والتي يمكنها أن تسهم في بيئة السلام عبر التعاون بين الطرفين.

القسم 9:

تتمحور الرقابة والتنفيذ لاتفاقيات السلام بصورة تقليدية حول جوانبها الأمنية والعسكرية، ويجب على هذا الجزء من عقد السلام العصري أن يحدد منظومة الرقابة الشاملة، ذات الطابع التكنولوجي المتميز والتي ستشرف على جميع مناحي العقد، بما فيها النوايا الحسنة والثقة لطرف ثالث، والذي يجب أن يشمل مشاركات إقليمية ومساهمين كبار ولاعبين دوليين، كي يتمكنوا من التأثير على الوضع.

إن تطوير علاقات السلام يجب أن تقاس وفقاً للشروط التي تم تحديدها في العقد. ويتوجب على المؤسسات الدولية الأمنية أن تجري أبحاثاً موثوقة لتحديد معايير الرأي العام الخاصة بالسلام والعدو السابق وتطبيق العقد.

يجب الرقابة على جميع المناحي الإقليمية لبناء السلام وبيئة السلام، والعوملة المحلية والأمن من قبل بنية ثلاثية، الأطراف الثلاثة المركزية ذات العلاقة. وكي تساعد في هذا المسار ينبغي أن تشكل بنك سلام يحتوي على جميع المعلومات ذات العلاقة على أن يسهل الوصول إليه لإتاحة الفرصة لوجود نظام سلام متزن ومراقب.

وينبغي على الأطراف ذات العلاقة أن تنشر بين الحين والآخر تقارير شاملة حول عملية التطبيق بحيث تشتمل على جميع المعلومات الضرورية. وينبغي أن نعتبر هذه التقارير كقوة محركة

لعقد لقاءات قمة دورية يقوم خلالها القادة بتوجيه طواقم العمل بـالطرق الملائمـة لتحسـين تطبيـق العقد.

القسم 10

يجب أن يطرأ تغيير جذري على طابع وحجم تدخل المجتمع الدولي في مسيرة إحلال السـلام الثنائي. ومن الجائز أن تكون مصالح الطرفين في هذا المجال مختلفة. فطرفا النزاع السابق يفتشان عن دعم سياسي واقتصادي من أجل إحداث تغييرات في مجتمعـاتهم، في حـين أن الأطـراف الثلاثـة تبـذل جهدها لإيجاد موطيء قدم إستراتيجي في منطقة ما بعد النزاع، لـذا هنـاك حاجـة لإحـداث تغيـير في بنية الأهداف وفي نشاطات المجتمع الدولي في مواجهة أطراف ما بعد النـزاع، وفي أهـداف ونشـاطات أطراف النزاع السابق في مواجهة المجتمع الدولي.

وفي حالة عقد السلام العصري، هناك العديد من الوظائف التي يجب على اللاعبين المختلفين أن يقوموا بها:

*مساعدات اقتصادية: يتوجب على المجتمع الدولي أن يتقـدم إلى مـا هـو أبعـد مـن مجـرد المشروعات الرائدة، وتقديم مساعدات من أجل ترميم وتطوير اقتصـاد الحـرب السـابقة، ومـن أجـل الوسائل المختلفة التي ستتخذ من قبل أطراف ما بعد النزاع.

والحقيقة هي أن 15% من إجمالي كـل المسـاعدات الحكوميـة الخاصـة بحـل النـزاع يجـب توجيهها إلى مشروعات مشـتركة، والمجتمـع الـدولي يـدعم الآن منـاطق مـا بعـد النـزاع وفقـاً لقواعـد وأنظمة مساعدات التطوير، بيد أنه لا يمكننا أن نفسر المساعدات الدولية بوصفها جهداً ناجحاً.

يجب أن تعطى مساعدات السلام بصورة موازية للتطوير، وهي تتطلـب توجهـات مختلفـة نحو القواعد والأنظمة من قبل المجتمع الدولي، تشمل الأمم المتحدة والبنك الـدولي وصـندوق النقـد الدولي ودولاً أخرى مختلفة بدءاً من الدول الصناعية.

ينبغي أن ترى في السلام عاملاً ضرورياً لتطوير دول ما بعد النزاع، لذا يجب دعمه مادياً ولا يجب على مساعدات السلام أن تعطي دفعة للنمو الاقتصادي فقط، بل أيضاً تشجع علاقات التعاون الاقتصادي التي ستقود لتجسيد عقد السلام بصورة ناجحة.

*التطوير الإقليمي: إن العزلة الآخذة في التطور جراء النزاع، تؤكد على الافتقار إلى التجربة في مناطق النزاع في كل ما يتعلق بالتطوير الإقليمي. لذا يجب على المجتمع الدولي أن يدفع منطقة ما بعد النزاع باتجاه الوحدة الاقتصادية والإقليمية، والاعتماد المتبادل على بعضهم والذي يشتمل على مناحٍ مثل القضايا القضائية، وتطوير مشروعات والتعاون السياسي والذي يعتبر شديد الضرورة، من مثل هذا التكامل يمكنه أن يجلب ثمار السلام على الصعيد الاقتصادي، رغم أن بالإمكان أن تصل هذه الثمار إلى الثقافة والتعليم والشبيبة وغيرها.

إن أكثر النماذج تمثيلاً لما نقوله في العصر الحاضر هو الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر إنجازاً هائلاً. وقد شاءت المفارقات أن لا يبدو الأوروبيون متحمسين لتوجيه مناطق أخرى نحو الوصول إلى صورة مماثلة بدعوى أن هذه المناطق ليست ناضجة بعد لمثل هذا التكامل.

أضف إلى ذلك أن الأوروبيين يفضلون منافسة الولايات المتحدة على المكانة الدبلوماسية الإستراتيجية والهيمنة في مناطق مختلفة في العالم، وبذلك يعطون انطباعاً بأن ما يصلح لهم لا يصلح لغيرهم. بيد أن ما يصلح للولايات المتحدة يصلح لأوروبا.

ولأسفنا البالغ فإن الافتراضين من ناحية بروكسل خاطئان على المستوى العالمي، فالكثير من المناطق في العالم يمكنها أن تتعلم من التجربة الأوروبية، وأوروبا لا تستطيع أن تنافس الولايات المتحدة على قوة التأثير.

إن البنية الأوروبية تشكل جوهر الدبلوماسية العصرية، ومثل هذه البنية هي القادرة على جعل الأوروبيين في المستقبل ذوي تأثير بصورة عامة، وذوي تأثير سياسي بشكل خاص. ولهذا

السبب على الأوروبيين وبالتنسيق مع دول الأطلنطي وواشنطن وبالتعاون مع البنك الدولي قيادة الجهود الخاصة بالاستثمار الاقتصادي الإقليمي، فالاتحاد هو مساهمة هامة لإحلال السلام العصري.

والقيادة الأوروبية هي التي ستقود هذه الجهود، إضافة إلى جهود ممثلين غير رسميين وكذلك القطاع الخاص الذي اكتسب تجربة لا تقدر بثمن في مجال التطوير الاقتصادي والإقليمي الفعال.

*بناء السلام: إن عملية بناء السلام هي عملية منظمة إلى حد ما، وعفوية في مقارنتها أكثر من مناحٍ أخرى من مناحي إحلال السلام نظراً لأنها تبرز أكثر من مجالات أخرى، لأن هناك منظمات دولية تشارك فيها.

وإذا كانت المناحي الأمنية من إحلال السلام هي المناحي الأكثر منهجية فإن مناحي بناء السلام تصبح المناحي الأكثر فوضى نظراً لأنه حينما تعمل هذه المناحي بشكل مكثف، فإنها تخلق كتلة حاسمة وتسهم في إحلال السلام.

إن وظيفة المجتمع الدولي - على المستوى المبدئي- في مجال بناء السلام تتمثل في تقديم المصادقة القانونية لجهود بناء السلام، إن عملية بناء السلام لا يجب أن تظهر فقط في جداول أعمال الحكومات، بل أيضاً في جميع الأعمال التبادلية للزعماء في منطقة النزاع.

يجب صب الكثير من الأموال في جهود بناء السلام، كما يتوجب بذل جهود موجهة للجسر بين نشاطات المنظمات غير الرسمية الدولية وبين المنظمات الإقليمية وبؤرة منطقة ما بعد النزاع.

بمقدور مثلث منظمات غير حكومية أن يخلق "فوضى مقصودة" في مجالات عديدة من المجالات المطلوبة لنجاح بناء السلام. أضف إلى ذلك أن المنظمات غير الحكومية الدولية ذات التجربة في مجال العمل في مناطق النزاع قادرة على المساهمة بتجربتها وحماسها والتزامها بالسلام والقيم الإنسانية كي تتمكن من خلق أجواء مناسبة لبناء السلام، وهي قادرة على الحصول على تمويل إضافي من الحكومات، ومن القطاع الخاص والصناديق.

وهناك دور هام لشركات القطاع الخاص في عملية بناء السلام بتشجيع من دولهم. إن أفضل الصور التي يمكن لشركات من هذا النوع المساعدة بها في عملية بناء السلام هي ضمان أن تكون النشاطات مجدية وذات قيمة ربحية تفضي إلى زيادة ثمار السلام.

*السلام الموزع: مثلما نوهنا آنفاً فإن التوزيع والدبلوماسية بين البلديات هما وسيلتان كثيرتا الاستخدام من أجل إحلال السلام والتطوير، بيد أنهما تبقيان دائماً في مراحلهما الأولية. فرغم أن ظاهرة توأمة المدن ليست ظاهرة جديدة، إلا أنها لا تشكل حتى الآن أكثر من مجرد بروتوكول ومظاهر فلكلورية.

هذا رغم أنه وبناء على السلام الموزع فإن المدن يمكنها أن تلعب دوراً شبيهاً لدور الدولة في كل ما يتعلق ببناء السلام. والمجتمع الدولي قادر على المساهمة في السلام العصري عبر تفعيل وتعزيز المدن الثرية والمتطورة والتي تعيش حالة سلام، ودفعها للعمل مع مدن على جانبي الحدود في المناطق مابعد النزاع.

ولا شك أن هذا التعزيز رهن بالتمويل والمقدرة المهنية والمعرفة وبتشجيع الأعمال المشتركة والحوار في مناطق محايدة. ونقترح أن يتم توجيه 10% من أموال المساعدات عبر السلطات المحلية.

إن المدينة الثالثة في مثلث المدن، المدينة الوسيطة، تتيح الفرصة لتشجيع النشاطات المشتركة والحوار بين مدن ما بعد النزاع عبر تحديد نقاط لقاء حيادية والجسر بين العالم المتطور والعالم النامي، وتوفير المعلومات والاحتياجات التي تسهم في عمليات التطوير والنشاطات وبمقدور المدينة الثالثة أيضاً منح المناطق البلدية وظائف هامة-على الجانبين أو على جانب واحد على الأقل- وتجنيد النوايا الحسنة للمجتمع المدني للعمل مع المنظمات الاجتماعية المدنية المحلية في مناطق ما بعد النزاع.

وهناك العديد من النماذج حول مساهمة المدينة الثالثة والتي تؤكد على نجاح نظرية العولمة المحلية، ومن نماذج هذه المدن: برشلونة/نابلس/ريشون لتسيون، روما/كيجالي بلتيمور/بريتاون. أديس أبابا. بولونيا/واشنطن بغداد /سياتل هيفهونج (فيتنام).

ولا يجب على المجتمع الدولي تشجيع هذه التجمعات فقط لمواصلة عمليات بناء السلام، بل يجب أيضاً عليها تشجيع مدن ثالثة أخرى للمشاركة في العملية، كما يجب عليها العمل على تجنيد مساعدات المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، مثل البنك الدولي وجلوكال فورم (برنامج الأمم المتحدة في مجال سكن الإنسان والسكن البشري) واتحاد المدن والسلطات المحلية UCLG وهي منظمة غير حكومية عالمية مرتبطة بالأمم المتحدة وتعمل على مستوى السلطات المحلية في مئات المدن العالمية.

*بيئة السلام: لم يفهم المجتمع الدولي في أي وقت من الأوقات عملية تسويق السلام للمواطنين وجماهير الناخبين على أنها عامل هام على صعيد إحلال السلام. لقد فهم السلام في المناطق التي يسود فيها على أنه مسألة بديهية وطبيعية وذلك على أساس الافتراض القائل أن غالبية الجماهير تعارض الحرب وتؤيد السلام، لكن الأمر ليس على هذا النحو هنا. ففي مناطق النزاعات، طورت جماهير الناخبين خلال الزمن وجهات نظر سلبية تجاه العدو ونوعاً من أنواع التأقلم واعتياد الوضع الراهن والمعروف للنزاع والعداء.

وفي إطار بناء السلام، يتوجب على المجتمع الدولي أن يتعهد بمد يد العون لطرفي النزاع، والعمل على خلق بيئة سلام، والتأثير على القيم المليئة بالكراهية والتي تسيطر على هذا المجتمع.

ويجب على هذا الاتجاه أن يبرز في طابع الحوار بين زعماء العالم تجاه المناطق التي تعيش في سلام وتلك الغارقة في النزاعات عبر وسائل الإعلام المحلية والعالمية.

ومن الجدير بالذكر أن هناك في غالبية الحكومات مؤسسات خاصة لإشاعة ونشر الثقافات والمعلومات مثل المجلس البريطاني (THE BRITISH COUNCIL) والذي يعمل مع المنظمات المماثلة له في دول النزاع بغية تطوير حملة علاقات عامة لتشجيع السلام.

وينبغي العمل بنفس الصورة على تشجيع تعدد الثقافات في المناطق المحيطة بما بعد النزاع عبر إقامة مناسبات متعددة المشاركين بصورة تسمح بدفع السلام والمقدرة على التحمل إلى الأمام. وهما المصطلحان اللذان يقعان دائماً ضحية للنزاع.

وبمقدور نشطاء القطاع العام الدولي المبادرة إلى خلق حملة علاقات عامة وحملات إعلامية، وبمقدورهم العمل بالتعاون مع نظرائهم في المناطق ما بعد النزاع. إن القيام بحملات علاقات عامة ذكية وقوية، قادرة على إدخال أية منطقة في علاقة ثقافة وبيئة ولتحسين التعايش بسلام.

وبنفس الصورة يجب على المجتمع الدولي تشجيع مؤسساته الأكاديمية للعمل مع نظرائها في مناطق النزاع بغية تطوير أدب أكاديمي يؤيد التحمل والصبر ويعارض النمطية الواردة في الأدب طيلة سني النزاع.

وفي اتفاقيات السلام العصرية لا يجب أن نطرح في مناطق ما بعد النزاع الاحتياجات المادية فقط. أو ثمار السلام، بل يجب بذل الجهود للتأثير على تلك المجتمعات التي لا تعترف أبداً بقيمة السلام.

*ترتيبات أمنية: التسويات الأمنية ذات العلاقة بالمجتمع الدولي، هي مركب ثابت في اتفاقيات السلام العصرية، وقد تطرقت إليها آنفاً. وهناك اقتراحات تتطلب إعادة التنظيم من جديد على المستوى الدولي، وهو ما سأتطرق إليه:

يشمل الدور الأمني الذي يقوم به المجتمع الدولي مساعدات في أعمال محاربة الإرهاب عبر الأجهزة الاستخبارية وتبادل معلومات بواسطة وكالات الاستخبارات الدولية على أرضية

الخوف من أعمال عنف محتملة، الرقابة على عقد السلام وعلى جميع اتفاقيات السيطرة والمساعدات الخاصة بالحفاظ على السلام في المناطق القريبة من الحدود.

وبالإمكان قبول مثل هذا التدخل في البداية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وأيضاً من اللاعبين المحليين. وبمقدور القوات الدولية لحفظ السلام أن تأخذ على عاتقها دوراً في بناء السلام عبر تقديم المساعدة في برامج ومشروعات لبناء السلام في المجال الاقتصادي.

وبمقدور هذه الطاقة البشرية أن تحمي الأماكن المخصصة لمشروعات مشتركة في مجال الهندسة والتوجيه لصالح عمال في أفرع مختلفة، وتقديم المساعدة في مجال الجدوى.

ويتوجب على الأمم المتحدة وقوى دولية أخرى في مجال حفظ السلام أن تتمتع بمميزات خاصة إضافة إلى المميزات التقليدية، ويجب تجنيدها وفقاً للمعايير ذات العلاقة بكفاءة الحفاظ على السلام وبناء السلام أو لتوفير المعلومات.

أما المهمة الأخرى التي يتوجب على المجتمع الدولي أن يقوم بها فتتمثل في تقديم المساعدة لدول ما بعد النزاع في عملية نزع أسلحتها. ويمكن لمثل هذه المساعدة أن تشمل تحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية، وتحويل مجال اختصاص رجال الجيش وتأهيلهم توطئة لممارسة حياتهم المدنية.

وهناك جانب هام في العلاقة بين المجتمع الدولي وبين دول ما بعد النزاع، يتمثل في التحالفات التي ولدت بينها، والتي تعزز الأمن القومي أو الأمن الإقليمي للحيلولة دون عدم الاستقرار الأمني.

ومن الجائز أن تكون دولة ما بعد النزاع قد أقامت تحالفاً أمنياً أو أبرمت اتفاقاً أمنياً للتدريب على حرب الإرهاب والتبادل الاستخباري مع دولة معينة أو منطقة أو مؤسسة دولية. ومع ذلك يجب على التعاون أن يسهم في استقرار الإقليم وأمن الدولة ولا ينتقصهما.

وبالإمكان تواجد مثل هذه الترتيبات -على سبيل المثال- بين دولة نزاع سابقة أو منطقة نزع سابقة وبين حلف الناتو، وأبرز النماذج على التعاون من أجل السلام هو التحالف الذي عقد بين حلف الناتو وبين دول الكتلة السوفيتية السابقة.

لقد حولت هذه العلاقات المنطقة إلى منطقة مستقرة، نظراً لأنها تطلبت تعاوناً أمنياً وتنسيقاً سياسياً، وربطت أوروبا الشرقية إلى منظومات حكم مستقرة.

وفي مسارات السلام يجب على الترتيبات الأمنية أن تسير جنباً إلى جنب مع التسويات السياسية نظراً لأن المناحي السياسية المختلفة تعتبر بمثابة إسهام أساسي في تعزيز الأمن. فالإصرار السياسي والتعاون يخلقان مصالح مشتركة تحافظ على الأمن وتدعم الاستقرار وليس العكس.

والولايات المتحدة بوصفها الدولة العظمى الوحيدة في العالم، وعلى ضوء مقدرتها العسكرية واستعدادها لاستخدام هذه القوة -كوسيلة أخيرة- يجب أن تتبنى هذا الاتجاه، وتستخدم مقدرتها المتفردة من أجل التخطيط والتنفيذ بصورة إستراتيجية.

وعندما نتفحص دور المجتمع الدولي بكامله، سنجد أننا أسهمنا في خلق توجه متعدد القطاعات والذي يستخدم عدداً كبيراً وواسعاً من اللاعبين في أدوار مختلفة ذات علاقة بمجالات شتى مثل الانتعاش الاقتصادي، والتطوير الإقليمي وبناء السلام في المنطقة والأمن الشامل.

ويجب على الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية ومجموعات من القطاع الخاص، ومؤسسات اجتماعية وثقافية وبشكل خاص الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي واليابان والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة، والدول الأخرى ذات العلاقة بالمنطقة أن تؤيد هذه المجالات.

إن المجتمع الدولي يشكل جزءاً هاماً من هذه الأطروحة المعقدة ويجب عليه أن يحافظ على اتجاه واضح فيما يتعلق بأسلوب بناء سلام دائم. إن عملية إحلال السلام تعمل في مجال الخلط بين التفاح والبرتقال"، وتلزم باتخاذ اتجاه متعدد المجالات تجاه الجوهر واللاعبين.

لقد سلطت الأضواء هنا بصورة خاصة على الدور الدولي في إحلال السلام العصري، بيد أن المسار الثنائي بين الأطراف المركزية في المفاوضات هو المسار المهيمن والرئيسي. فطرفا النزاع يلعبان دوراً أهم في جميع المناحي الأخرى المختلفة لإحلال السلام، ومن ثم فإن دور المجتمع الدولي يتمثل في منحهما الدعم الذي يحتاجانه.

5-تطبيق عقد السلام العصري:

تبدت مسيرات السلام دائماً عبر الانفراجات الدرامية سواء منها تلك التي تقود إلى المفاوضات أو تلك التي تحدث أثناءها أما الوجه الآخر الذي يجري إبرازه فهو: مراسيم التوقيع على اتفاقية السلام. رغم ذلك عندما تتحول تلك الأوجه والصور إلى ذكرى ضبابية، فإن الطريق إلى السلام تصبح مضنية، وتصل المسيرة إلى النقطة الحرجة حينما يئين أوان إخراجها إلى حيز التنفيذ، وحتى أفضل عقود السلام إذا ما جسدت بصورة جزئية فلن تجلب السلام المأمول.

وعندما نعمد إلى إحلال السلام بالطرق العصرية، يجب انتهاج توجهات وأساليب حديثة، في تطبيق العقد. وينبغي على عملية التطبيق أن تهتم بادئ بدء بالإطار القضائي القائم خلف الانتقال من الحرب إلى السلام، وبالبني التنظيمية للجهات الرسمية وليس اللارسمية التي من المفروض أن تعالج العقد، ويتبنى أساليب التطبيق بالنسبة لنمط السلام، وأيضاً بالبنى والنشاطات المرتبطة بالتجسيد المستقل والذاتي لكل طرف على حدى وبالتجسيد الثنائي للطرفين.

تحقيق الذات:

إن الخطوة الأولى على المستوى الدولي فيما يتعلق بتجسيد عقد السلام هو تشريعي بطبيعته. حيث يجب إلغاء القوانين التي تحظر الاتصال أو التعاون مع العدو، وكذلك القيود القضائية المفروضة على البنود، مثل التغيرات الإقليمية وتحديد مناطق خاصة مثل المناطق التجارية الخاصة والترتيبات الأمنية، ومن الفطنة أيضاً سن قوانين تدعم عقد السلام.

وحتى عندما تؤيد الحكومات السلام الاجتماعي التعاوني، فإنها تبقى القوة التي توجه حلبة إحلال السلام. ولا شك أن بنية الحكومة ودورها المرتبط بتجسيد عقد السلام هما حاسمان نظراً لأنهما يفعلان المؤسسات غير الرسمية، وبناء عليه فإن الحكومات ملزمة بتشكيل لجنة توجيه إدارية لإخراج المسيرة إلى حيز التنفيذ، على أن يترأس رئيس الحكومة هذه اللجنة، وتضم في عضويتها وزراء الخارجية والمالية والدفاع والعدل لمعالجة البنود القضائية.

أما الجانب الحاسم فيتمثل في أن مسيرة السلام، وخاصة في مرحلة تطبيقها تتم إدارتها من قبل الزعماء المنتخبين للدولة.

ويتوجب بادئ بدء تشكيل مجموعة عمل وزارية للإشراف على عملية التنفيذ على أسس يومية، على أن تجري هذه المجموعة اتصالات دائمة مع اللاعبين الأساسيين المختلفين بغية تطوير اتجاهات محسنة تجاه التطبيق لمعالجة الأحداث والعوائق غير المتوقعة ويجب أن تتألف مجموعة العمل آنفة الذكر من موظفين رفيعي المستوى من موظفي الحكومة الذين يشكلون لجنة التوجيه. وستعمل اللجنة كمجلس قومي للسلام بصورة موازية لمجلس الأمن القومي القائم.

ويجب على الوزراء المختلفين والموظفين الكبار الممثلين في لجنة التوجيه والمجلس القومي للسلام إحداث تغييرات مناسبة في البنية عبر مزج قسم من وظائفهم.

وستكون هناك ضرورة في الدول التي تشوشت فيها عملية تشكيل الحكومة، لإعادة بناء أو إعادة تشكيل جديدة للمؤسسات التي تعالج عمليات الترميم وعمليات بناء السلام. على أن تلقى مسؤولية تطبيق وتغيير البنى في الوزارات الحكومية على الجهات التالية:

*مكتب رئيس الدولة-رئيس الحكومة والرئيس

رئيس الدولة يتحمل المسؤولية الكاملة للمسيرة برمتها لذا، يجب أن يكون قادراً على الوصول إلى جميع أعضاء الطاقم والوسائل والمعلومات. وهو الذي يحدد جدول أولويات لجنة التوجيه بناء على المعلومات التي يجمعها من التقارير ذات العلاقة التي تصل إليه من مجلس السلام القومي. وطواقم المفاوضات والمخابرات والوزارات الحكومية ورؤساء السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

ويتوجب على الزعيم أيضاً أن يشجع ثقافة التطبيق الدقيقة للاتفاقية من قبل الطرفين وفقاً للجداول الزمنية التي تم تحديدها وضمان تغلغل هذه الثقافة في أوساط جميع الكوادر التنفيذية.

ويتوجب على رئيس الدولة أيضاً الحفاظ على صلة دائمة مع الوزارات الحكومية المختلفة من أجل دعم عملية التطبيق، وتعيين طواقم إعلامية خاصة لمعالجة القضايا الإعلامية مع الطرف الآخر. كما يجب عليه الاستعانة بالوزراء ذوي العلاقة لتعيين (وحدة سلام) داخل كل وزارة للإشراف على العمل، وتقديم تقارير للجهات ذات الصلاحية على الوزارة.

وتلعب وزارة الخارجية دوراً مركزياً في تنسيق العلاقات مع الدول الأخرى، في حين أنه يتوجب على رئيس الدولة أن يبقى على صلة شخصية لضمان تدخل الشركاء الدوليين في العقد.

*وزارة الخارجية:

تلعب وزارة الأمن أو وزارة الدفاع في دول كثيرة دوراً رائداً في جهود إحلال السلام، بيد أن هذا الدور يأتي-في حقيقة الأمر كدور مكمل لجهود الحرب. إن السلام في جوهره هو مصطلح مدني حتى ولو كان يخفي في أعطافه عوامل ذات علاقة بالأمن.

وإزاء تطبيع العلاقات بين الأعداء السابقين تتحرك العلاقات رويداً رويداً باتجاه القضايا الخارجية والدبلوماسية.

وانطلاقاً من وجهة النظر آنفة الذكر، سيتوجب على وزارة الخارجية إحراز قوة إضافية والتطلع إلى المزيد من الخبرة التي تمكنها من تنسيق غالبية بنود التطبيق الواردة في عقد السلام، بما فيها القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارة الإقليمية والبنى التحتية، وبناء السلام وبيئة السلام.

إن التبادل الثقافي ومقدرة التحمل يعتبران حيويين بالنسبة لعمل وزارة الخارجية نظراً لضرورة إحداث تغيير بالنسبة للحالة الفكرية تجاه العدو السابق، حيث يجب التخلي تدريجياً عن فكرة العدو، وإتاحة الفرصة لمصطلح (الجيران) أن يبرز ويطفو على السطح.

والانفتاح تجاه الثقافة الأجنبية أهم بكثير من الخبرة والتمترس في تاريخ الشريك الجديد نظراً لأن الطريقة التي تفهم فيها الدولة التاريخ تبلورت في غالبيتها خلال فترة النزاع، وبناء على هذه المبادئ يتوجب على وزارة الخارجية تشجيع أولئك الذين يقودون مسيرة السلام ودفعهم لتعلم لغة العدو السابق العامية، وتأييد بلورة لغة مشتركة ضرورية.

هناك ثلاثة وظائف مركزية لوزارة الخارجية في تطبيق عقد السلام العصري، وهي:

1-التنسيق العام للتطبيق.

2-مهام مرتبطة بصورة خاصة بالتطبيق الذاتي للعقد.

3-تجنيد الجهات الحكومية واللاحكومية الأخرى بغية لعب دور في عملية التطبيق.

1-تنسيق التطبيق

ينبغي على وزارة الخارجية تنسيق عملية تطبيق مسيرة السلام بواسطة موظفين حكوميين من خلال الاعتماد على توجيهات مجلس السلام القومي العاكف على ترسيم اتجاهات إستراتيجية في إطار قسم كبير من هذه العملية تتم معالجة آلاف التفاصيل التقنية المطلوبة لتركيب

صورة السلام العصري، ويتوجب على وزارة الخارجية في إطار ذلك تشكيل وحدة تنسيق سلام رسمية، كي تعمل بالتعاون مع وحدات السلام في الوزارات ذات العلاقة، وستمارس هذه الوحدة التابعة لوزارة الخارجية على المجلس القومي للسلام ضغوطاً لمنح الموارد المطلوبة لتنفيذ مهام السلام، وتحرص على التنسيق الناجح لعملية التطبيق.

ويبدو الطرفان خلال عملية التطبيق بصورة عامة أقل تسامحاً تجاه العيوب القائمة لدى نظرائهم من الطرف الآخر مقارنة بتسامحهم تجاه العيوب التي تبدو فيهم هم.

ورغم ذلك فإن التسامح تجاه عيوب من هذا القبيل لا يدل على تفكير منحرف، ولا شك أن هناك حاجة إلى تسامح من قبل الطرفين من أجل الاتفاق حول العيوب في عملية التطبيق.

إن التفاهم المتبادل الذي يقود نحو المرونة، ونحو إحداث تغييرات معينة خلال التطبيق هي مسالة حتمية، بيد أنه يتوجب إبقاؤها على نار هادئة كي لا تنحرف عن المسار الإستراتيجي لصورة السلام العصرية.

وفي الكثير من الأحيان ما تكون عملية التطبيق المضنية وأيضاً التغيير الضروري في المزاج السائد -والذي يلزمنا بالعمل مع شريك السلام-في حاجة إلى توجهات نضرة وربما أيضاً تحتاج إلى كفاءة خاصة، لذا يتوجب على وزارة الخارجية أن تبادر إلى طرح برامج تأهيل لموظفين من وزارة الخارجية وخارجها من أجل تحسين المقدرة القائمة، ولاكتساب مقدرة جديدة تعتبر ضرورية لإحلال السلام. ويجب على موجهي البرامج أن يكونوا محترفين وذوي خبرة في مجال إحلال السلام.

2-مهام مرتبطة بصورة خاصة بالتطبيق الذاتي للعقد:

تعتبر وزارة الخارجية مسؤولة بصورة جوهرية عن تحويل العلاقات مع شريك السلام إلى علاقات رسمية، بما فيها إقامة علاقات، وتعيينات رسمية ودبلوماسيين وقنصليات وتجارة. وينبغي أن يتم تعيين دبلوماسيين محنكين وذوي وعي أساسي بشان مسيرة السلام من أجل بناء السفارة في عاصمة العدو السابق، ويجب على هؤلاء الدبلوماسيين أن يكونوا فعالين ومنفتحين، وأصحاب كفاءات إعلامية، وبالإمكان فهمهم بسهولة، وأن يتعاملوا باستقامة تجاه زعمائهم، وبوصفهم ممثلي بلادهم، يجب أن يبذلوا قصارى جهدهم لعكس المزايا الإيجابية منها، مثل التواضع والاحترام والاهتمام، وأن يعكسوا ثقافة دولتهم.

أما في المستقبل وإبان تحويل العلاقات السلمية الجديدة إلى علاقات رسمية، فيجب على وزارة الخارجية أن تفتش عن اتفاقيات وعقود دولية تمت المصادقة عليها في الماضي وإبراز أوجه الشبه بينها وبين العلاقات الجديدة والقضايا المختلفة، مثل العلاقات الخارجية والبيئة

والمتاجرة بالمخدرات وإذا كان عقد السلام ينص على إقامة علاقات ما مـع السـلطة المركزيـة، فسـوف يتوجب على وزارة الخارجية أن تكون مسؤولة عن تنسيق هذه العلاقة.

3-تجنيد الجهات الحكومية واللاحكومية الأخرى بغية لعب دور في عملية التطبيق:

يجب على وزارة الخارجية وبالتعاون مع الوزارات الاقتصادية تشكيل لجنة تطـوير إقليمـي، ولعب دور رائد فيها، ويتوجب على المجتمعات ما بعد النزاع في هـذه الحالـة، أن تسـتقي العبر مـن الجهات الاندماجية الإقليمية القائمة مثل الاتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا.

وبالاسـتعانة بـالوزير وبكبـار مـوظفي الـوزارة يجـب عـلى وزارة الخارجيـة المشـاركة في المؤسسات الإقليمية سواء أكان ذلك في المجال السياسي أو الاقتصادي-مثـل بنـاء آليـة ماليـة إقليميـة يشارك فيها ممثلو البنك الدولي ووزارة المالية.

وكي يتم تنفيذ كـل هـذه الأعـمال بفعاليـة، وكي يصـبح بالإمكـان تنفيـذ بنـود عقـد السـلام المرتبطة بالاقتصاد يجب على وزارة الخارجية تعزيز خبرتهـا الاقتصـادية. إن بلـورة السـلام تتطلـب في نهاية المطاف نقل العلاقات بين الأعداء السابقين إلى مجال العلاقات الدولية.

ونظراً لأن وزارة الخارجية ستعالج القضايا الاقتصادية وقضايا السلام، فمما لا شك فيـه أنهـا ستكون الوزارة القائدة. وبحكم وظائفها ستكون وزارة الخارجية مسؤولة عن مهمة تنسيق النشاطات والأعمال الحكومية واللاحكومية لبناء السلام مثلما تم التأكيد عليه في العقـد، ويتطلـب هـذا الوضـع من وزارة الخارجيـة تشـكيل لجنـة لبنـاء السـلام، وتعيـين شـخص ذي حنكـة وخـبرة في مجـال تنفيـذ المشروعات على رأسها، وعلى أن تضم في عضـويتها مـوظفين مـن وزارات حكوميـة ذات علاقـة، مثـل وزارة الخارجية والتعليم والثقافـة والرياضـة والشـبيبة، ويجـب أن تشـتمل هـذه اللجنـة أيضـاً عـلى ممثلين من المنظمات غير الحكومية، ومنظمات القطاع الخاص الراغبين والمؤهلين للمساهمة في مسيرة بناء السلام.

وكي نتمكن من تحديد الأدوار الأولية التي يجب أن تقوم بها لجنة بناء السلام يجب أولاً أن نحدد احتياجات الطرفين في عقد السلام، حيث يجب أن تكون اللجنة بمثابة جسر بين تلك الاحتياجات وبين الشروط التي ذكرت في عقد السلام، فاللجنة يجب أن تكون القوة المحركة لعمل المشروعات الثلاثية التي سينفذها طرفا الاتفاقية والمجتمع الدولي، كما يجب على اللجنة اكتساب جميع الخبرات الإقليمية الممكنة لتجسيد مشروعات بناء السلام-الخبراء الأجانب يكلفون ثمناً باهظاً، وبمضي الزمن يقومون بمغادرة المكان سعياً وراء مصالح أخرى.

ويتوجب على وزارتي خارجية الطرفين التأكيد طيلة الوقت على قضية المساواة لجميع مراحل التطبيق. وإذا ما برزت فوارق اقتصادية خلال عملية التطبيق، فسيتوجب على منفذي مشاريع بناء السلام بذل قصارى جهدهم لتقليصها دون إبداء الترفع على الجانب الأضعف.

ويجب أن نتذكر أن مقدرة الطرفين مختلفة في طبيعتها أصلاً، لذا بالإمكان تبادل المعلومات والمقدرة والتجربة.

ويجب على عملية التطبيق أن تكون ديناميكية مع اعتبار عقد السلام أساساً لذلك. وبالإمكان أن تحدد وبصورة واضحة العلاقة بين وزارات الخارجية والمنظمات غير الرسمية. ومن الأهمية بمكان تخطيط وتنفيذ جميع بنود العقد، بيد أنه يتوجب إبقاء هامش للمبادرة في مجالات بناء السلام، والعولمة المحلية وبيئة السلام كي تظهر على السطح خلال تطور العلاقات بين الطرفين.

وبصورة مماثلة، وفي الوقت الذي يتوجب فيه على الحكومة التمسك بإصرار بمبدأ تطبيق المباديء ذات العلاقة بعقد السلام، فإن من المهم توفير حرية تامة للمنظمات الدولية غير الرسمية للشروع بعمليات ونشاطات عفوية.

فهذه العفوية هي روحية حياة عالم المنظمات اللارسمية، ولا يجوز أبداً أن نسمح لتعاملنا مع الحكومة بأن يسجنها داخل الأطر البيروقراطية.

وفي هذا الإطار ستكون وزارة الخارجية مسؤولة عن تقديم المنظمات اللارسمية المحلية أمام الطرف الثاني بما فيها تعيين سفراء غير رسميين من الأكاديمية ومن المنظمات اللارسمية، والمؤسسات الاجتماعية التي ستعمل مع الطرف الآخر.

إن توزيع عملية تطبيق السلام-أي تحويله إلى عولمة محلية، ووفقاً لما ينص عليه العقد، سيتوجب على وزارة الخارجية التعاون تعاوناً كاملاً مع مكتب رئيس الدولة من أجل تطبيق الإصلاحات اللازمة لنقل القوى والموارد الخاصة بإحلال السلام من كادر الحكومة القومية إلى كادر السلطات المحلية.

يجب إقامة لجنة للسلام الموزع على أن يترأسها ممثلون من وزارة الخارجية ومكتب رئيس الدولة ومجلس السلطات المحلية. وسيتوجب على هذه اللجنة أولاً اختيار المدن العشر الأكثر ملاءمة ورؤسائها على أن يتم الاختيار وفقاً لمعايير: الحجم، الموارد، ومدى الجاهزية للعمل مع الطرف الآخر- من جانبي النزاع والربط بينها وبين مدينة دولية ثالثة-والتي ستشارك في تطبيق العقد.

وسيعكف (مثلث مدن السلام) على القيام وفقاً لعقد السلام-بنشاطات مشتركة ترتبط ببناء المقدرة، والقضايا البلدية، والشبيبة ولخلق علاقات بين المجتمعات المدنية.

وخلال عملية التطبيق ستعمل دبلوماسية المدن على بناء السلام التعاوني المطلوب بغية تحويل السلام إلى سلام دائم، ويتوجب على الحكومة في هذه الحالة تعلم كيفية تسهيل الأمور.

إن بند بيئة السلام في عقد السلام لا يقتصر على كونه فقط جزءاً لا يتجزأ من عملية إحلال السلام بل هو أيضاً بمثابة تجديد، لقد فهمت القضايا الواردة في البند في السابق على أنها مسائل بديهية-لكنها لا تستطيع إدارة نفسها بصورة بديهية، بل يجب على وزارة الخارجية ومكتب رئيس الحكومة أن يشكل لجنة لمعالجة بيئة السلام.

ووزارة الخارجية لا تعالج بصورة عامة القضايا ذات العلاقة بالرأي العام العالمي، لكن عليها في هذه الحالة أن تضع أمام أعينها هدفاً يتمثل في العمل إلى جانب نظرائها في وزارة الخارجية للدول المجاورة كي تؤثر تأثيراً إيجابياً على الرأي العام على الجانبين.

وإزاء هذا الوضع فإن سياسة وزارة الخارجية آنفة الذكر يجب أن تعلو درجة من تبرير المواقف القومية فقط إلى إثبات مزايا السلام. وفي إطار ذلك يجب العمل على بناء جسر بين اللجنة التي تعالج بيئة السلام وبين المجلس القومي للسلام من أجل الوصول إلى أحد أهم المركبات في مزاج السلام وهو حوار الزعامة.

وفي إطار تجسيد بيئة السلام سيجد اللاعبون أنفسهم مضطرين للعمل في لجان فرعية وفقاً للمجالات المختلفة التالية:

لجنة فرعية لحملة الرأي العام:

يجب أن تتركب هذه اللجنة الفرعية من موظفين حكوميين ومن ناشطين في القطاع الخاص. وفي أعقاب الأبحاث التي سيجرونها للمواقف، سيقومون بالتخطيط ثم تنفيذ حملة كبيرة جداً (لتسويق) السلام وعقد السلام، ومنح شرعية قانونية للشريك في الطرف الآخر، والشراكة معه .. وينبغي على هذه الأبحاث أن تخلق فهماً فيما يتعلق بتغيير المواقف تجاه العدو السابق والشريك الحالي وتبينه في صورة (معيار سلام).

وينبغي اختيار الشركات المحلية والدولية من القطاع الخاص التي ستشارك في المشروع وفقاً لمناقصة حكومية-فليس كل من يستطيع تسويق زجاجة كوكا كولا قادر على تسويق السلام.

وينبغي على مختصي العلاقات العامة أن يبدوا حماساً تجاه السلام، وأن يبدوا انفتاحاً بصورة تمكنهم من دراسة وتجسيد احتمالات السلام خلال المرحلة الانتقالية. إن الدمج بين الخبرة والخلفيات المهنية المتنوعة هو خطوة فعالة وناجحة على صعيد تطبيق عقد السلام العصري.

لجنة فرعية للاتصال مع وسائل الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام بمثابة أفضل وأهم الوسائل لنقل المعلومات والقيم وحملات السلام للجماهير، وقد اعتاد الصحفيون في أيامنا التأكيد على المناحي السلبية للطرف الآخر، وإبراز العوائق في مسيرة السلام والمصالحة، والامتناع عن تغطية الجانب الإنساني.

ومن البديهي القول: أنه لا يعقل تجنيد وسائل الإعلام لتبني موقف مؤيد للسلام، بيد أن من الممكن أن تتحول إلى وسيلة يمكننا عبرها بث صور متوازنة لمسيرة السلام وللطرف الآخر الأمر الذي سيوسع منظور الجماهير تجاهها، وبالإمكان تشجيع الصحفيين المؤثرين لدى الطرفين للعمل سوية بغية استعراض مشاكل العدو السابق.

لجنة فرعية للعلاقات الثقافية:

أشارت التجارب السابقة بصورة مفاجئة إلى أن الفنانين الذين يعتبرون بمثابة القطاع العالمي والطلائعي في المجتمع هم بمثابة مجتمع معزول، ففي حالات نادرة جداً ما يخرجون من أطرهم وبيئتهم القريبة للتعاون بصورة عفوية مع جهات خارجية، هذا وفي نفس الوقت، وبناء على عقد السلام العصري ينبغي بذل الجهود لإحداث تبادل ثقافي، وبواسطة الفنون سيصبح بمقدور الثقافتين خلق واقع متعدد الثقافات في أوقات السلام.

على غرار ما هو متبع في كل عملية تطبيق يجب على الرقابة أن تفرض بادئ بدء بصورة ذاتية، وفي مرحلة لاحقة بالتعاون مع الشريك في السلام.

وينبغي على النشاطات الذاتية أن تعمل في البداية على الجمع بين ممثلي وزارة الخارجية وممثلي الوزارات الأخرى ذات العلاقة كي تتم الرقابة على عقد السلام. وكي نتمكن من تجسيد عقد السلام العصري بصورة ناجحة يجب أن تكون عملية الرقابة حاسمة وضرورية، وعلى أولئك المسؤولين عنها أن يكونوا شديدي الحساسية للعيوب التي ستبرز أثناء التطبيق، لذا سنكون في حاجة هنا إلى إدارة شديدة الفعالية.

يتوجب على وزارة الخارجية أن تدير جهود التطبيق التي يتدخل فيها المجتمع الدولي حتى لو كانت هذه النشاطات خارج صلاحيتها القانونية، وأفضل مثال على ذلك الأمن. يجب على وزارة الخارجية أن تمد يد المساعدة لوزارة الدفاع في القضايا المتعلقة بقوات حفظ السلام، والاتفاقيات الأمنية الدولية، واتفاقيات الأمن السياسية العسكرية.

وكي نفي بجميع المهام المذكورة أعلاه فيما يتعلق بتطبيق عقد السلام العصري، يجب علينا أن نجري عملية إصلاح جدية في وزارة الخارجية، ويجب على الوزارة أن تتخلى عن توجهاتها لأن تكون بوقاً لمواقف ونشاطات الدولة في زمن النزاع بل أن تتحول إلى وزارة السلام في عهد السلام، وبالتالي الانتقال من وزارة القول إلى وزارة الفعل-أي أقل بروتوكولات، وأكبر مشروعات.

إن هذه الإصلاحات تمنح وزارة الخارجية تأثيراً سياسياً أكبر حول طاولة الحكومة بل وفي الدولة كلها أكثر بكثير من أوقات النزاع، التي تتدنى فيها مكانة وزارة الخارجية أمام مكانة وزارة الدفاع، وفي أوقات السلام يتوجب على وزارة الخارجية أن تمثل المصالح القومية عبر إحراز السلام والازدهار، أي أنه يتوجب على الدبلوماسيين أن يتحولوا إلى (جنود سلام).

هناك حاجة للإصلاحات في وزارة الخارجية أيضاً على المستوى العملي، فعندما تدخل التطورات السياسية والاقتصادية الإقليمية إلى الجداول السياسية، فسوف يتوجب تجنيد دبلوماسيين محنكين لتوجيهها والإشراف عليها، وبالإمكان قياس مدى نجاح إحلال السلام وهذا النجاح يعكس مدى كفاءة الدبلوماسية أثناء العمل، هذا رغم أن هناك دبلوماسيين لا يتحمسون لفحص مدى كفاءتهم.

إن الحاجة إلى التوجيه والرقابة ترمي إلى الاستغلال الكامل للفرص الاقتصادية السانحة، مثل الاستثمار الدولي أو الفرص السياسية في عالم الدبلوماسية متعددة الأطراف والتي يمكنها أن تجلب موارد للمشروعات.

إن تطوير وتطبيق المشروعات وفقاً لعقد السلام العصري ليست من المهام التي ينسب تنفيذها إلى الدبلوماسية، لذا ستكون هناك حاجة لتجنيد الخبراء هذا عداك عن ضرورة تطبيق الإصلاحات على كل ما يتعلق بنظرية الأمن الشامل، والعمل على تشكيل وحدة عسكرية سياسية في وزارة الخارجية لهذا الغرض.

إن مثل هذه الإصلاحات صعبة على التنفيذ، بيد أنها ضرورية، ويمكننا تشجيع المسيرة ودفعها إلى الأمام عبر تجنيد عدد كبير نسبياً من الدبلوماسيين الشبان ذوي الكفاءات المناسبة، والنشاط والانفتاح أمام التغيير.

إن مثل هذا الوضع لن يقتصر على تشجيع الإصلاحات المنهجية، بل أيضاً سيقنع السفراء القدامى بتأييد الإصلاحات المقترحة أكثر.

عندما شغلت منصب المدير العام، لوزارة الخارجية عام 1995 عقدنا اجتماعاً دولياً تحت عنوان "إصلاحات في خدمة الخارجية العصرية" وذلك بعد أن أجريت إصلاحات شاملة بنفس الروحية التي طرحتها أعلاه، لقد كان واضحاً منذ زمن طويل أن هناك حاجة لإصلاحات من هذا القبيل، لكن هذه الإصلاحات تصبح أكثر إلحاحية إبان تجسيد السلام العصري.

وزارات اقتصادية:

تحتاج الوزارات العاملة في مجال المال والتجارة والصناعة إلى إصلاحات بهذه الصورة أو تلك. وعلى صعيد تجسيد عقد السلام العصري، يتوجب على موظفي الوزارة الاقتصادية الشروع بالتفكير في خلق جسور مالية، ومشروعات تجارية وتوجيهها باتجاه الشريك الجديد في السلام وباتجاه الشركاء الدوليين، والتفكير في تنظيم الميزانية وفقاً لجداول أولويات مختلف عليها من وجهة نظر اقتصاد السلام الجديد وتجسيد المسيرة السلمية. وينبغي أن تكون هذه الميزانية مراقبة وواضحة تماماً لشريك السلام وللمجتمع الدولي.

يجب على وحدة السلام في وزارة المالية، وفي الوزارات الأخرى أن تعكف على تطبيق عقد السلام وفي نفس الوقت على خارطة الطرق الاقتصادية التي تدفع بالاقتصاد القومي إلى عهد جديد من السلام، وتوزع ثمار السلام بين الشركاء الجدد بغية جسر هوة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

وبناء عليه يتوجب على وزارة المالية التنسيق مع جميع الوزارات الحكومية ذات العلاقة ومع القطاع الخاص، وفي الحالات التي يتم فيها تدمير الاقتصاد الوطني خلال الحرب سيتوجب على وزارة المالية أن تقيم مؤسسات اقتصادية مستقرة، عصرية، أمينة، ومراقبة، بما فيها مؤسسات اقتصادية موجهة من قبل القطاعات المختلفة، ووكالات الاستثمار، ووحدات البنى التحتية والخدمات الاجتماعية.

يعم الفساد في أوساط الكوادر السياسية في قسم من الدول النامية، والحكومة الفاسدة لا تستطيع العمل على ترميم اقتصادها وجلب السلام. لذا يجب على الزعامة التطهر وتنظيف نفسها، ويجب على المجتمع الدولي أن يشترط تقديم المساعدة بتشكيل حكومة أمينة ومؤسسات مسؤولة، وهناك ضرورة في مثل هذه الحالات لتدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وإعادة تلك الحكومات إلى صوابها.

يجب على وزارة المالية أن تعمل مع المجتمع الدولي في كل ما يتعلق بالمساعدات من أجل السلام، والتي يجب أن تشتمل على مساعدات ترميم، وتطوير بنى تحتية، ومشروعات لبناء السلام وتعاون موزع، وبيئة السلام، وبناء مؤسسات وأمن ... الخ.

ويجب على عقد السلام العصري أن يستخدم كأساس لاتجاهات التعاون والاندماج التي يشارك فيها شركاء السلام، والمجتمع الدولي والقطاع الخاص، ويجب أن ينصب الجانب الأكبر من أعمال التطبيق التي تقوم بها الوزارات الاقتصادية على توفير الشروط الضرورية للتعاون مع الشريك الجديد ومع المجتمع الدولي، وأن يشمل: عمليات ترميم تشمل تطوير إقليمي، تطوير بنى

تحتية، وتوفير الحركة الحرة للأشخاص والبضائع، وتأمين الغذاء، وتطوير ضواحي المدن، وتطوير مناطق التجارة الخاصة، والسياحة وغيرها.

ويجب نسب جميع هذه النشاطات والأعمال إلى عقد السلام. ويجب أن يضع صانعو القرارات أمام أعينهم على هذا الصعيد ثلاثة مباديء:

1-جسر الفوارق الاجتماعية الاقتصادية: ينبغي خلال مسيرة السلام الاقتصادية أن ننتهج أسلوب من الأدنى إلى الأعلى. فالطبقات الجماهيرية المهملة قد تتمرد ضد مسيرة السلام مستخدمة أساليب دبلوماسية، لكنها قد تلجأ في نهاية المطاف للتمرد باستخدام أساليب عنيفة.

إن السعي من أجل المساواة الاجتماعية هو الافتراض الأساسي الحيوي المتوفر في السلام العصري.

2-التوزيع: نقل صلاحيات اقتصادية من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية يعتبر أمراً حيوياً من أجل جذب أوسع قدر من الجماهير لمسيرة السلام والعولمة المحلية ستتيح الفرصة للتوازن الملائم بين جمع ثمار السلام من العالم وبين توزيعها بصورة معقولة حسب الاحتياجات المحلية.

3-تعزيز الشبيبة: في مراحل الانتقال من حالة النزاع إلى حالة ما بعد النزاع، فإن من الأهمية بمكان أن نقوم بتجنيد وقيادة الجيل الشاب نحو العمالة في المستقبل، ولن تقتصر الأرباح في هذه الحالة على الاقتصاد فقط، بل أيضاً على السلام، نظراً لأن المستقبل سيصبح جراء ذلك أكثر استقراراً.

ويتوجب على وزارة المالية إبان تجسيد البنود الاقتصادية المختلفة في عقد السلام، وخلال محافظتها على سياسة مالية متشددة، أن تبدي تسامحاً غير عادي خلال التعاون مع شريك السلام.

المؤسسة الأمنية:

على غرار الوزارات الأخرى، يتوجب أيضا على وزارة الدفاع أن تجتاز عملية إصلاح، ومن الجائز أن هذه الإصلاحات ستكون أقل من الوزارات الأخرى على صعيد البنية، لكنها ستكون أكبر على الصعيد الفكري.

فخلال الحروب تأخذ وزارة الدفاع والجيش بزمام الأمور في كل ما يتعلق بصناعة القرارات. بيد أن الانتقال الضروري باتجاه أداء مهام أكثر تواضعاً في عهد السلام، ليس سهلاً. فالدور والصلاحيات التي تحوزها وزارة الدفاع خلال فترات النزاعات يجب أن تتقلص.

ولا شك أن هناك ضرورة ملحة لتقليص حجمها، ومن ثم إتاحة الفرصة للقطاع الدبلوماسي والقطاع الاقتصادي لتقديم المساهمة إلى القطاع الأمني. أضف إلى ذلك يجب على التغييرات التي ستطرأ على بنية الوزارة أن تعكس البنود الأمنية المشمولة في عقد السلام العصري، مثل تشكيل وحدات خاصة وأن توكل إليها مهمة تنسيق عملية الانتشار على أرض الواقع، والاهتمام بالعلاقات مع القوات الدولية لحفظ السلام.

كما ستكون وزارة الدفاع مسؤولة عن المجال الجوي والبحري والبري وفقاً للخرائط والشروط التي سيتم تحديدها في عقد السلام العصري.

في أعقاب نجاح السلام العصري ستتقلص المؤسسة الأمنية في نهاية المطاف، سواء أكان ذلك على صعيد عدد رجال الجيش، أو إثر انتقال الصناعات العسكرية إلى الصناعات المدنية، وكي يصبح بالإمكان تجسيد هذه التغييرات بالأساليب السياسية العسكرية، وكي يتم تطوير نظريات أمن شاملة واندماجية يجب على وزارة الدفاع تشكيل لجنة للشؤون الأمنية والعلاقات الخارجية، على أن يتم تركيبها من رجال الجيش وجهات استخبارية وتجسس وموظفي وزارة الخارجية والمالية.

وإضافة إلى تركيز هذه اللجنة على العوامل الخاصة بوزارة الخارجية، ستكون مسؤولة عن التنسيق مع القوات الدولية لحفظ السلام، ولا شك أن وزارة الدفاع ستجد صعوبة في هضم مثل هذا التعاون أو أية عمليات تعاون أخرى. بيد أن هذه الخطوات تعتبر شديدة الحيوية من أجل الحفاظ على الاستقرار بين الطرفين.

ويتطلب عقد السلام العصري إحداث تغييرات حادة على صعيد عمليات التعاون مع العدو السابق في مجال الأمن وعلى وجه الخصوص في كل ما يتعلق بمحاربة الإرهاب، ففي أعقاب القتال الذي نشب بين الطرفين في ساحات المعارك فليس من السهل على الطرفين الشروع بتبادل المعلومات الأمنية فيما بينهما، ووقف عملية تمويل الإرهاب، والتعاون معاً، وبشكل فعّال مبادر لمنع الأعمال المعادية ووقف انتشار الأسلحة غير التقليدية.

ويجب أن يكون الطرفان عضوين في ميثاق الحد من انتشار الأسلحة النووية، وذلك على افتراض عدم وجود أية جهة أخرى تهددهم بالأسلحة النووية وبناء عليه، فإن من الأهمية بمكان أن يكون بين الطرفين تعاون على طول الحدود والمعابر الحدودية.

لقد قفزت الحرب العصرية درجة جديدة، وأصبح الخطر الأكبر يكمن في نشر الأسلحة غير التقليدية، ومن ثم فإنه لا يتوجب على الطرفين العمل سوية من أجل محاربة هذا التهديد فقط، بل عليهما العمل بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين لوقف دعم دول وحركات وجماهير للإرهاب كلياً، وذلك عبر استخدام كم كبير من الوسائل بدءاً من مقاطعات مختلفة وانتهاء باستخدام القوة الشاملة.

صور التطبيق المشترك:

يجب على كل طرف أن يعمل بصورة ذاتية ومنهجية ودقيقة، من أجل تطبيق السلام العصري، ومن الجدير بالذكر أن الطابع التعاوني للسلام العصري يؤكد على ضرورة التطبيق المشترك.

إن هدف العمل المشترك هو ضمان الرقابة على عملية التطبيق ولإتاحة مرونة تسهم في تذليل العوائق التي ستبرز على طول الطريق حسب الحاجة، وللتعاون في حل العديد من القضايا التي تتطلب تعاوناً.

أضف إلى ذلك أن العمل المشترك يولد إحساساً بالمسؤولية المشتركة التي ستحول دون قيام الجماهير بتوجيه أصابع الاتهام تجاه أسلوب التطبيق الذي ينتهجه الطرف الآخر أو تجاه انعدام أساليب تطبيق، وتجاه العوامل التي تنحو نحو تعكير بيئة السلام التي تعتبر شديدة الحيوية.

وكي نتمكن من تطبيق العقد بفعالية ونجاعة، يتوجب على وحدات التطبيق القائمة العمل معاً في لجان مشتركة وفقاً لبنية عقد السلام. وعلى اللجنة أيضاً أن تؤكد على الجدول الزمني الخاص بالتطبيق لضمان آلية دائمة لتطور السلام خلال إخراج الاتفاقية إلى حيز التنفيذ الفعلي.

يجب تشكيل الوحدات المشتركة المذكورة لمساندة مسيرة السلام، على أن تدمج فيها الوحدات الوطنية التالية:

1-لجنة توجيه مشتركة: يجب على لجنتي التوجيه القائمتين على الجانبين تشكيل هيئة خاصة للإشراف على مسيرة السلام وتعالج القضايا التي قد تبرز، واتخاذ قرارات فيما يتعلق بإدخال إضافات أو إحداث تغييرات محتملة على الاتفاقية.

ويترأس اللجنة رئيسا الدولتين واللذان يجب أن يعقدا بين الفينة والأخرى مؤتمرات قمة مشتركة وعلى أن يعين وزيرا الخارجية كنائبين لهما.

2-مجلس السلام المشترك: يجب على مجلسي السلام لدى الطرفين أن يعقدا اجتماعات لمعالجة قضايا الإشراف على التطبيق ولتقديم التقارير للجنة التوجيه المشتركة.

كما يجب اعتبار هذا المجلس بمثابة هيئة لتبادل المعلومات حول التغييرات التي تطرأ على جداول الأعمال اليومية السياسية والاجتماعية لكل طرف بغية تحسين التفاهم المشترك.

وبمقدور الطرفين أيضاً استخدام هذا الإطار لمساعدة بعضهما البعض في برامج التوجيه نحو السلام لكل طرف.

ويجب على طواقم المفاوضات المشاركة في اللقاءات لمعالجة المشاكل التي قد تطفو على السطح خلال المفاوضات أو لإدخال تعديلات أو إضافات.

3-لجنة مشتركة للعلاقة الرسمية: يجب على هذه اللجنة معالجة قضايا التمثيل الدبلوماسي للطرفين، ومعالجة جميع البنود والنشاطات المرتبطة بتطبيع العلاقات الرسمية مثلما ينص عليه العقد.

4-لجنة مشتركة للعلاقات الاقتصادية: تعالج هذه اللجنة المناحي الاقتصادية المشتركة الواردة في العقد مثل مناطق التجارة الخاصة، والتسويات التجارية الخاصة، والربط بين بنى الخدمات وتأمين الغذاء، والتطوير التكنولوجي، والمشروعات المشتركة .... الخ. وينبغي وضع تفاصيل ميزانية مسيرة السلام واقتصاد السلام تحت أيدي الجانبين لضمان الرقابة.

5-اللجنة المشتركة للتطوير الإقليمي: تعمل هذه اللجنة لضمان تطبيق الإطار الإقليمي مثلما تم تحديده في اتفاقية السلام العصري، وإذا ما حدد الطرفان معاً إستراتيجية تحسين التعاون الإقليمي ومسيرة السلام بينهما، فسوف يصبح بمقدورهما التوجه معاً إلى الشركاء الإقليميين المحتملين لهما.

6-اللجنة المشتركة لبناء السلام: في أعقاب أعمال الإعداد التحضيرية لبناء السلام من قبل كل طرف، تصبح اللجنة المشتركة مسؤولة عن تنفيذ المشروعات الخاصة ببناء السلام وفقاً لعقد السلام. وتشكل اللجنة من أشخاص أعضاء في اللجنتين الوطنيتين، ومن ممثلي وزارة الخارجية وممثلي منظمات غير رسمية محلية.

ويتم إنجاز الأعمال الميدانية على أيدي خبراء ومحترفين ملائمين، وتعمل اللجنة في إطار ثلاثي يشارك فيها لاعبون ذوو علاقة من المجتمع الدولي، ومساهمون ومنظمات غير رسمية.

وبالإمكان ترجمة عملية تطبيق مشروعات بناء السلام بصورة عامة من أجل خلق صلة متواصلة أو مسيرة ذات مجالات شتى بين جهات مختلفة.

يتوجب على اللجنة أن تحرص على العمل بمسيرة من هذا القبيل، وتفعيلها وتشرف عليها مع بذل الجهد لتوفير مصادر تمويل في القطاع العام والخاص.

7-لجنة مشتركة للسلام الموزع (العولمة المحلية) يتم تحديد بنية هذه اللجنة مسبقاً بناء على عمليات التحضير المشتركة والضرورية من قبل الطرفين. وتقوم اللجنة بتشكيل إطار مثلث مكون من ثلاثين مدينة، عشر مدن من كل طرف بالاتفاق، وعشر مدن من المجتمع الدولي على أن يعمل أعضاء اللجنة من وزارتي الخارجية على فتح اتجاهات إستراتيجية للشبكات الثلاثية.

وتقوم (مدن السلام في أطرها الثلاثية) بتطبيق العقد عبر إعداد قائمة بأسماء رؤساء المدن وموظفي البلديات والوحدات المحلية في المجتمع المدني الملائمين للمشاركة في شتى المشروعات المشتركة.

إن مثلثات المدن آنفة الذكر هي مثلثات ديناميكية، وقادرة على إعطاء دفعة للفرص المشتركة داخل هذه الأطر وخارجها. لذا فإن من الأهمية بمكان الحفاظ على بنية التنفيذ والعمل على توسيعها بمرور الزمن.

8-لجنة مشتركة لبيئة السلام: تكون بنية هذه اللجنة المشتركة مماثلة للبنية الثلاثية للجنة الوطنية العاملة من أجل بيئة السلام والمؤلفة من موظفي وزارة الخارجية وموظفين رئيسيين من جميع اللجان الفرعية-علاقات اجتماعية، واتصالات وثقافة-وتقوم اللجان الفرعية بإخراج العقد إلى حيز التنفيذ الفعلي، وتعزيز حملات العلاقات العامة والحملات الإعلامية وحملات تبادل الثقافات والتي ستبادر إلى طرحها كل لجنة من اللجان الفرعية الوطنية.

وسيؤكد العقد على أن بمقدور الحملات أن تشتمل على عقد مؤتمرات صحفية، وإنتاج مشترك في مجالات عدة، والتي تشمل إنتاجاً فنياً مشتركاً بغية جذب طبقات اجتماعية واسعة ومتنوعة إلى أبعد حد ممكن.

9-لجنة أمنية مشتركة: أكدت التجارب أن المفاوضات شاءت أن يكون بمقدور رجال الأمن السابقين خلق لغة مشتركة بسرعة رغم صدامات الماضي. ومن الضروري أن تقوم عملية التطبيق -التي تشارك فيها اللجنة الأمنية-على هذه اللغة المشتركة، وعلى هذه العملية أن تؤكد في نفس الوقت، على أن السلام لا ينجز بالأساليب الأمنية التقليدية.

ويتوجب تطبيق بنود العقد التي تتطرق إلى الأمن بصورة دقيقة، وعلى وجه الخصوص تلك التي تتعلق بنشر القوات ونزع أسلحة مناطق، ويتوجب على أعضاء اللجنة أن يكونوا مرنين كي يتمكنوا من تحديد إجراءات عمل مشتركة، وخصوصاً في الحالات التي قد تفضي إلى أزمة.

ومن الجدير بالذكر أنه إذا ما توقفت مسيرة السلام، فسوف يصبح من المحتوم اندلاع حوادث عنف، لذا يتوجب على هذه اللجنة تشكيل لجنتين فرعيتين:

*لجنة فرعية مشتركة لمحاربة الإرهاب: إزاء احتمال أن يصبح الإرهاب هو الوسيلة التي ستستخدم لإحباط السلام فإن اللجنة المذكورة، يجب أن تكون ثنائية، ومتعددة الأطراف، مع الحرص على إشراك اللاعبين الإقليميين والدوليين في الصورة.

*لجنة فرعية مشتركة لقوات حفظ السلام: يجب أن تكون هذه اللجنة الفرعية أيضاً ثنائية، ومتعددة الأطراف كي تنفذ البنود ذات العلاقة بحفظ السلام، وكي تحسن الحوار الأمني المشترك.

10-لجنة مشتركة لشؤون الشبيبة: يجب على هذه اللجنة أن تكون الجهة الوحيدة التي ستعمل دون الالتزام بعقد السلام. ونظراً لأن عقد السلام يشمل الآفاق المستقبلية، فسوف

يتوجب على الشبيبة المشاركة في جميع المستويات: تجسيد قضايا الشبيبة، تغيير توجيهات اجتماعية تتعلق بعلاقات السلام، وبالعلاقة مع الطرف الآخر وبناء أسس إحلال السلام المستقبلي.

11-لجنة ثلاثية الأطراف مشتركة: نظراً لأن تدخل المجتمع الدولي في العملية السلمية هو جزء لا يتجزأ من مسيرة السلام، أصبح بالإمكان تشكيل لجان مشتركة يشارك فيها الأطراف وفقاً لاحتمالات مختلفة: لجان مركبة من أطراف الاتفاقية والولايات المتحدة، ومن أطراف الاتفاق والاتحاد الأوروبي، وربما أيضاً من دول ليست في إطار الكتلة الأوروبية، مثل اليابان.

وتعتبر مشاركة الطرف الثالث هامة في مرحلة ما بعد المفاوضات نظراً لأن تجربته وموارده هامة أيضاً حتى في أعقاب حل النزاع.

6-إصلاحات دولية:

تطرقنا أعلاه إلى دور المجتمع الدولي في تقديم المساعدة لتطبيق السلام العصري. ورغم ذلك هناك سؤال يطرح نفسه: هل المجتمع الدولي بحد ذاته في حاجة إلى إصلاحات كي يتمكن من القيام بدوره في مسيرة السلام؟؟

ويمكننا القول أن الرد هو بالإيجاب، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار قضية تغيير الاتجاهات الحادث. إن التهديد المتكرر لاستخدام الأسلحة اللاتقليدية، وفشل الأمن الشامل ونظرية السلام، قد تفضي إلى انهيار الاستقرار الدولي. ويمكننا الافتراض أن تغييراً سيطرأ في الاتجاهات السائدة في المجتمع الدولي تجاه تطبيق السلام العصري.

ويمكننا القول أيضاً أنه إذا ما أخذنا بعين الاعتبار بنية السلام فسوف نجد أن السلام العصري يتطلب إجراء إصلاحات، ورغم ذلك فإن هذه الإصلاحات ليست أمراً بديهياً، بل يمكنها أن تحدث في نفس الوقت الذي تتقلص فيه قوة الدولة القومية في المؤسسات ذات العلاقة، وقد بدأت هذه العملية مع العولمة وإن كانت تبدو أقل في المؤسسات الدولية.

إن الدول التي تتضاءل قوتها، تعمد إلى اتخاذ قرارات هامة، وبصورة عامة فهي تبدي اهتماماً ذاتياً ضيقاً، لذا يتوجب على المؤسسات الدولية العاملة في مجال السلام والتطور أن تتضمن ائتلافاً سلمياً عملياً قادراً على تجسيد السلام العصري وضمان استمراريته، وبناء عليه توصي بإحداث التغييرات التالية:

*الأمم المتحدة: يفضل أن يكون لها مجلس أعلى ومجلس أدنى، وعلى أن تكون الجمعية العمومية هي المجلس الأعلى حيث يتم الحفاظ فيه على الصلاحيات والوظائف العامة، في حين أن المجلس الأدنى يجب أن يشمل مائة وخمسين مدينة من أكبر مدن العالم-وفقاً لتعدادها السكاني- وبحيث يمثلها رؤساء بلدياتها.

ويناقش هذا المجلس القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات العلاقة بالسلام العالمي، ويعمل بوصفه جهة استشارية للجمعية العمومية للتقريب بين إجراءات صناعة القرارات، ومصالح المواطنين. ويتوجب على المجلس الأدنى، أو (مدن التحالف) أن يعقد اجتماعين سنوياً.

*ينبغي على الأمم المتحدة أن تشكل مجلس السلام والأمن والذي سيعمل بصورة موازية لمجلس الأمن الدولي ويعقد أربع اجتماعات سنوية لمناقشة قضايا إحلال السلام وفقاً لقرار السكرتير العام.

ويشارك في هذا المجلس خمسة عشر عضواً من مجلس الأمن، وخمس عشرة منظمة دولية غير رسمية من أكبرالمنظمات وأكثرها نشاطاً على صعيد قضايا السلام على أن يتم انتخابها من قبل لجنة من (السياسيين القدامى) والتي يُعين أعضاؤها السكرتير العام، وممثل عن البنك الدولي والصناديق المساهمة في السلام، ويتمثل دور هذا المجلس في تقديم المشورة إلى مجلس الأمن.

*ينبغي توسيع صلاحيات قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بحيث تشمل نشاطات لبناء السلام، إن هذه الإصلاحات ستتطلب تجنيد خبراء تطوير وسلام كي تعمل مع أطراف ما بعد النزاع في مشروعات مشتركة لبناء السلام إضافة إلى دورها في حفظ السلام.

*ينبغي على مركز أبحاث مرتبط بالأمم المتحدة، مثل الأكاديمية الدولية للسلام أن يجري بحثاً حول المواقف المتعلقة بالسلام وشروط العيش في مناطق ما بعد النزاع ويمكن لمثل هذا البحث المنهجي أن يستخدم كمحك عملي لبيئة السلام.

*تشكيل هيئة رسمية في الأمم المتحدة لممثلي الشباب من جميع الدول الأعضاء لمناقشة جداول الأعمال المستقبلية. وتقوم هذه الهيئة بتقديم تقارير سنوية للجمعية العمومية ولمجلس الأمن. ولن يقتصر عمل هذه الهيئة على إعداد دبلوماسيي سلام شبان، بل ستشجع وتعزز قوة الشبان لتمكينهم من التأثير على الأجندات الدولية بصورة عامة، وعلى قضايا السلام بصورة خاصة، وينبغي العمل على تعزيز دور الشبيبة في الساحة الدولية كي تصبح هذه الشبيبة بمثابة محفز لإجراء التغيير.

*إن الفصل بين التطوير وبناء السلام هو فصل مصطنع وخاطيء. ويتوجب على البنك الدولي، ووكالات التطوير الدولية الكبرى، والوكالات الخاصة التابعة للأمم المتحدة أن تفعل وحدات موازية لتطوير وبناء السلام.

*يجب على الدول الصناعية الثمانية أن تعمل على تغيير أجندتها وتضيف إليها قضايا ترتبط ببناء السلام، وتشير إلى مساهمتها في مشروعات السلام، كما يجب على هذه الدول أن تدعو المؤسسات ذات العلاقة-كالسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها لتقديم المساعدة بهذا الصدد.

يعكس "بيت السلام العصري" المبادئ الجديدة التي جرى التطرق إليها في السلام العصري:"تعاوني موجه نحو المستقبل ومليء بالقيم.

إن السلام والنزاع هما وضع لا يأتي نتاج التقديرات السياسية فقط، بل أيضاً نتاجاً لطبيعة الإنسان الذي يناضل بين ضرورة السيطرة وضرورة الربط بين مجتمعات مختلفة من أجل الحفاظ وتطوير الحياة نفسها. والسلام العصري يؤيد الحياة والازدهار الاجتماعي.

الفصل الخامس

* الشرق الأوسط هو أحد أماكن انطلاقات الإسلام الأصولي الذي يفرض الإرهاب على الغرب.

* مجتمع البحر المتوسط يشكل أرضاً خصبة يمكن تطوير الأفكار الجديدة للتعايش السلمي والسلام الشامل والمنظم عليها.

* تحتل القضية الإسرائيلية-الفلسطينية على الصعيد السياسي قلب مشاكل الشرق الأوسط ولا شك أن حلها سيلقي بظله على المنطقة كلها.

* يجب بناء عشر مناطق صناعية تجارية على طول الحدود بين إسرائيل والضفة والتي ستسمح بتطور صناعات تكنولوجيا عليا.

* ستصبح القدس ذات معايير ونظام حكم أمني جديد عندما ستتمكن الأمم المتحدة من نشر قوات حفظ السلام في المناطق الحساسة للشعبين.

* السلام لن يسود الهضبة دون انسحاب إسرائيلي كامل من الهضبة الإستراتيجية التي احتلت عام 67 والتي تسيطر على الشمال الإسرائيلي كله.

إحلال السلام بالطرق الحديثة
وسلام البحر المتوسط

يبدو العالم مبنياً اليوم في صورة رقاع من منظومة علاقات ديناميكية. وهذه الرقاع تخلق صورة مركبة من التناقضات: مستويات متغيرة من السلام والنزاع، دمج مناطق وفصل أخرى، عولمة وسيادة، غنى وفقر، تقدم وجمود، أمل ويأس.

ويمكننا القول أن قلة قليلة جداً من الدول لم تعش حالة التهديد القومي والدولي من الإرهاب، ولم ينجح أي مجتمع في حسم الإرهاب بصورة مطلقة، ولا التهديد بنشر الأسلحة النووية، والدول العظمى عاجزة عن فرض السلام والأمن، في حين أن جهات أضعف في المجتمع الدولي تعرض التناغم العالمي للخطر.

ومثلما أشرنا في الفصول الأولى، فإننا في حاجة وبصورة عاجلة إلى إستراتيجية سلام عصرية كي تعكس الواقع الحالي وتحديات المستقبل، وقد تم التطرق بالتفصيل إلى مركبات السلام العصري وصور تطبيقه.

بيد أن ما يؤكد مدى صحة هذه النظرية من عدمه، هو واقع الحياة نفسها. وهناك عالم صغير يمكننا استخدامه لتقدير طبيعة السلام العصري، وهذا العالم هو منطقة البحر المتوسط، وهي التي تناضل من أجل الحفاظ على التوازن ما بين الحرب والسلام والثراء والفقر، والهجرة والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك، منطقة تهدد بالمساس بالنظام العالمي.

وعلى ضوء تجربتي في المنطقة، وإزاء النزاعات الذاتية والإقليمية المختلفة، وعلى رأسها تلك الدائرة في الشرق الأوسط، وفي الصحراء الغربية، وقبرص والبلقان وما تمخضت عنه من مشاكل هجرات ومشاكل اجتماعية واقتصادية أخرى، والتي تؤثر على جنوب أوروبا وعلى

منطقة المغرب العربي، اخترت حوض البحر الأبيض المتوسط كأنبوبة اختبار يمكنني بواسطتها تحليل السلام العصري.

إن الشرق الأوسط هو أحد أماكن انطلاقات الإسلام الأصولي الذي يفرض الإرهاب على الغرب، ويبدو أن القدر شاء أن تؤثر هذه المنطقة على السلام العالمي. وأنا أقترح سلام البحر المتوسط (PAX MEDITERRANEO) من أجل بلورة أفكار السلام العصري، وكي أثير نقاشاً حول الشكوك والضبابية التي قد تنجم عنه.

إن منطقة البحر الأبيض تخلق صورة انشطارية فهدوء المياه الزرقاء والرمال البيضاء تبدو شديدة التناقض مع النزاعات العرقية والفوضى المستشرية في شتى أنحاء العالم، وكي نقدر التنوع الثقافي والسياسي والأجناس، والتنوع الديني والتاريخي القائم في المنطقة، يجب أن نتفحص خارطة البحر المتوسط وأن نلاحظ أن هناك دولاً وجماعات تقوم فيه من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والتي تتواصل حتى الجزائر وتونس والمغرب وليبيا. جماعات من إسرائيل واليونان وتركيا والتي تستمر حتى مصر والأردن وسورية والسلطة.

إن اكتشاف العوامل الموحدة للمجتمعات الاثنين والعشرين المحيطة بالبحر الأبيض-والتي تشكل وعاء لبلورة مجتمع قادر في نهاية المطاف على العيش بسلام- يستحق بذل عناء إجراء أبحاث أعمق في هذه القضية.

ويتضح من النظرة الأولى أن أول العوامل التي توحد هذه المجتمعات هو الإيمان بالله الواحد. وحوض البحر الأبيض هو مهد اليهودية والمسيحية والإسلام، كما أن المدينة التي ترعرعت حول هذه الديانات أشاعت خيالاً ثقافياً في كل المنطقة والبحر الأبيض يعج بالثقافات والتاريخ، وهادئ بطبيعته ومشبع برائحة خاصة وهو مصدر إلهام وإبداع.

إن هذه الهوية والرغبة المشتركة في وقف الحرب وسفك الدماء يثير رؤيا للسلام الشامل في البحر الأبيض، ومنطقة البحر الأبيض تعتبر مصدراً للسلام والثقافة الغربية في كتب التاريخ.

لقد تلقت الفلسفة والثقافة والمجتمع والإنسانية-مثلما ندركها اليوم- وحيها من الفترات السابقة للقدس والإسكندرية وأثينا وروما.

لقد شجب (أجتون)- كاتب الملاحم اليونانية خلال الفترة (400-448) قبل الميلاد الميل الطبيعي للإنسان للنظر إلى الخلف، قائلاً:"حتى الله لا يستطيع تغيير الماضي".

وبناء على نفس التفكير الفكري زعم الفيلسوف اليوناني أرسطو-322-384 قبل الميلاد-أن أفضل تعبير عن المعايير الأخلاقية يتطلب قوة سياسية كبيرة، إن الإنسان هو حيوان سياسي، أي ذو طموح لبلورة مستقبله.

وجذور السلام العصري مغروسة في البحر الأبيض في العصر القديم، ويتم تحريكه على أيدي تلك المبادئ الانشطارية محلياً وعالمياً: وأهم المعايير الأخلاقية هي المصالحة ومنح الاحترام للشخصيات المحلية مع استغلال الفرص العالمية.

لقد كان ديوجنس (323-412) قبل الميلاد هو من أطلق هذه الفكرة وقد أيدت أفكاره المتعلقة بطبيعة الإنسان نظرية العالمية حيث قال:" أنا مواطن العالم، هذا في الوقت الذي نمت فيه مدن في اليونان العتيقة.

إن الفكرة المركزية الضبابية المشتركة لجميع التطلعات ووجهات النظر العالمية، هي فكرة أن جميع بني البشر بغض النظر عن الفارق في الجنس والدين والأصل والانتماء السياسي مرتبطين بمجتمع واحد-أو بمقدورهم الارتباط- وينبغي تطوير هذا المجتمع.

ومثلما حدث في اليونان القديمة، عندما تطورت مدينة إلى دولة، فإن بمقدور مجتمع البحر المتوسط والذي يعتبر عالمياً ومحلياً في نفس الوقت، تقديم خلفية رائعة متكاملة لإنجاز السلام العصري، فالمنطقة تفاخر بتاريخ ثري، وبفلسفة مركبة، وهوية مشتركة وبرغبة عالمية لإنهاء الحروب، لذا فإنه يشكل أرضاً خصبة يمكن تطوير الأفكار الجديدة للتعايش السلمي والسلام الشامل والمنظم عليها، بحيث تتجاوز منطقة الشرق الأوسط المقلصة مقارنة بمنطقة البحر

الأبيض. وحال افتتاح مسيرة السلام يجب الإعلان عن الأفكار والأهداف الإقليمية الواسعة للسلام الدائم، ويجب على هذا الإعلام أن يعكس اتفاقاً حول عدة قضايا مبدئية يجب على اللاعبين الإقليميين الشروع بها: قضايا يتم تنسيقها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتي تعتبر الدول الجنوبية فيه جزءاً من الشرق الأوسط.

إن هدف سلام البحر المتوسط هو تطوير هوية بحر أبيض مشتركة قادرة على منح كل دولة إحساساً بالانتماء إلى المنطقة الأكبر، وتستخدم كأساس لإحلال السلام العصري.

وتحتل القضية الإسرائيلية الفلسطينية على الصعيد السياسي قلب مشاكل الشرق الأوسط، ولا شك أن حلها سيلقي بظله على المنطقة كلها.

ويعتبر فوز حركة حماس في الانتخابات البرلمانية بالنسبة للفلسطينيين بمثابة زيادة الطين بلة، بيد أنه لا يعتبر عقبة لا يمكن التغلب عليها.

يجب على إسرائيل أن تعمل بكل الوسائل- بما فيها بالقوة- من أجل القضاء على الإرهاب، والتحاور مع أبو مازن -رئيس السلطة- والذي لديه الصلاحية التي تخوله إجراء المفاوضات السياسية، ويبدو أنه يحظى أيضاً بالتأييد من قبل حركة حماس.

إن من مصلحة إسرائيل ممارسة ضغوط على حماس لدفعها إلى الاعتدال ففوز هذه الحركة لا يرجع إلى تأييدها للإرهاب ورفضها للتفاوض، بل لأسباب تتعلق بفساد السلطة الفلسطينية وحركة فتح.

فالجماهير المؤيدة لحماس ستبقى جزءاً من المجتمع الفلسطيني وبواسطة أبو مازن ينبغي دفع زعماء حماس أو قسم منهم تحت مظلة السلام.

بيان الشرق الأوسط-رؤيا سلام:

1-حل النزاعات ورفض جميع صور العنف على أمل التوصل إلى السلام العادل في كل المنطقة، سلام يسهم في تشجيع التعاون، وينمي هوية ومستقبل مشتركين. وسيتم إنهاء النزاعات

عبر الأساليب الدبلوماسية الخلاقة القائمة على المساواة وانتهاء الجدل حول الحدود وفقاً وبما يتلاءم والحلول الدولية، وعلى الترتيبات الأمنية ووفقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام.

2-الالتزام بمبادئ السلام والتعددية (الحزبية) وسلطة القانون، وحقوق الإنسان، والتساوي في الفرص والتطوير، والسلامة الإقليمية، والديمغرافية وحق تقرير المصير مع توطيد العلاقات بين الجماعات المختلفة.

3-بناء علاقات دبلوماسية وثقافية وتجارية كاملة بين جميع دول البحر المتوسط، مع فحص إمكانية إقامة علاقات فدرالية بين قسم من الدول.

4-خلق مسؤولية مشتركة للحفاظ على البيئة في المنطقة من أجل تحسين مستوى الحياة للأجيال الحالية والأجيال القادمة، ولضمان بقاء البحر الأبيض ككنوز طبيعية وكموارد طبيعية مشتركة نظيفاً من التلوث.

5-حل جميع المشاكل بطرق وأساليب بعيدة عن العنف مع استخدام الدبلوماسية الخلاقة، وفقاً للمصالح المشتركة الآنية والمستقبلية.

6-تشكيل حلف ضد أي نوع من أنواع العنف والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتحسين الترتيبات الأمنية من أجل خلق "شراكة بحر أبيض من أجل السلام".

7-استغلال الفرص التي تتيحها العولمة، ويضم هذا البند: عمليات الترميم والتأهيل فيما بعد النزاع، تعزيز التعاون والاندماج الإقليمي، بناء جسر ليقرب بين الفوارق الاقتصادية داخل الحدود الإقليمية وخارجها عبر تقديم المساعدة في العبور الحر للأشخاص والبضائع وعبر تطوير البنى التحتية والخدمات المشتركة للمياه- بما فيها القنوات والاتصالات والكهرباء، والمواصلات والسياحة والتكنولوجيا الدقيقة، وإدارة الإنتاج المشترك وتعمير الصحاري، وبناء آلية مالية إقليمية، وإقامة مناطق تجارة حرة، سواء أكان ذلك بصورة ذاتية أو بإشراك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

8-خلق إطار شامل لبناء السلام في البحر الأبيض يقوم على التعاون والحوار في قضايا المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على جميع المستويات، بما فيها إقامة تعاون سلمي مع حلف الناتو-على غرار النموذج الأوروبي الشرقي.

9-تطوير تعاون موزع-عولمة محلية-عبر بلورة شبكة مدن في المنطقة تعمل بصورة تعاونية لحل القضايا الاجتماعية الاقتصادية والثقافية عبر تدخل السلطات المحلية والشركات المدنية.

10-تطوير التفاهم والاحترام المتبادل، وإحساس بالعدالة والمساواة عبر الأخذ بعين الاعتبار فوارق الحجم في التعداد السكاني ومستويات التطوير والثراء الهائل لتنوع الثقافات بين المجتمعات، مع الحرص على تحسين ثقافة السلام والتبادل الثقافي والحوار بين الأديان بغية خلق بيئة سلام في المنطقة.

11-التركيز على تعزيز ودعم الشبيبة، والمساعدة في تنظيم المناسبات الخاصة بالشبيبة وتبادل الشبيبة.

12-التعاون مع المجتمع الدولي الذي يضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان والأمم المتحدة والبنك الدولي بغية تعزيز سلام البحر الأبيض من جميع مناحي التعاون، بما فيها بناء السلام، والسلام الموزع (العولمة المحلية) وتحسين بيئة السلام، والحفاظ على السلام والترتيبات الأمنية.

في أعقاب المفاوضات المضنية سيعالج بيان السلام في البحر الأبيض ترتيبات المساعدات لعملية إحلال السلام في مركز منطقة النزاعات والمناطق المحيطة بها. وينبغي إعلان بيان خلال "قمة السلام للبحر الأبيض" يشارك فيه جميع اللاعبين الإقليميين والدوليين".

وبصورة مماثلة، وبعد ما يمكن تسميته "مؤتمر مدريد الثاني"-مؤتمر مدريد الأول فتح مسيرة السلام في الشرق الأوسط عام 1991 مما أفضى في نهاية المطاف إلى مسيرة السلام في

اوسلو- بالإمكان أن ترى تقدماً على صعيد إحلال السلام في حل أخطر نزاع إقليمي في الشرق الأوسط.

سيعمل الإطار الإقليمي العام على دفع عملية حل النزاع في مناطق النزاع الأخرى في المنطقة إلى الأمام، مثل يوغسلافيا سابقاً، وقبرص والصحراء الغربية، إضافة إلى الأزمة الغامضة التي نشبت جراء تعميق الفوارق الاجتماعية الاقتصادية بين أوروبا وشمال أفريقيا، ومشاكل الهجرات التي برزت مؤخراً.

وسيقوم بيان البحر المتوسط الذي يشمل جميع عوامل السلام العصري بتوجيه عملية إحلال السلام. وسوف نسلط الأضواء على حل أخطر النزاعات في الشرق الأوسط.

1-حل النزاع، ورفض جميع صور العنف على أمل التوصل إلى سلام عادل في كل المنطقة، سلام يسهم في تشجيع التعاون وتنمية هوية ومستقبل مشتركين، وإنهاء النزاع يجب أن يتم عبر استخدام الدبلوماسية الخلاقة القائمة على المساواة ونهاية الجدل حول الحدود وفقاً للحلول الدولية والتسويات الأمنية، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

يجب على هذه المقدمة أن تؤثر على السلام التعاوني القائم على المساواة وعلى الاحترام المتبادل للهوية الوطنية، وضرورة التأثير على طابع السلام. وهذا يتطلب تشكيل طواقم مفاوضات ثنائية في الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين وبين إسرائيل وسورية، وبين إسرائيل ولبنان.

يجب على روحية المفاوضات أن تنعكس في الخطابات الافتتاحية كي تتيح للطرفين، وبشكل خاص لجان المفاوضات المشتركة، ترسيم إستراتيجية مشتركة للسلام العصري، وتأييد الاعتراف بحقوق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة.

وبالإمكان حل مشكلة الحدود على أساس قراري 242،338 الانسحاب الإسرائيلي من المناطق التي تم احتلالها عام 1967 الضفة الغربية وهضبة الجولان- وتبادل مناطق لإتاحة الفرصة لإقامة كتل استيطانية.

وستكون التسويات الأمنية التي من المفترض أنها ستؤثر على المجالات القضائية للمناطق القريبة من حدود 1967 ستكون مفتوحة للمفاوضات. إن اعتراف إسرائيل بهذه المشاكل ستمهد الطريق لتساهل العرب في القضايا ذات العلاقة بالسلام والأمن.

2-الالتزام بمبادئ السلام والديموقراطية والتعددية (الحزبية) وسلطة القانون، وحقوق الإنسان، والمساواة في الفرص والتطوير، والسلامة الإقليمية والديموغرافية وحق تقرير المصير مع توطيد العلاقات بين الجماهير المختلفة.

إن القضايا ذات العلاقة بحق تقرير المصير، والسلامة الإقليمية ستعزز مصطلح حدود السلام بين الجماهير الإسرائيلية وجاراتها العربيات، أما فيما يتعلق بالقضايا الخلافية المتعلقة بالقدس والكتل الاستيطانية الكبيرة، فيجب التفاوض بصورة دبلوماسية خلاقة.

أما فيما يتعلق بالتعددية الحزبية وحقوق الإنسان، فقد تعهدت الولايات المتحدة أن تكون هذه المصطلحات أكثر حسماً وتحظى بالأفضلية الأولى في الأجندة الدولية فهناك صلة واضحة بين الديموقراطية والسلام، بيد أن من المستحيل فرضهما على نظام بل يجب أن يتطورا من الأسفل إلى الأعلى.

وفي هذا الإطار يجب على دول البحر الأبيض التي ستشارك في إطار (مؤتمر مدريد الثاني) أن تلتزم بالتعددية السياسية والتأكيد على نشاطات أصحاب الوظائف في المجتمع المدني ومجموعات القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والخدمات الاجتماعية في كل ما يتعلق بمسيرة السلام في الشرق الأوسط.

وفي هذا الإطار، ينبغي أيضاً أن تشكل رابطة البحر المتوسط لحقوق الإنسان من أجل تحسين الحقوق المدنية والسياسية في المنطقة ومن أجل العمل مع المنظمات المحلية غير الحكومية لحقوق الإنسان والتي ستساعد في الحفاظ على حقوق الإنسان للمواطنين المحليين.

3-بناء علاقات دبلوماسية ثقافية وتجارية كاملة بين جميع دول البحر الأبيض، بما فيها فحص إمكانية إقامة علاقات فدرالية بين قسم من الدول.

وفي إطار تحديد رؤيا السلام الأوسع، والتي تشمل مبادئ ذات علاقة بالحدود الإقليمية وبدء المسيرة السلمية التعاونية، سيصبح بالإمكان إقامة علاقات رسمية بين الطرفين. ومن الجدير بالذكر أن مصر هي الدولة الوحيدة على ساحل البحر الأبيض التي تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

وإزاء تقدم (مسيرة مدريد الثانية) ومسيرة السلام الرسمية، سوف يصبح بمقدور إسرائيل في غضون هامش زمني قصير إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع سورية ولبنان والمغرب والجزائر وتونس وليبيا، وبمضي الزمن مع فلسطين المستقبلية.

وستتمثل العلاقات الدبلوماسية في البداية بتبادل الوفود، وفي نهاية المطاف، وفي أعقاب انتهاء المفاوضات حول القضايا الخلافية الحدودية، سيتم رفع التمثيل إلى مستوى السفراء. وسيكون هناك ممثليات إسرائيلية للمؤسسات التجارية والثقافية الإسرائيلية في دمشق ورام الله، وبيروت، والجزائر، وطرابلس. وبالمقابل سيكون هناك ممثلون عرب في تل أبيب حتى يتم حل مشكلة القدس.

سيتم تشكيل لجنة من الممثلين الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين لاستيضاح إمكانية التوصل إلى تسوية فدرالية اقتصادية تتضمن منطقة تجارة حرة بينهم وبين الفدرالية الاقتصادية التي ستقوم في نهاية المطاف بمشاركة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وستعمل اللجنة مع وزارات المالية المحلية للإشراف على التطبيق التدريجي لهذه التسوية.

4-خلق مسؤولية مشتركة للحفاظ على بيئة المنطقة بغية تحسين مستوى الحياة للأجيال الآنية والأجيال القادمة، ولضمان بقاء البحر المتوسط بوصفه كنزاً طبيعياً وموردأ طبيعياً مشتركاً نظيفاً من أي تلوث.

البحر الأبيض هو مركز المدن المحيطة به، والمسؤولية المشتركة عن البيئة ستؤكد على الهوية المشتركة في أكثر المستويات جذرية. إن الحفاظ على سواحل البحر الأبيض هي مصلحة مشتركة لجميع الدول القائمة على سواحله لذا، يتوجب على هذه الدول أن تتغلب معاً على الأخطار البيئية الكبيرة المحيطة بتلك السواحل.

تقوم اثنتان وعشرون دولة على طول سواحل البحر الأبيض البالغة ستة وأربعين ألف كيلومتر والبحر الأبيض يعتبر جسراً يربط ثلاث قارات كبيرة: أفريقيا، وآسيا وأوروبا، ويبلغ تعداد سكان الدول التي تعيش على سواحله 428 مليون نسمة-أي 7% من مجموع سكان العالم، وهي تنتج 13% من الناتج الوطني الخام العالمي.

ومن الجدير بالذكر أن أكثر من 50% من سكان تلك المدن يتركزون على طول الساحل. وأكثر من 30% من السياحة العالمية تتمحور حول هذه المنطقة. وتبلغ مساحة البحر الأبيض نفسه مليونين ونصف كيلومتر مربع أي حوالي 0.7% من مساحة بحار العالم.

ورغم صغر مساحة البحر الأبيض المائية مقارنة بمساحة البحار العالمية، إلا أن 20-30% من المواصلات البحرية تمر عبره أو تستخدم الموانيء المنتشرة على طول سواحله. ففي كل عام تنقل مائتا ألف سفينة تجارية 360 مليون طن من النفط في البحر الأبيض.

لذا، فإن هذا البحر يعاني من التلوث والعفونة وتتضرر السواحل أيضاً جراء البناء الزائد عن الحد وتتلوث من المصادر البرية والنقل البحري الثقيل والمكثف. مما يؤدي إلى تناقص الأحياء البحرية فيه.

ويتضرر البحر الأبيض أيضاً من قلة مياه الأمطار السنوية، ومن نقص المياه، ومن الافتقار إلى مساحات أراضٍ خصبة واسعة، ومن المناطق الصحراوية.

وموارد البحر الأبيض ليست موزعة بصورة متساوية في جميع المناطق، فالشواطئ الجنوبية والشرقية-التي تعتبر في أمس الحاجة إلى المياه- تعاني من نقص دائم في المياه. إن حوالي 80% من المناطق الفقيرة تعاني من التصحر كما أن ازدياد المناطق البلدية يؤدي إلى فقدان المزيد من الأراضي ذات النوعية الجيدة.

إن أكثر من نصف الخط الساحلي للبحر الأبيض تقوم فيه بلدان، وتبلغ نسبة المناطق المسكونة منه 65% ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة إلى 72% حتى عام 2025. والتوطين آنف الذكر يؤدي إلى شغل المزيد من الأراضي والتلوث والنفايات بصورة واسعة وفقدان مناطق النمو الطبيعية، والغابات، وكنتاج لذلك، تدمير أنواع حياة وزيادة الضغوط على موارد المياه.

أضف إلى ذلك، أن مصدر 80-85% من التلوث هو اليابسة، أي من التجمعات السكانية والبنى السياحية والزراعة هي مصدر آخر للتلوث نظراً لأن المبيدات والأسمدة تتسرب من الأراضي إلى الأنهار القريبة، وهناك ثمانون نهراً في الدول القائمة على ساحل البحر الأبيض تصب في البحر.

وهناك مشكلة أخرى تتمثل في انعدام وجود منشآت لتطهير المجاري بصورة كافية في العديد من دول البحر الأبيض. حيث أن 48% من المراكز السكنية حول حوض البحر الأبيض تفتقر إلى المنشآت المناسبة، لذا، فإنها تصب مجاريها في البحر.

لقد ازداد القلق خلال السنوات (1971-1975) تجاه تدهور وضع البحر الأبيض، وقد ازداد هذا القلق مما أدى إلى إطلاق صرخة من جميع أنحاء العالم للتعاون واتخاذ خطوات على هذا الصعيد. وقد وصلت هذه الصرخة إلى ذروتها، وتجسدت في صورة عقد تحالفات ومواثيق وتوقيعها من قبل الدول المحيطة بالبحر الأبيض في محاولة جماعية للسيطرة على المشاكل التي تطرقنا إليها آنفاً.

وقد جاء التوقيع الأول -بهذا الصدد- على ميثاق برشلونة عام1976- ميثاق حماية البيئة البحرية وسواحل البحر الأبيض- والتي وضعت نصب أعينها تنسيق التعاون الدولي لحماية البيئة البحرية وسواحل البحر.

وقد عالج الميثاق أربعة أنواع تلوث رئيسية: إلقاء نفايات من سفن وطائرات، والتلوث من السفن، التلوث نتاج للأبحاث الجارية على اليابسة وقاع البحر، والتلوث من مصادر اليابسة.

وفي تلك الآونة تم إعداد خطة العمل للبحر الأبيض وتشكيل وحدة التنسيق الخاصة بها. وقد شملت خطة العمل أربعة مركبات: برنامج منسق للأبحاث الرقابة، تبادل المعلومات وتقدير حالة التلوث، والتخطيط وتطوير وإدارة موارد حوض البحر، وميثاق إطار وملاحق فنية للحفاظ على البيئة، وتسويات مؤسساتية ومالية لتنفيذ البرامج.

وفي عام 1996 تم تعديل ميثاق برشلونة، والمصادقة عليه من قبل جميع الموقعين، وبناء عليه شكلت لجنة البحر الأبيض للتطوير الدائم بوصفها جهة استشارية لبرنامج العمل في البحر الأبيض ولخطة العمل البيئية على المدى القريب والبعيد، والتي تعتبر بمثابة إطار عمل لحماية بيئة البحر الأبيض عبر التعاون الأوروبي مع دول البحر الأبيض، والتي صودق عليها بالإجماع من قبل مؤتمر الوزراء الأوروبي للبحر الأبيض الذي عقد عام 1997 لمناقشة قضايا البيئة.

كانت القضايا التـي حظيـت بالأفضـلية الأولى في ذلـك المـؤتمر هـي: إدارة جماعيـة للميـاه، والنفايات والمنطقة الساحلية.

وإضافة إلى هذه الحلول، هناك حاجة لحلول أخرى والتي يمكن إشراك التعـاون الإقليمـي في جميع مناحي البيئة فيها.

إن التعاون في مجال المعلومات والخبرة في كل ما يتعلق بالأخطار البيئية وحلها، هو مسـألة حيوية لتطوير المنطقة وأيضاً للتعاون بين الجماعات التي تقطن على سواحل البحـر. لـذا، فـإن جمـع المعلومات ونشرها، وتبادل المعطيات والمعلومات هو مسألة حيوية للتطوير الاقتصـادي والتعـاون في المنطقة. إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتيح الفرصة للتعاون في المعرفة والمعلومات.

وهناك ضرورة لخلق تعاون نشـط بـين مـدن السـاحل والـدول القاطنـة عـلى سـاحل البحـر الأبيض- ليس فقط على صعيد التطوير على المدى البعيد، بل أيضاً بتشـجيع (السـياحة البيئيـة) وهـو المصطلح الذي يشمل إقامة علاقات بين مدن ذات إرث عالمي.

إن مثل هذا التعـاون يمكنـه أن يجسـد فكـرة احـتمال التحـول إلى مجتمـع إقليمـي موحـد ومتناغم.

إن نتائج العمل الاندماجي ستكون أفضل بكثير من إجمالي عمل كل دولة عـلى حـدى. هـذا هو الأساس الذي ستبدأ به الخطوات، وانطلاقاً منه ستتطور تلك الخطوات المشـتركة التاليـة، وهـدف جميع هذه الخطوات هو الوصول إلى حالة توازن وتطوير دائمة يتم خلالها الحفاظ على قيم المنطقة، وفتح آفاق جديدة لصالح سكانها.

وبمقدور التعاون بين الدول والمدن لصالح الكنوز الطبيعية المشتركة إثارة إحساس بالتعاطف وبشراكة المصير. ولن يقتصر عمل هذا التعاون فقط عـلى تحسـين المـوارد البيئيـة الإقليميـة وتحسـين الوضع السياحي، بل سيكون أيضاً بمثابة منح زخم للتعايش السلمي.

وكي نتمكن من إحراز هذه الأهداف يمكننا خلق وتجسيد مشروعات تشارك فيها المدن التالية:

- الشرق الأوسط: اللاذقية (سورية)، بيروت (لبنان) العقبة (الأردن)، أسدود (إسرائيل)، غزة (السلطة الفلسطينية) الإسكندرية (مصر).
- شمال أفريقيا: الجزائر (الجزائر) كازابلانكا (المغرب) تونس (تونس)، طرابلس (ليبيا).
- جنوب أوروبا: برشلونة (أسبانيا) مرسي (فرنسا)، نابولي (إيطاليا)، سلونيك (اليونان) ليماسول (قبرص) ولطه (مالطا) اسطنبول (تركيا).
- دول البلقان: سفليت (البانيا) موستر-وهي ليست مدينة ساحلية بيد أنها أكبر مدينة قريبة إلى الساحل (البوسنة هرتسوجوبينه) إيزوله (سلوفانيا) بار (مونتنجرو).

5-حل جميع الخلافات بعيداً عن العنف مع استخدام الدبلوماسية الخلاقة، وفقاً للمصالح المشتركة الآنية والمستقبلية

ينبغي إبقاء النزاعات وراءنا إلا أذا لم تحل بصورة منطقية، لأنها في هذه الحالة ستمهد الأرضية لنزاع جديد. إن المشاكل التي تظل قائمة سرعان ما تصبح رمزاً للنزاع القادم، ويتم التعامل معها بوصفها (تنازلات مؤلمة).

والدبلوماسية الخلاقة تحرص على الامتناع عن تقديم مثل هذه التنازلات وبالإمكان استخدام هذه الدبلوماسية لخدمة مصالح الطرفين، وإذا ما استخدمناها بالطرق الصحيحة فسوف تسهم في زخم السلام عبر إضافة محتوى جديد يرضي الطرفين وجماهيرهم الانتخابية الواسعة.

والدبلوماسية الخلاقة تمتنع عن استخدام الوسائل (الجراحية) لفصل الممتلكات والمناطق والمشاكل، وعوضاً عن ذلك، فإنها تلجأ لاستخدام الوسائل التي تدعو إلى التسوية والتي تولد إحساساً بإحراز إنجاز بل وحتى الشعور بالفخار في أوساط الجماعات.

وإذا ما تم إحراز سلام عصري في الشرق الأوسط ستكون هناك ضرورة لتطبيق الدبلوماسية الخلاقة على المشكلة الساخنة والتي تعتبر حجر العثرة على طريق الحدود الدائمة: الحدود الإسرائيلية الفلسطينية، بما فيها مشكلة القدس التي تعتبر شديدة الحساسية والحدود بين إسرائيل وسورية بما فيها هضبة الجولان التي تعتبر منطقة شديدة الأهمية على الصعيد الإستراتيجي وينبغي التفاوض على هذه القضايا بصورة خلاقة مع التركيز على المشاكل الاقتصادية والمشاريع المحتملة المشتركة والتي يمكنها أن تؤدي إلى إنضاج ثمار السلام في أوساط الشعبين.

وعوضاً عن ترسيم الحدود بين إسرائيل والضفة الغربية بحواجز من الباطون، وانتشار القوات وحقول الألغام، يجب بناء عشر مناطق صناعية تجارية على طول هذه الحدود، والتي ستسمح بتطور صناعات تكنولوجيا عليا ومتوسطة بتمويل من دول البحر الأبيض الثرية، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ويتم إقامة هذه المناطق الصناعية العشرة في مواقع إستراتيجية على طول الحدود: بالقرب من المدن الرئيسية في الضفة الغربية: جنين، طولكرم، قلقيلية، رام الله، وبيت لحم وفي منطقتين صناعيتين جنوب شرق الخليل، وفي قطاع غزة وفي معابر إيرز ورفح وكيسوفيم.

ويجب على الحدود أن تعكس-بصورة أو بأخرى-خطوط الهدنة لعام 1967 باستثناء الكتل الاستيطانية الإسرائيلية الأربعة: جوش عتصيون، معاليه ادوميم، منطقة اللطرون، ومنطقة الفي منشه، والتي تبلغ مساحتها 3% من الضفة الغربية، ويتم استبدال هذه المساحة التي تقوم عليها المستوطنات بتوسيع قطاع غزة بـ 169.2 كيلومتراً مربعاً داخل النقب على أن تستخدم هذه المساحة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين والذين سيتم احترام حقهم في العودة إلى وطنهم دولة فلسطين.

لا توجد مشكلة أشد حساسية من مشكلة القدس وهي المدينة التي تم احتلالها عبر التاريخ على أيدي العديد من الأمم، لكنها لم تحظ حتى الآن بحل سلمي بين الشعوب والأديان، والقدس متوجة برموز ومشاعر شديدة أكثر من أي مكان آخر في العالم.

وفي عام 1967 أصبحت القدس مدينة موحدة تحت صلاحية القضاء الإسرائيلي بيد أن المدينة منقسمة على نفسها على الصعيد السكاني والعاطفي، حيث يسكنها 465 الف يهودي و230 ألف فلسطيني. وتعتبر القدس بالنسبة لليهود في مكانة القلب، وقوة الجذب بالنسبة للدولة: دينياً وحضارياً وتاريخياً.

وبالنسبة للمسلمين فإن القدس مدينة مقدسة، وهي تعتبر أيضاً بمثابة رمز للنضال الوطني الفلسطيني. ترى ما الذي بمقدور الدبلوماسية الخلاقة أن تنجزه بمصطلحات سلام دائم؟؟ وإذا ما أخذنا ما تمثله القدس بالنسبة لسكانها، فسوف يمكننا القول أن المفاوضات بشأنها قد تتواصل إلى الأبد.

وعندما يراد تقسيم ذخر بهذه القيمة الغالية جداً، فإن الجهود التي تبذلها الدبلوماسية الخلاقة هي وحدها القادرة على تقديم الحلول الوحيدة.

وبالإمكان أن تتجسد الاقتراحات الخلاقة على ضوء أهمية هذه المدينة بالنسبة للشعبين في البنود التالية:

*أن تبقى القدس موحدة.

*أن تكون مدينة القدس ذات ثلاث صلاحيات قضائية:

1-يروشليم: وتكون عاصمة إسرائيل على أن تشمل جميع الأحياء اليهودية والأماكن المقدسة، بما فيها حائط البراق والأراضي الواقعة تحت المسجد الأقصى.

2-القدس: وتكون عاصمة فلسطين، وتشمل جميع الأحياء الفلسطينية والأماكن المقدسة للإسلام، بما فيها المناطق العلوية من المسجد الأقصى والمساجد.

JERUSALEM-3: وهي المناطق الواقعة شمال غرب المدينة والتي ستتمتع بصلاحيات قضائية مشتركة بين الأمم المتحدة وإسرائيل والفلسطينيين. وستعلن الأمم المتحدة عن القدس بوصفها عاصمة السلام العالمية، وتقوم بنقل ربع مؤسساتها إلى القدس بما فيها هيئة أركان قوات حفظ السلام، ومقر مؤقت للجمعية العمومية، ومقر مؤقت للسكرتير العام والذي يتوجب عليه أن يعقد جلسات خاصة سنوياً على الأقل بشأن القضايا المرتبطة بالسلام.

وتعمل منظمة اليونسكو على تحسين عملية التبادل الثقافي وتعدد الثقافات عبر منحها صلاحيات واضحة لتشجيع ثقافة السلام في العالم. وفي نفس الوقت يتم تحويل القدس إلى بؤرة حوار ديني كبير بين الأديان.

ويقوم مهندسون معروفون بالتخطيط لبناء المباني والمؤسسات، بحيث تصبح القدس مكاناً يناسب اسمه: مدينة السلام. وبهذه الصورة يربح سكان القدس وكل من يرتبط شعورياً وحسب بهذه المدينة.

لقد أعربت عن هذه الأفكار عام 2001 أمام الزعماء الإسرائيليين والسلطة الفلسطينية والأمم المتحدة، وقد كانت ردود الفعل القادمة من جميع الأطراف مشجعة فهذه الخطة ستحول القدس إلى ثاني أكبر مقر للأمم المتحدة ولمركز للسلام بصورة ترتبط بالاتفاق على المكانة الدائمة.

كما ستصبح القدس ذات معايير ونظام حكم أمني جديد، عندما ستتمكن الأمم المتحدة بموافقة الأطراف من نشر قوات حفظ السلام في المناطق الحساسة للشعبين. إن هذه الأفكار تجسد مقدرة الدبلوماسية الخلاقة على أن تصبح قوة محركة للسلام والأمن.

وهضبة الجولان أيضاً ستحتاج إلى حل تقدمه الدبلوماسية الخلاقة لكل من إسرائيل وسورية، إضافة إلى ترتيبات نزع أسلحة وأمن تكفل عدم شن هجمات مفاجئة من الهضبة. وقد

بات واضحاً أن السلام لن يسود الهضبة دون انسحاب إسرائيلي كامل من الهضبة الإستراتيجية التي تم احتلالها عام 1967 والتي تسيطر على الشمال الإسرائيلي كله.

وسيتم تحديد الحدود التي ستنسحب إليها إسرائيل عبر المفاوضات المكثفة نظراً لأن إسرائيل لن تسمح لسورية بموطئ قدم في بحيرة طبريا التي تعتبر المورد المائي الأساسي بالنسبة لإسرائيل.

وباللجوء إلى الدبلوماسية الخلاقة، يمكن تخفيض الضغوط خلال المفاوضات عبر تحويل الهضبة إلى منطقة سياحية منزوعة السلاح، والتي ستتحول إلى مركز سياحي بيئي وصحي تحت السيادة السورية باستخدام الموارد والخدمات الأسبانية والفرنسية والإيطالية.

وبمقدور السكان السوريين والسياح الإسرائيليين والعرب وغيرهم من جميع أنحاء العالم أن يتمتعوا بهذه المميزات.

ولا يقتصر المكسب في الجولان على تحويلها إلى مركز سياحي بل أيضاً كمركز لتسويق الصفقات السياحية الإقليمية المشتركة والتي تشمل آثاراً عالمية في سورية ولبنان وإسرائيل وفلسطين والأردن ومصر.

ومن الجدير بالذكر أن هناك ستة وعشرين موقعاً أثرياً عالمياً من هذا القبيل مسجلون في هيئة اليونسكو في الدول الستة التي أشرنا إليها آنفاً، هذا إضافة إلى مئات المواقع الأثرية الأخرى غير المسجلة.

ومن المتوقع أن تزداد السياحة في غالبية هذه الآثار. والمواقع الأثرية المذكورة هي:

- موف ومدينة الأموات-منطقة أهرام الجيزة وحتى DAHSHURIRO مصر.
- القاهرة الإسلامية (مصر).
- أبو منه (مصر).
- طيبة القديمة ومدينة أمواتها (مصر).

- المعالم والآثار النوبية بدءاً من أبو سنبل وحتى جزيرة فيله (مصر).
- سانتا كترينا (مصر).
- البتراء (الأردن).
- قصر عمره (الأردن).
- أم الرصاص (الأردن).
- المتسادا (إسرائيل).
- أريحا (السلطة الفلسطينية).
- القدس (إسرائيل).
- بيت لحم (السلطة الفلسطينية)
- عكا-البلدة القديمة (إسرائيل).
- دمشق-البلدة القديمة (سورية).
- أبو سره-البلدة القديمة (سورية).
- آثار تدمر (سورية).
- حلب-البلدة القديمة (سورية).
- أنجر (لبنان).
- بعلبك (لبنان).
- جبيل (لبنان).
- صور (لبنان).

إن السياحة التي تتجاوز الحدود تشكل طاقة قادرة على التحول إلى صناعة (إحلال السلام)، إن السياحة في مناطق ما بعد النزاع قادرة على خلق شبكة تتجاوز الحدود مثل: الطرقات، وخطوط السكة الحديدية، وخطوط بحرية وجوية.

وعبر السياحة المشتركة تكتسب المجتمعات المختلفة معرفة أكثر عمقاً حول الدولة المجاورة، وتطور تفاهماً بين الشعوب، وتتيح الفرصة أمام التبادل الثقافي، الأمر الذي يسهم في تقليص الآراء المتبادلة في السابق.

وفي نهاية المطاف، يمكن للتعاطف والتفاهم أن يقود الأمور نحو تخفيض حدة التوتر في المنطقة، والإسهام في السلام وتحسين اقتصاد ما بعد النزاع عبر إتاحة الفرصة لجلب ملايين السياح إلى المنطقة التي كانت زيارتها في السابق تحمل أخطاراً.

ويمكننا القول أن تيار السياحة يمكنه أن يزداد من مليون سائح سنوياً في الآونة الحالية إلى عشرة ملايين سائح. إنه نفس النوع من الدبلوماسية الخلاقة التي يمكنها أن تحول المشاكل الحدودية العميقة إلى جسور ترتبط ببعضها البعض لتشكل بؤرة جذب.

6-تشكيل ائتلاف ضد جميع أنواع العنف مع بلورة تعاون في النضال ضد الإرهاب وتحسين الترتيبات الأمنية من أجل خلق (شراكة بحر متوسط من أجل السلام).

يتوجب على دول البحر المتوسط التوقيع على ميثاق أمني يضمن عدم شن الحروب، والالتزام بالترتيبات في كل ما يتعلق بالمشاكل الخلافية، واتفاق أو حتى ميثاق للتعاون في مجال محاربة الإرهاب.

أضف إلى ذلك، أن الأهمية الإستراتيجية للمنطقة تجعل بمقدور الدول غير الأعضاء في حلف الناتو قادرة على بلورة (شراكة سلام) مع حلف الناتو، والتي ستعكس الشراكة القائمة مع دول أوروبا الشرقية.

وفي إطار الترتيبات الأمنية سيتم تشكيل قوة متعددة الجنسيات للحفاظ على السلام ولبناء سلام في البحر المتوسط، وستنتشر القوات في مناطق متفق عليها لأغراض الرقابة، وسيقوم مجلس الأمن الدولي بمنحها الصلاحيات اللازمة لذلك.

وسيتم نشر هذه القوات في الشرق الأوسط على طول الحدود الإسرائيلية الفلسطينية، والفلسطينية المصرية، والإسرائيلية السورية والإسرائيلية اللبنانية بغية الإشراف على الترتيبات الأمنية الثنائية، ولضمان نزع أسلحة فلسطين المستقبلية-باستثناء قوة الشرطة الداخلية-

وسيجري ضم قوات أمن إسرائيلية أردنية وفلسطينية إلى القوة متعددة الجنسيات للحفاظ على السلام ولبناء السلام في البحر الأبيض، والتي ستنتشر في غور الأردن وعلى طول نهر الأردن من الجانب الفلسطيني بغية تفعيل المعابر الحدودية بصورة مشتركة لفترة لا تقل عن ست سنوات، على أن يكون بالإمكان تمديدها بموافقة الطرفين.

وستقوم القوة متعددة الجنسيات بمهام أخرى لبناء السلام وسيستخدم غور الأردن كمركز لعمليات بناء السلام للقوة في مجال الزراعة والمياه. كما سيتم بناء مجمعات صناعية على الحدود الإسرائيلية الفلسطينية بمساعدة هذه القوة، وستنتشر القوة أيضاً في هضبة الجولان وعلى قمة جبل الشيخ وعلى طول حدود السلام الجديدة وعلى طول الحدود الإسرائيلية اللبنانية. أما باقي المنطقة فستكون منزوعة السلاح، وستنتشر قوات الجيش النظامي السوري على بعد كبير من الحدود للحيلولة دون شنها هجمات مفاجئة ضد إسرائيل. وسيتم اتخاذ ترتيبات معينة بالنسبة لانتشار الجيش الإسرائيلي للحيلولة دون شن إسرائيل هجمات معادية.

وفي لبنان سيتم نزع سلاح حزب الله وفقاً لقراري الأمم المتحدة رقم **1599، 1701** وستتدخل القوات متعددة الجنسيات في نشاطات بناء السلام في جنوب لبنان وستشرف على جميع الترتيبات الأمنية في المنطقة، وبشكل خاص في أعقاب الحرب الأخيرة.

ستقيم قيادة القوة الأولى مقرها في مكتب هيئة الأمم المتحدة في القدس، وستنشر القوات الخاصة، بموافقة الطرفين، في الأماكن المقدسة في المدينة وهدف الانتشار هو ضمان النظام العام وسوف يكون انتشاراً رمزياً بطبيعته-بالأسلحة الخفيفة فقط.

وستتضمن الترتيبات الأمنية الأخرى إنشاء لجنة لرقابة النيران، ويتوجب على كل الدول أن تعلن عن رؤيا تتمثل في بحر أبيض خال من الأسلحة النووية-باستثناء فرنسا- شريطة أن تكون إيران خالية من الأسلحة النووية، وذلك للحيلولة دون حدوث تهديد بالأسلحة غير التقليدية على أي طرف.

وبنفس الصورة يجب التأكيد على التعاون الإقليمي لمحاربة الإرهاب. ويجب على دول البحر الأبيض تأييد الحرب ضد الإرهاب، واعتقال الإرهابيين، وتفكيك بنى الإرهاب في دولهم، وتجميد التمويل الدولي للمنظمات الإرهابية التي تستخدم دول البحر الأبيض كمعبر لها. وبهذه الروحية سيتوجب على الزعماء الدينيين دعم تلك المبادرات وشجب استخدام الإرهاب.

هناك مصالح إستراتيجية للولايات المتحدة في البحر الأبيض وخصوصاً في الشرق الأوسط، ومن خلال خشيتها على استقرار المنطقة ستمسك بعصا القيادة عبر توليها مهام أمنية بوصفها زعيماً لحلف الناتو وستعمل على توجيه عملية بلورة الشراكة والتعاون من أجل السلام مع دول البحر الأبيض.

يجب على الولايات المتحدة أن تؤكد على الدور الإقليمي الذي تلعبه في علاقتها الدفاعية مع فلسطين-تعاون لمحاربة الإرهاب-ومع الأردن ومصر-تقديم مساعدات عسكرية، ومع سورية- تحول الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية.

وفي نفس الوقت يجب التأكيد على العلاقات الخاصة القائمة بين إسرائيل والولايات المتحدة، ومن الأفضل إبرام اتفاقية دفاع بين الطرفين على ضوء انسحاب إسرائيل من غالبية المناطق المحتلة، وعلى ضوء موقعها وسط الدول العربية، وستضمن هذه الاتفاقية موقع إسرائيل

كرأس حربة على الصعيد النوعي التكنولوجي والأمني وستساعدها في الانخراط في المنطقة ويجذر العلاقات القائمة والمستقبلية بين إسرائيل وأميركا.

وليس من الضروري أن تثير هذه الاتفاقية معارضة في أوساط جارات إسرائيل العربيات، وفي نفس الوقت سيضمن بقاء الولايات المتحدة وسيطاً مباشراً في المجال الدبلوماسي وعلى وجه الخصوص في المجال الاقتصادي الذي تستطيع فيه تقديم المساعدات التي يبدو العالم العربي في أمس الحاجة إليها.

يجب أن ترتبط التسويات الأمنية السلمية في البحر الأبيض بالنماذج السياسية العسكرية التي تسهم في توسيع حجم العوامل الأمنية، وذلك لضمان أنه وفي حالة حدوث أزمة سياسية لا تساور أية جهة فكرة اللجوء إلى العمل العسكري.

وفي هذه الحالة يجب أن يتسم الأمن بحوار دبلوماسي مصلحي، يحتل مركز التسويات الأمنية، والاستقرار والثقة بين الطرفين.

بمقدور شراكة البحر الأبيض آنفة الذكر من أجل السلام، وعلى ضوء نموذج اتفاقية أوروبا الشرقية، أن تخدم المصالح المذكورة أعلاه، ويمكن وصفها على النحو التالي:

1-يجب على حلف الناتو أن يوقع على خطة تعاون فردية مع كل دولة من دول البحر الأبيض غير الأعضاء في الحلف، ومع الدول التي لا توجد لديها برامج شراكة فردية مع الناتو، مثل إسرائيل وفلسطين، والأردن، مصر، لبنان، سورية، قبرص، صربيا، مونتنجرو، البوسنة، هرتسوجويينه، المغرب، ليبيا، تونس والجزائر وستتضمن الاتفاقية تعاوناً عسكرياً، وترتيبات للحفاظ على السلام، وإدارة أزمات وتخطيط اقتصاد الحرب، وحوار دبلوماسي عسكري، ورقابة في الدفاع القومي.

وستخضع الاتفاقية للرقابة البرلمانية من قبل الأمن العام وصناعة القرارات في كل ما يتعلق بالتهديدات المحتملة على الأمن، وعلى السلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي.

2-يوقع اعضاء الشراكة الجديدة على وثيقة إطار يلتزموا فيها بالقضايا التالية:

- الحفاظ على مجتمع تعددية سياسية.
- الحفاظ على مبادئ القضاء الدولي.
- الحفاظ على مبادئ مواثيق الأمم المتحدة.
- الحفاظ على مبادئ البيان العالمي بخصوص حقوق المواطن.
- الامتناع عن استخدام القوة.
- احترام الحدود القائمة والمعترف بها.
- تسوية الخلافات بالأساليب السلمية.
- الوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بنزع والرقابة على السلاح.

3-تقوم دول البحر الأبيض بتعيين ضباط ارتباط للناتو، على أن يقوموا بتشكيل لجنة توجيه وهيئة عمل للربط بين الشراكة الجديدة وبين الناتو. ويعملوا مع مجلس شمالي الأطلنطي التابع للناتو بغية تنسيق قضايا ترتبط ببرنامج الشراكة الفردي وسيقوم المجلس المذكور بمعالجة القضايا السياسية والأمنية كما سيتعاون في القضايا الاقتصادية ذات العلاقة بالأمن وبالمشاكل الاجتماعية والشؤون العلمية والبيئة وستعالج لجنة التوجيه أيضاً النشاطات المشتركة للحفاظ على السلام، وستعمل بمثابة هيئة استشارية وحوار في القضايا السياسية والنظرية المرتبطة بالتعاون.

وستقدم اللجنة تقارير بين الفينة والأخرى لمجلس شمال الأطلنطي ولوزراء خارجية الدول الأعضاء في "شراكة من أجل السلام".

4-يقيّم حلف الناتو مقدرة كل دولة من الدول المشاركة في المناورات والتدريبات والعمليات الدولية مع الحلفاء، عبر مسار تخطيط وتقدير.

5-سيتعاون الناتو والشراكة الجديدة في التدريبات المدنية والتدريبات في ساعات الطوارئ، وفي المساعدات الإنسانية وإدارة الكوارث، وفي قضايا علمية وبيئية، وقضايا عسكرية، بما فيها تحويل صناعات عسكرية إلى صناعات مدنية وإدارة الملاحة البحرية والجوية.

إن شراكة البحر المتوسط من أجل السلام تعكس أهداف السلام العصري وتحول قضايا أمنية إلى مصطلحات مدنية وسياسية. وبناء على ذلك فإنها تستعين بنقاشات مشتركة وحوار مفتوح لتجسيد الاستقرار، ولا تتركها لساحة المعركة.

إن شراكة البحر الأبيض من أجل السلام تؤكد على الكثير من مصطلحات السلام العصري: حوار مدني أمني، ديمقراطية القوات المسلحة الوطنية، رقابة على الميزانية، التأكيد على وظائف وزراء الخارجية في القضايا الأمنية، والتعاون العلمي والبيئي والإنساني في مجال الأمن.

وبناء عليه، فإن الأمن والدفاع يحظيان بمغزى سلام وتعاون وليس المفهوم التقليدي القائل باتخاذ الاستعدادات توطئة لخوض الحرب وفي إطار ذلك يمكننا أن نطرح الكثير من الحلول البناءة والتي ستحول السلام إلى دائم، فسورية وإسرائيل تستطيعان التمتع بحلول الحفاظ على السلام بواسطة هذه الشراكة، ويمكنهما التعاون في قضايا عسكرية بدءاً من الرقابة وحتى إجراء المناورات المشتركة وتبادل المعلومات العسكرية دون أية تنازلات.

أضف إلى ذلك أن الشراكة ستخلق تحالفاً إستراتيجياً مع الغرب والذي سيعمل على تحول الأمن إلى ديمقراطية وصورة مدنية.

لقد وقّعت حتى الآن أربع دول من دول البحر المتوسط الناتو على الخطة الفردية للشراكة معه: البانيا، سلوفانيا، مقدونيا ومالطا. لذا فإن بمقدور هذه الدول أن تعمل كهيئة عمليات لشراكة البحر المتوسط الجديدة.

7-استغلال الفرص التي تتيحها العولمة، ويضم هذا البند: الترميم في أعقاب النزاع، تعزيز التعاون والاندماج الإقليمي، بناء جسر لجسر الهوة الاقتصادية داخل الحدود القومية

وخارجها عبر تقديم مساعدات للعبور الحر للأشخاص والبضائع، وعبر تطوير بنى مشتركة للمياه-بما فيها القنوات، واتصالات، وكهرباء، ومواصلات، سياحة تكنولوجية حديثة وإدارة منتجات مشتركة، وتعمير الصحارى، وإقامة آلية مالية إقليمية، وإقامة مناطق تجارة حرة، سواء أكان ذلك بصورة ذاتية أو بإشراك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

سيسهم الاتفاق الاقتصادي للبحر الأبيض في إثارة الحوافز للمشاركة الشاملة في المسيرة السلمية. أن منطقة البحر المتوسط هي منطقة غير متجانسة ونمطية وهي تشمل: شمال مزدهر، جنوب نامٍ، ودولاً ذات اقتصاد لا زال يراوح بينهما، ونورد فيما يلي تفصيلاً لهذه الدول:

الجدول الأول: ناتج وطني خام للفرد بالدولار الأميركي

الدولة	الناتج الوطني الخام
قطاع غزة	$600
الضفة الغربية	$1.99
مصر	$3.900
سورية	$3.900
المغرب	$4.200
لبنان	$6.200
البوسنة هرتسوجوبينه	$6.800
تونس	$8.300
تركيا	$8.200
إسرائيل	$24.600
أسبانيا	%25.500
إيطاليا	$29.200
فرنسا	$29.900

مصدر: CIA-THE WORLD FACT BOOK,2006 معطيات منذ عام 2003

ينبغي تطوير اقتصاد إقليمي مع التشديد على الاقتصاد ما بعد النزاع وعلى الشرق الأوسط وكي نتمكن من تحريك مسيرة من هذا القبيل يجب العمل على تشكيل هيئة مانحة تديرها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي وجهات إقليمية أخرى. وسوية ستقوم هذه الجهات بترسيم الأهداف ومنهجية الاقتصاد الإقليمي وكذلك ترميم اقتصاد ما بعد النزاع وفقاً للبيان. ويتوجب أن تعالج عمليات الترميم بإعادة بناء البنى التي دمرتها الحرب، وتخطيط اقتصاد السلام بحيث يشمل قضايا اجتماعية وتؤكد على قضية محاربة البطالة، وتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وتتيح الفرصة لحرية الحركة التجارية والبشرية.

ومن الجدير بالذكر أن من بين دول البحر الأبيض الاثنتين والعشرين هناك سبع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي الأساس لتطوير اقتصاد المنطقة.

إن أفضل الأمثلة على النشاط الإقليمي الرامي لدفع الاقتصاد والبيئة إلى الأمام هو مشروع مياه، أو بكلمات أخرى: "إطار مشترك لإدارة موارد المياه المشتركة".

لقد أصبحت المياه، مثلها مثل الطاقة عاملاً مثيراً للنزاع السياسي بين الدول المتجاورة طيلة عشرات السنين، وعلى وجه الخصوص في المناطق التي تعاني من نقص المياه. ويعتبر حوض البحر الأبيض وبشكل خاص الشرق الأوسط بمثابة نموذج واضح لذلك.

ورغم ذلك يمكن للمياه أن تشكل أساساً للتسويات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية والجغرافية الدبلوماسية بين الدول. وكنتاج للواقع البيئي والسياسي، يجب أن نلحق بكل اتفاقية دبلوماسية بنداً يتعلق بجميع المناحي المرتبطة بالمياه.

إن التطوير التكنولوجي يتيح الفرصة لنا لإنتاج المياه المحلاة بكميات كبيرة وخصوصاً في الدول التي تقوم على سواحل البحار مثل دول البحر الأبيض وفقاً للضرورات الاقتصادية والقيود الاقتصادية للدولة.

وتختلف دول البحر الأبيض الواحدة عن الاخرى بيئياً واقتصادياً وسياسياً, وكذلك على صعيد الصناعات التكنولوجية ومستوى الحياة. وبمقدورنا توزيع المنطقة لأقسام غنية بالمياه والغابات ولمساحات قفراء وصحراوية.

والمياه بوصفها مورداً طبيعياً هي جزء لا يتجزأ من العديد من العوامل في الحياة مثل: الصحة، الزراعة، الاقتصاد، الكهرباء، الوقاية، منظومات التبريد، والترفيه والسياحة والصيد والمجاري.

ورغم ذلك، فإن كميات المياه محدودة لذا يجب التعامل معها كمادة أساسية. وتبلغ قيمة المتر المكعب الواحد من المياه المحلاة ستين سنتاً، بما فيها رأس المال والكهرباء والتشغيل.

وبناء عليه، بالإمكان إدارة النشاطات المائية في حوض البحر الأبيض في دوائر مختلفة وفقاً لظروف المنطقة. وهذه الدوائر مرتبطة الواحدة بالأخرى وسيكون من الضروري في نهاية المطاف الربط فيما بينها.

1-الدائرة الأولى: جميع دول البحر الأبيض.

2-الدائرة الثانية: دوائر إقليمية لمنطقة البلقان، والشرق الأوسط وأوروبا وشمال أفريقيا.

3-الدائرة الثالثة: موارد مياه كل دولة على حدى.

نشاطات الدائرة الأولى:

بالإمكان العمل في البداية على بلورة أساس معطيات مائية بغية تحسين التعاون بين دول البحر الأبيض في كل ما يتعلق بالقضية. وسيكون من الحيوي أن نعمل وفقاً لبنود المياه التي تمت صياغتها في مؤتمر برشلونة في كل ما يتعلق بالتلوث في البحر الأبيض. أضف إلى ذلك بمقدور المدن القائمة على ساحل البحر تبادل المعلومات والتعاون في النشاطات المتعلقة بتزويد المياه،

وتحلية المياه، والصحة، وتجهيزات تطهير المجاري ومدى جدوى ذلك للمستقبل الزراعي ولتقديم حلول لمشاكل كل نقص للمياه.

نشاطات الدائرة الثانية:

النشاطات الإقليمية للدائرة الثانية يمكنها أن تكون إستراتيجية أو اقتصادية. ويمكن لهذه النشاطات أن تشمل: إدارة الموارد المائية المشتركة- أنهار، مياه جوفية- أحواض تصريف وغيرها، وفقاً للمصالح ولظروف كل دولة، وبناء جهاز صناعة القرارات في كل ما يتعلق بالموارد المائية على أن تقوم هذه القرارات على تقديرات إستراتيجية واقتصادية ولتحليل مشروعات مشتركة.

نشاطات الدائرة الثالثة:

ستقوم هذه النشاطات على علاقات جوار وحدود مشتركة، وستكون المشروعات أكثر حسماً بسبب القرب وارتباط الطرفين اقتصادياً وجغرافياً بالموارد المتوفرة، ومثال على ذلك، بالإمكان أن ينشأ تعاون محتمل بين إسرائيل وجاراتها والذي يمكنه أن يتجسد باستخدام منابع شمال البحر الميت، وبإبعاد مياه المجاري، واستغلالها في القسم الغربي من الضفة الغربية، واستغلال مياه المجاري في القدس الشرقية وبربط قطاع غزة بعمليات تحلية المياه في عسقلان وبحفر قناة البحار- من البحر الأحمر إلى البحر الميت-وهو المشروع الذي سيتطلب تعاوناً بين إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية.

وهناك مثال آخر، يتمثل في استخدام إقليمي للطاقة الشمسية، لم يبق للعالم سوى أربعين سنة فقط لاستخدام الوقود التقليدي الحالي. وقد حدث انفراج في غضون السنوات القليلة الماضية في مجال أبحاث الطاقة الشمسية، والمعروفة باسم "تكنولوجية ضوء شمس مركز أو (CPV) CONCENTRATOR PHOTOVOLTAICS.

وتقوم الفكرة على أخذ خلايا شمسية صغيرة فعالة بشكل خاص وتركيز ضوء الشمس عليها بواسطة مرايا أو عدسات كبيرة. وتؤدي هذه العملية إلى توليد كهرباء من كل خلية شمسية بنسبة تساوي ألف ضعف مما لو تعرضت هذه الخلية للشمس مباشرة.

إن استخدام الخلايا الشمسية يخفض تكلفتها الفعلية لكل واط ألف مرة. لقد وصلت التكنولوجية الشمسية إلى المرحلة التي يمكن خلالها بناء محطات شمسية كبيرة بتكلفة صغيرة مثل محطات الطاقة التقليدية للوقود المستهلك.

بالإمكان تحويل أشعة الشمس إلى كهرباء رخيصة كي تستخدم بواسطتها الوحدات الإلكترونية، وبالإمكان استخدام هذا الأسلوب لاستخراج الهيدروجين من مياه البحر، حيث يكون الأكسجين في حقيقة الأمر (النفاية).

وبالإمكان استخدام الهيدروجين لتزويد محركات الشاحنات والسيارات، بل والطائرات بالوقود (والنفاية) هي بخار مياه نظيفة. وإذا كان بمقدور الدول استخراج وقود (هيدروجين) خال من التلوث بقوتها الذاتية من مياه بدرجة متدنية-لكل دولة إمكانية العثور على مياه من نوع ما- وإذا كان بمقدورها الحصول على المياه النظيفة عبر حرق الوقود، فإن الجدوى لن تكون فقط بيئية، بل أيضاً سياسية. إن استخدام مصادر وقود ذاتية بدلاً من الوقود المستورد سيقود إلى ترتيب أولويات جديدة تماماً وصحي لجميع الدول ذات العلاقة بالأمر.

الجدول الثاني: الحاجة لتحويل جميع دول البحر الأبيض إلى مستخدمات نشيطات للطاقة الشمسية

الدولة	مساحة برية بالكيلومتر	تعداد السكان (2005)	نسبة الزيادة في المائة لعام 2005	توليد كهرباء 2002 بمليارات الكيلو واط/ساعة	إنتاج مطلوب للفرد 2002 كيلو واط/ الساعة
أسبانيا	504.782	40.341.462	0.15	229	5702
فرنسا	547.030	60.656.178	0.37	528.6	8812
إيطاليا	301.230	58.103.033	0.07	261.6	4512
سلوفانيا	20.273	2.011.070	-0.03	12.49	6205
كرواتيا	56.542	4.495.904	-0.02	12.51	2781
بوسنة هرتسوجونيه	51.129	4.025.476	0.44	10.04	2527
صربيا مونتنجيرو	102.350	10.829.175	0.03	31.64	2924
البانيا	28.748	3.563.112	0.52	5.68	1619
اليونان	131.940	10.668.354	0.19	47.42	4470
تركيا	780.580	69.660.559	1.20	139.7	2079
قبرص	9.250	780.133	0.54	4.0	5211
سورية	185.180	18.448.752	2.34	29.15	1522
لبنان	10.400	3.826.883	1.26	8.066	2190
إسرائيل	20.770	6.276.883	1.20	42.67	7049
قطاع غزة	360	1.376.289	3.77	0	0
الضفة الغربية	5.860	2.385.615	3.13	0	0
الأردن	92.300	5.759.732	2.56	7.307	1371
مصر	1.001.450	77.505.756	1.78	81.27	1107
ليبيا	1.759.540	5.765.563	2.33	20.89	3889
تونس	163.610	10.074.951	0.99	10.72	1096
الجزائر	2.381.740	32.531.853	1.22	25.76	822
المغرب	446.550	32.725.847	1.57	13.91	446

*المعطيات مأخوذة من معطيات إحصائية حول حوض البحر الأبيض عام 2005 البروفيسور ديفيد بيمن مدير المركز القومي للطاقة الشمسية التابعة لجامعة بن جوريون.

يتضح من الجدول الثاني أن التعداد الشامل لعام 2005 لسكان الدول القائمة حول حوض البحر المتوسط هو 462 مليون نسمة. وبمقدور محطة طاقة شمسية كبيرة على مساحة 150كم×150كم في الصحراء المغربية أن تزود جميع سكان حوض البحر المتوسط بالطاقة الكهربائية، بمستوى يربو على ثمانية آلاف كيلو/واط ساعة للفرد سنوياً.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الكمية تساوي الكمية المطلوبة للفرد في فرنسا، بيد أن طرح مثل هذه الخطة يتطلب أن نتخذ قرارات حول التعاون والاستثمار.

8- بلورة إطار عام لبناء السلام في البحر الأبيض يقوم على التعاون والحوار بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على جميع المستويات.

التعاون الإقليمي وتطوير إطار شمولي سيؤديان إلى تمهيد الأرضية للنشاطات الخاصة ببناء السلام، وتنفيذ مشروعات مشتركة في أوساط المجتمعات التي تعاني من النزاعات وفي أوساط مجتمعات كانت متنازعة في السابق، وإضافة إلى هذا الإطار يجب بذل جهود حثيثة لتنفيذ نشاطات بناء السلام والتي ستساعد في زيادة ثمار السلام، وفي إطار محاولة تحسين شروط الحياة يجب التركيز على قضايا التغذية والصحة.

إن إطعام الأولاد هو عامل لا يتجزأ عن عملية إحلال السلام في أوساط ما بعد النزاع والتي يوجد فيها الكثير من الأولاد الذين لم تتجاوز أعمارهم ست سنوات يعانون من سوء التغذية. إن التعاون بين الجماعات الدولية وبين النشاطات المحلية لبناء السلام قادر على تزويد هؤلاء الأولاد بالفيتامينات التي يحتاجونها، فالسلام يصب في مصلحة الحياة ويعمل على تحسين مستوى المعيشة، ومن ثم فإن ضمان الغذاء للأولاد الذين فيهم مستقبل المجتمع يمس جوهر السلام.

إن تنمية التعايش السلمي يتوجب توفير نشاطات أخرى لبناء السلام، وللتأثير على الأحاسيس وعلى العقول في المجتمعات على جانبي المتراس. وينبغي العمل على تجنيد الصناعات التي خلقت قريتنا العالمية من أجل هذا الغرض، مثل: تكنولوجية المعلومات والرياضة والرفاه وتكنولوجية المعلومات قادرة على تحسين الفعالية والرقابة والوصول إلى النشاطات الخاصة ببناء السلام، فعلى سبيل المثال بالإمكان بناء مدخل جيد لسلام البحر الأبيض بالتعاون مع شراكة البحر الأبيض الأوروبية كي نستطيع توفير صورة اندماجية للمجموعات المهنية والمبادرات المختلفة لبناء السلام الإقليمي.

وهناك نموذج آخر لاستخدام تكنولوجية المعلومات يتمثل في إدخال آلية مشتركة من أجل الدول ما بعد النزاع كي تبادر إلى طرح مشروعات في قضايا التجارة بحيث يصبح بالإمكان استغلال المعلومات ومزايا اللغة التي يطرحها كل طرف.

إن طرح مشروعات لبناء السلام في مجال الرفاه والفنون يمكنه أن يتم من قبل بين الخلافات مثل استوديوهات التسجيل والأفلام ومدارس الفنون. إن المشروعات المشتركة في هذا المجال قادرة على خلق لغة مشتركة بين الأعداء السابقين.

وبصورة مماثلة يمكن بناء أو ترميم ملاعب كرة قدم وملاعب كرة سلة واستخدامها للتدريبات، إن هذه النشاطات الخاصة ببناء السلام تشكل تحدياً صعباً، بيد أن الجهد الذي سيبذل في سبيلها يستحق العناء.

وبمقدور حوض البحر الأبيض أن يعتبر كقاعدة فعالة في سبيل هذه النشاطات، مثل المنافسات الإقليمية ومواسم التدريبات التي تستمر عاماً كاملاً وبمرور الزمن بالإمكان إقامة نشاطات رياضية وتوجيهها لصالح السلام عبر إقامة لجنة أولمبية بحرمتوسطية، فالإعلان عن أولمبيات تل أبيب غزة لعام 2020 يمكنه أن يستخدم وسيلة هامة لبناء السلام في الشرق الأوسط.

أضف إلى ذلك أن التقارب بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية يتطلب تعاوناً في القضايا الصحية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية، وهذا التعاون يعتبر إجبارياً وحتمياً ويجب تشجيعه بواسطة إقامة تصور عملي لبناء السلام يتم طرحه من قبل اللجنة المشتركة لبناء السلام.

وإذا ما نقلنا القضية الهامة جداً والمتمثلة في الصحة ومستوى الحياة إلى البيئة الإسرائيلية الفلسطينية، فسوف يتوجب إتاحة الفرصة للأولاد الفلسطينيين للوصول إلى الخدمات الصحية الإسرائيلية، على أن يتم تمويل هذه الخدمات من قبل جهاز يوفره المجتمع الدولي.

وفي نفس الوقت بمقدور الأطباء الفلسطينيين اجتياز مرحلة تأهيل مع نظرائهم الإسرائيليين، على أن تترابط المستشفيات الإسرائيلية والفلسطينية فيما بينها بواسطة جهاز إدارة طبي يتيح حرية الوصول إلى المعلومات في كل ما يتعلق بالتشخيص وأساليب العلاج والطب الجراحي. ويجب توسيع هذه الصورة الطبية الاندماجية إلى مؤسسات التطوير في كليات الطب في الجامعات المختلفة.

وينبغي أيضاً توسيع المشروعات المشتركة بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى الحقل الزراعي مع التعاون في إدارة المنتجات المشتركة وإدارة منظومات الري العصرية وتطوير نصف بلدي، كما أن بالإمكان توسيع الفرص التجارية في هذا المجال مع أوروبا وآسيا وأميركا الشمالية ودول الخليج بواسطة تسويق مشترك.

ويجب القيام بتعاون أقل من ذلك بين إسرائيل والأردن ولبنان وسورية، وخصوصاً في المنطقة الحدودية ومن بين هذه النماذج من التعاون تطوير دفيئات زراعية في غور الأردن وجنوب لبنان وتطوير منتجات زراعية جديدة في هضبة الجولان وشمال الجليل.

إن الكثير من النزاعات في منطقتنا والعالم يجري إثارتها على أيدي رجال الدين، ورجال الدين بصورة عامة هم محافظون وورعون، وهم يثيرون المشاكل نظراً لأن السلام يؤدي إلى

انفتاح (خطر) وإباحية وتأييد للغرب، لذا فمن المهم المبادرة إلى طرح حوار بين الأديان الثلاثة الموحدة، وربما من الأفضل أن يجري ذلك بمبادرة من الفاتيكان.

إن المواجهات الأخطر-حسب رأيي-تتمثل في الصدام الحضاري، الصدام بين المدنيات، وخصوصاً بين الإسلام والغرب. فهناك جهل كبير بين الجانبين وانعدام الاحترام من قبل كل طرف لحضارة الآخر.

فالغرب يعتبر الإسلام حضارة عنيفة، في حين أن الإسلام يرى في الغرب حضارة استغلال وإباحة وكفر، لذا من الأهمية بمكان إجراء حوار بين الحضارات وتحسين مكانة مصطلح الثقافات المتعددة. ولا شك أن هذا الجانب هو من الجوانب الهامة في عملية السلام في العالم والمنطقة.

9-تطوير تعاون موزع عبر بلورة شبكة مدن في المنطقة على أن تعمل معاً في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عبر مشاركة السلطات المحلية والمجتمعات المدنية.

وبالإمكان إنجاز السلام الموزع في دول البحر الأبيض عبر بلورة شبكة مدن على طول السواحل على أن تعمل معاً لخلق اعتماد متبادل على بعضها البعض وتعاطف مشترك وعلى وجه الخصوص في مناطق النزاع وما بعد النزاع.

إن السلام الموزع يتيح الفرصة أمام التوزيع العادل لثمار السلام في أوساط جميع طبقات المجتمع، وفي إطار ذلك سيعلن المجتمع الدولي في إطار مؤتمر مدريد الثاني وقمة الدول الصناعية الثمانية، عن تأييدها لمسيرة السلام الموزع القائم على توزيع عملية التحويل إلى مدن.

سيجتمع رؤساء الدول الصناعية الثمانية مع رؤساء البلديات الخمس عشرة الكبرى في العالم للتباحث في إمكانية التوزيع الدائم، وتحويل العولمة لمحلية، أو بمعنى آخر القيام بعملية عولمة محلية، وستفضي النقاشات إلى انتخاب حر للسلطات المحلية، كما أنها ستشجع القيام بنشاطات متشعبة من قبل المجتمعات المدنية المحلية والمؤسسات الأكاديمية ومجموعات من القطاع الخاص.

صادق البنك من جديد في مذكرة التفاهم التي تم توقيعها في أيار 2005 بين البنك العالمي وهيئة العولمة المحلية على التزامه بمواصلة الدعم الذي يقدمه لنشاطات الهيئة المذكورة، وقد تجسد هذا الدعم في صورة دعم مالي ولوجستيكي، وبالتوجيه وفي دعم برلمان الشبيبة العالمي المحلي -GYP GLOCAL YOUTH PARLIAMENT والذي يساعد في إشراك أعضاء برلمان الشبيبة العالمية المحلية في لقاءات الشبيبة وبرامج الشبيبة التابعة للبنك الدولي، والبرنامج الدبلوماسي البلدي الذي يطور ويجسد مبادرات موزعة بين المدن من أجل تحسين علاقات التعاون من أجل التطوير وبناء السلام وأيضاً في مراكز الأولاد التي بنيت في إطار خطة (نحن المستقبل) WAF-WE ARETHE FUTURE وعلى وجه الخصوص في أفريقيا والشرق الأوسط، وفي هذا الإطار وإضافة إلى مساهمة المجتمع الدولي سنجري بحثاً على منطقة البحر الأبيض والشرق الأوسط، والعلاقة الإسرائيلية الفلسطينية. إن السلام الموزع في الشرق الأوسط يجب أن يقوم على النموذج الأوروبي في البحر المتوسط.

فبواسطة هذا النموذج ستعمل المدن سوية لبناء عبر التمدّن الآخذ في الزيادة، وبالإمكان خلق نموذج بحر متوسط تحت اسم "بوابة المدينة" CITY GATE بحيث يستطيع رؤساء البلديات والمدن عبره تبادل أساليب العمل الأفضل فيما بينهم والمساعدة في مجال التعاون الاقتصادي والفني، بما فيها الشراء المشترك والذي يمكنه أن يحسن المقدرة الشرائية للمدينة.

إن الصورة الطبيعية في الشرق الأوسط لتحسين العلاقات بين المدن، يمكنها أن تتجسد بواسطة السياحة القائمة على الحضارة والإرث، وتشتمل قائمة اليونسكو واحد وعشرين موقعاً سياحياً من هذا القبيل في مصر وفلسطين وإسرائيل والأردن وسورية ولبنان.

ويوجد في هذه الدول والأماكن حضارة شرق أوسطية وبحر متوسط مشترك، بيد أن الفوارق الحضارية بين الأماكن المختلفة تبرز الاختلاف الكبير القائم بين المجتمعات وبالإمكان

استخدام التعاون الحضاري بحيث تتغلب الفوارق الجغرافية والسياسية والثقافية على الحدود السياسية.

إن مثل هذا التعاون يتطلب إقامة وكالات سياحية محلية-وبنى إسكان ومواصلات- كي تتمكن من العمل معاً وتنظيم جولات سياحية أثرية لاكتساب معرفة وفهم عن الحضارات المختلفة وتاريخ الدول المشترك، ويتم تسويق هذه الجولات للسياح الأميركيين والأوروبيين والآسيويين.

ونورد فيما يلي أهدافاً فورية أخرى قادرة مجدية في حالة التعاون بين المدن:

*تعاون إقليمي: إن الهدف يتمثل في تعزيز التعاون بين صانعي السياسات في مجال الثقافة في أوساط السلطات المحلية والمسؤولين عن التراث والسياحة بغية ترجمة فهم ضرورة النشاطات المشتركة إلى سياسات ونشاطات حثيثة.

إن التعاون مع المؤسسات الإقليمية وخصوصاً مع وزارات السياحة في دول الشرق الأوسط سيتيح الفرصة لتوسيع التعاون في مجالات أخرى.

*الشرق الأوسط كهدف سياحي: عبر التعاون من هذا القبيل يجب التأكيد على صورة الشرق الأوسط كهدف آمن وهادئ في جميع المجالات، وذلك بالقيام بحملات لزيادة حجم المشتريات، ومن ثم تشجيع مخططات متعددة الأهداف.

وعلى صعيد الوضع الإسرائيلي الفلسطيني، يجب أن تكون عملية إحلال السلام الموزع أكثر الأساليب التي يجب تبنيها. حيث سيتم اختيار شبكات المدن وفقاً لتقاربها المكاني ولطابعها ولمساهمتها المحتملة في مسيرة السلام التعاوني. وستقوم مدن بحر أبيض خارج الشرق الأوسط بإكمال مثلث السلام، وبالمساعدة في التعاون، ومثلثات هذه المدن يمكنها أن تكون:

*غزة-سديروت-روما.

*خانيونس-أشدود-مرسي.

*نابلس-ريشون لتسيون-برشلونه.

*أريحا-قيصرية-أثينا.
*رام الله-تل أبيب-ليون.
*طولكرم-نتانيا-أسطنبول.
*قلقيلية-كفار سابا-نابولي.
*جنين-العفولة-بيلباو.
*بيت لحم-بئر السبع-بلرمو.

إن مثلث هذه المدن سيعتبر أساساً لمصادر المساعدة للجماعات المحلية لتمكينها من بناء سلام بين المدن. وسيبدأ التعاون التبادلي الثقافي ومهام خاصة ذات علاقة للإدارة البلدية. وسيقيم رؤساء المدن علاقات تبادلية مباشرة الواحدة مع الأخرى، وسيشجع كل منهم موظفيه والشركات المدنية المحلية على العمل معاً في مجال التجارة والسياحة والثقافة وبرامج الشبيبة والتخطيط الحضري، والبيئة والمزج بين المدينة والقرية.

أما المدينة الثالثة في المثلثات المذكورة فستستضيف ممثلين من مدينتي ما بعد النزاع لتوجيههم في المجالات التي يتخصصون فيها.

10-تطوير تفاهم واحترام متبادل، وإحساس بالمسؤولية والعدل من خلال الأخذ بعين الاعتبار لفوارق الحجم والسكان ومستويات التطوير والثراء الكبير للتنوع الحضاري بين الجماعات، مع العمل على تحسين ثقافة السلام والتبادل الثقافي والحوار الديني بغية خلق بيئة سلام في المنطقة.

إن الأجواء التي تخلقها المسيرة السلمية سواء في مركز النزاع أو في المناطق الأبعد هي حاسمة بالنسبة لهذه المسيرة. وينبغي أن تعكس طابع الحوار بين الزعماء القيم الأساسية للسلام-الاحترام المتبادل، والعدل فوق الجميع، والمساواة.

فالسلام المبني من القيم هو وحده الكفيل بدفع الوضع نحو المصالحة التي يمكن وصفها بأنها هدف نهائي. ويتوجب على اللاعبين الإقليميين والدوليين المساعدة في خلق هذه البيئة باستخدام الصحافة والوسائل الأخرى، وإثارة الحملات التالية في قلب النزاع:

*علاقات عامة: تبدأ حملات العلاقات العامة في قلب منطقة النزاع في الشرق الأوسط لبلورة الرأي العام لصالح مسيرة السلام. وتجري هذه الحملات بتوجيه من اللجنة المشتركة للعلاقات العامة بالتعاون مع طواقم حكومية متخصصة ومؤسسات خاصة في منطقة البحر الأبيض ومع نظرائهم في مركز منطقة النزاع.

وينبغي أن تركز الحملة على قيمة السلام والتأكيد على الخصائص المشتركة والجيل الشاب. إن حملة العلاقات العامة الإسرائيلية الفلسطينية من أجل السلام (أبناء إبراهيم) يمكنها أن تجري لقاءات بين أولاد يهود وعرب في أطر أصولهم وصلتهم بالبلاد، مع التأكيد على التقارب الديني والتاريخي والحضاري بينهم، والأهم من كل ذلك هو أن تتمحور الحملة حول أولاد إبراهيم اليوم وأن تتضمن العوامل التالية:

*استعمال شعار "أولاد إبراهيم" في خطابات الزعماء من الطرفين وفي وسائل الإعلام لإبراز التاريخ المشترك والطريق إلى المستقبل.

*يجب شن حملة إعلامية كبيرة جداً ومليئة بالأحاسيس بحيث تسلط الأضواء على رفاهية الأولاد عبر إبراز الحقائق التي تعرض صورة للأولاد في الحروب، وينبغي أن تجري هذه الحملة في جميع الدول ذات العلاقة في نفس الوقت: إسرائيل، والسلطة الفلسطينية والأردن، وربما أيضاً سورية ولبنان.

لقد جاء في التقرير السنوي "وضع أولاد العالم لسنة 2005" أن "الأولاد ليسوا هم الذين يشنون الحرب ورغم ذلك هم أكثر المتعرضين لنتائجها القاتلة، إن الحروب المسلحة تقتل الأولاد

وتتركهم عاجزين، وتشوش تعليمهم وتحرمهم من الوصول إلى الخدمات الصحية الحيوية، وتعزز الفقر وسوء التغذية والأمراض.

ومن المحتمل أن يؤدي النزاع أيضاً لفصل الأولاد عن ذويهم، أو إرغامهم على الفرار من بيوتهم، كما أنهم قد يرغمون على مشاهدة فظائع، بل قد يقومون بارتكاب جرائم حرب بأنفسهم". يجب على حملة العلاقات العامة التأكيد على أن الطريق الوحيد لتحسين حياة الأولاد والمجتمعات هو السلام.

*برامج تليفزيون أو راديو يتم إنتاجها من قبل محطات شرق أوسطية (TFIأو RAI أو TVE) بمشاركة وسائل إعلام محلية، والتي ستقدم نماذج لقاءات بين شبان وتعكس تفاؤل الجيل الشاب. وبالإمكان تبني برامج قائمة في هذا السبيل، مثل برنامج الواقع الذي تبثه شبكة MTV.

*ينبغي أن تهاجم حملات العلاقات العامة القوى التي تنادي باستمرارية النزاع لأسباب قومية.

*إعلام الإعلام: وصف مسيرة السلام في وسائل الإعلام يعتبر ضرورياً لبلورة بيئة سلام. وفي الكثير من الأحيان تنطلق وسائل الإعلام من نقطة أن النزاع يزيد عدد المشاهدين وأن المشاهدين اعتادوا تشويه العدو السابق.

إن جهل الصحفيين ورغبتهم في تسويق الأخبار يؤدي بصورة عامة إلى تغطية إعلامية مملة وسلبية إلى درجة كبيرة للمسيرة السلمية وللعلاقات بين الطرفين. وكي نتغلب على هذه العوائق يجب على وسائل إعلام البحر الأبيض الصادقة وذات التأثير مثل: EL-PAIS الأسبانية LE MONDE الفرنسية RAI الإيطالية استضافة ندوات لصحفيين من منطقة البحر الأبيض وخصوصاً من المناطق القائمة في قلب النزاع أو ما بعد النزاع، وعلى سبيل المثال: الشرق الأوسط والبلقان.

إن مثل هذه الندوات ستساعد في تبادل التفاهم مع "الطرف الثاني" وفي تحسين هذا التفاهم. ويمكن لهذه الندوات أن تستخدم كقوة محركة لتشكيل روابط مشتركة لوسائل الإعلام المكتوبة ولإنتاج مشترك لوسائل الإعلام الإلكترونية.

ونورد فيما يلي قائمة جزئية لوسائل الإعلام في الشرق الأوسط:

*صحف مطبوعة وإلكترونية:

-يديعوت احرونوت الإسرائيلية.

-القدس الفلسطينية.

-الرأي الأردنية.

-دار الحياة اللبنانية-أكثر الصحف العربية انتشاراً".

-البعث وتشرين السورية.

-الأهرام المصرية.

*شبكات التليفزيون:

-شبكة LBC اللبنانية.

-شبكة الجزيرة السعودية.

-القناة العاشرة الإسرائيلية، وجميع شبكات التليفزيون للدول المختلفة، بما فيها القنوات الخليجية.

ولا يجب على القنوات ووسائل الإعلام أن تحرص على صبغ السلام باللون الوردي، بل أن تبرز صورة واقعية للمسيرة: العدو السابق، والنضال من أجل الحياة والتعايش السلمي والمشاكل الحقيقية التي تعكر الأجواء.

*التبادل الثقافي: إن خلق تفاهم متبادل ولغة مشتركة بين الأعداء السابقين هي عملية طويلة ومضنية، ينبغي الشروع بمسيرة تبادل ثقافي والتعرض المشترك لتعابير تربوية ووطنية

بغية التشجيع على خلق لغة مشتركة. ينبغي تنفيذ مثل هذا التبادل في عالم المسرح والسينما والرسم والرقص.

كما يجب الشروع بمشروعات ثقافية مشتركة والأمثلة على ذلك هي: مجموعات مسرحية مشتركة على جانبي الحدود، معارض مشتركة وإنتاج أفلام مشترك. ومن الجائز أن هذه الفكرة الأخيرة هي الأهم، نظراً لأن الأفلام تصل إلى أوسع قطاعات جماهيرية، كما يجب إقامة صندوق سينما بحر أبيض مشترك بمساعدة محتملة من هوليود.

والحوار الديني هو أحد العوامل الهامة الأخرى التي لايمكن فصلها في التبادل الثقافي وفي فهم السلام الواسع. فالشرق الأوسط هو مهد الأديان الثلاثة الموحدة: اليهودية والمسيحية والإسلام. وبمقدور روما-مقر الفاتيكان- استضافة ندوة من ممثلي أديان البحر الأبيض من أجل غرس التسامح والتبادل الثقافي والحوار بين الأديان والتعايش السلمي باسم الدين.

لقد اندلعت الحروب مرات عديدة باسم الدين، ولا زال الكثير من التطرف في المنطقة قائم على الدين، لقد آن الأوان لأن يتم استغلال الدين المنظم والكتب المقدسة لدفع السلام إلى الأمام.

11-تسليط الأضواء على ضرورة تعزيز الشبيبة والمساعدة في تنظيم مناسبات شبيبة وتبادل شبيبة.

يجب على شبيبة اليوم-شباب الغد تبني السلام بوصفه هدفاً مركزياً، وفهم أن السلام يقدم للجميع- على جانبي الحدود- أفضل الفرص، بل والفرصة الوحيدة لمستقبل أفضل. إن هذا الاتجاه الثقافي ذو الرؤيا يرمي لتعديل أفكار سلبية، واستبدالها بصورة تدريجية بنظريات إيجابية، الأمر الذي سيشجع الصلة بين الأعداء السابقين وفي نهاية المطاف سيسهم في قيام تعايش سلمي.

إن الشبيبة هي أهم عامل من عوامل إحلال السلام، فالشبان مؤهلون لقطع الحدود، والعمل من أجل تسريع التغيير، لذا، فإن الشبيبة تعتبر بمثابة هدف مناسب للمشروعات العاملة على بناء السلام، والسلام الموزع، وبيئة السلام. ومنطقة البحر المتوسط الموسعة، ومنطقة

الشرق الأوسط هما منطقتان ملائمتان جداً لتجسيد مشروعات الشبيبة فجيل السياسيين القديم غارق ومجمد جداً في أساليبه وأعماله العدائية، لذا فإنه ليس حريصاً على إحداث التغيير المأمول.

وإضافة إلى مشروعات الشبيبة في المجالات المختلفة لإحلال السلام، هناك ضرورة لخلق إطار إستراتيجي هدفه تعزيز الشبيبة وتعزيز تأثيرها، وبناء على ذلك، فإن سلام البحر الأبيض سيشمل بنداً يتعلق ببلورة جدول أعمال الشبيبة الخاص بالسلام في المنطقة الموسعة والمناطق ما بعد النزاع.

وسيتم دعوة شبيبة من جميع الدول المحيطة بالبحر الأبيض للمشاركة في ندوة لبناء جدول أعمال الشبيبة من أجل السلام لعام 2020.

يتم توجيه هذا المشروع نحو الشبيبة في المدارس الثانوية والذين يسكنون في المدن القائمة حول البحر الأبيض. وسيتم إشراك الشبيبة لهيئة الشبيبة في البحر المتوسط عبر منافسة إبداعية تقيمها البلديات المحلية على أن تتمحور هذه المنافسة حول رؤيا السلام في البحر الأبيض عام 2020، ويشارك المرشحان اللذان سيفوزان من كل مدينة في هيئة شبيبة بحر متوسط ويعتبرون أساساً لتشكيل برلمان شبيبة البحر المتوسط ولبلورة جدول الأعمال الإقليمي للشبيبة لعام 2020.

وستساعد هذه الهيئة على التبادل الثقافي وتشدد على التفاهم المتبادل، والتسامح وكسر الانطباع المميز والسائد لمنطقة النزاع القائم في البحر المتوسط.

إن هدف مثل هذا التبادل هو التغلب على الآراء المسبقة والمشوهة والعنصرية، والتي ثارت جراء هجرة المدنيين من الدول القائمة جنوبي البحر الأبيض إلى الدول القائمة في الشمال. ويتطور برلمان الشبيبة ويصل إلى مستوى لجان التوجيه التي ستقدم المشورة في مشروعات الشبيبة طيلة مسيرة السلام وما بعدها.

يتطلب جدول أعمال السلام للشبيبة لعام 2020 تدخلاً كاملاً من البلديات. ويقوم الفائزون من كل بلدية محلية بتشكيل مجالس شبيبة والتي ستكون مطالبة بالعمل بصورة شبه دائمة مع رؤساء البلديات وموظفيها في جميع القضايا المتعلقة بالشبيبة، كما أن من الأهم العمل مع مجالس الشبيبة الجديدة التي تم تشكيلها حول البحر الأبيض على أيدي هيئة العولمة المحلية.

إن هذا المشروع الشامل والمرتبط بالتعبير الإبداعي والحوار والتبادل الثقافي، وخلق جدول أعمال خاص بالشبيبة، وبرلمان شبيبة ومجلس شبيبة محلي يجسد في داخله أفكار بناء السلام وبيئة السلام والسلام الموزع. وبهذه الطريقة سيصبح بالإمكان استغلال الشبيبة لأهداف السلام بدلاً من إرسالها لخوض الحرب في ميادين القتال.

12-التعاون مع المجتمع الدولي الذي يشمل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان والبنك الدولي من أجل دعم سلام الشرق الأوسط من جميع مناحي التعاون، بما فيها بناء السلام، والسلام الموزع وتحسين بيئة السلام، والحفاظ على السلام والترتيبات الأمنية.

بمقدور السلام العصري أن يكون ثورياً، ومع ذلك بمقدور ثمار السلام أن تنضج فقط إذا ما منحت الأولوية على طول المسيرة وعدم تأجيلها حتى توقيع عقد السلام وتجسيد أنصاف سلام.

يجب على طرفي النزاع والمجتمع الدولي التعامل بنفس درجة الأهمية مع جميع مركبات السلام: حقوق الإنسان الردع، بناء السلام، الأمن، بيئة السلام، والسلام الموزع وفي حالة البحر الأبيض، يتوجب على الأمم المتحدة تأييد صفقة سلام جديدة وتوجيه الدول بأفضل وأنجع الطرق داخل منطقة النزاع والمنطقة الموسعة نحو تجسيد المسيرة. وإذا ما أقيمت هيئة الأمم المتحدة في القدس - مثلما تم التخطيط له وفقاً لخطتنا الدبلوماسية الخلاقة- فيجب أن تجري هذه النقاشات في عاصمة السلام العالمية.

إن الدبلوماسية التي تشتمل على بناء السلام والتعاون الموزع وبيئة السلام، يجب أن يتم تمويلها من قبل جهاز مالي تقيمه الدول الصناعية الثمانية، ويربط بين الحكومات في منطقة البحر الأبيض، والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

كما يجب على الجهاز المالي إشراك البنك الدولي في البحر المتوسط كي يساعد في تمويل مشروعات القطاع الخاص.

وإزاء المكانة التي تحتلها الولايات المتحدة في المجتمع الدولي، فإن دورها حاسم جداً على هذا الصعيد. وكي تتمكن من لعب دورها بفعالية-أي كي تتمكن الولايات المتحدة من إبداء سعة صدر حقيقية وتدعم بحماس حقيقي بشائر الديموقراطية والسوق الحرة، يجب أن يتغير تفكير الإدارة الأميركية والجماهير الأميركية.

يجب عليها أن تدرك حقيقة أن السلام ولد عبر إدخال قيم سلام في الثقافة المحلية، وأن من الضروري منح السلام الأولوية. إن تصدير الأسطورة الأميركية القائلة بإقامة ديموقراطيات وأسواق حرة فقط، لن يجلب السلام فرغم أن الجانبين المذكورين يبدوان مرغوبين، إلا أنه سيكون من الضروري أولاً بناء السلام، ثم بعد ذلك إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية.

أضف إلى ذلك أنه يتوجب على الأميركيين تصحيح مسار فكرهم الأمني، وأن يأخذوا بعين الاعتبار نقاط رقابة تربوية تؤدي إلى التطوير الاقتصادي والتعاون لبناء السلام وبيئة السلام في كل منطقة وفقاً لثقافتها.

وكي تولد تغييرات من هذا القبيل ينبغي الشروع بنقاش داخل الإدارة الأميركية وأوساط جماهيرها حول مواطن فشل عملية إحلال السلام التقليدية وحول الإصلاحات التي يجب تنفيذها فيها. ويجب أن يتدخل ويشارك في هذه النقاشات نشطاء من أجل السلام من جميع فئات المجتمع.

إن سلام البحر الأبيض هي نقطة بداية جيدة، ففي نهاية المطاف ستكون الولايات المتحدة وشركاؤها في المنطقة ونظراؤها الدوليون ملزمين بتشجيع عملية إحلال السلام الجديدة في مناطق النزاع وما بعد النزاع عبر تعزيز جهات محلية لتجسيد سلام عصري في إطار ثقافاتها.

الفصل السادس

- مسارات العولمة أثارت ثورة درامية في القوى الدولية وأصبحت الثروات المادية حالياً أقل صلة بمدى قوة الدولة.
- بناء السلام وبيئته والعولمة المحلية والدبلوماسية الخلاقة تعتبر بمثابة تقدم طبيعي على صعيد تطور عملية إحلال السلام.
- نقترح بناء (بارومتر) سلام بصورة تمكننا من تحليل الرأي العام في الدول التواقة للخروج من حالة النزاع.
- هناك قوى تتمسك دائماً باستمرارية النزاع في كل مجتمع يراوح بين السلام والحرب ويتم تحريك هذه القوى غالباً على أيدي رجال الدين.

معيار السلام

كان توازن القوى في السابق أحد المعايير الرئيسية لإمكانية دوام السلام فترة طويلة. وقد فرضت ائتلافات دول قوية "السلام" رغم أنها أبقت سيطرتها على ممتلكات وأراض ومناطق سكنية وموارد طبيعية.

وبناء على نفس المبدأ فقد تم منع نشوب الحرب عبر ردع العدو المحتمل بفضل إمكانية استخدام القوة، بيد أن الأمور أصبحت اليوم مختلفة، فلم يعد بالإمكان فرض السلام عبر توازن القوى. بل أن حالة الإحباط التي يعيشها قسم من الدول النامية أصبحت تشكل تهديداً أمام المجتمعات الأقوى. وفي الحادي عشر من أيلول 2001 وقع الحادث الذي عكس هذا التغيير بأجلى الصور.

لقد أثارت مسارات العولمة ثورة درامية في القوى الدولية، وقد أصبحت الثروات المادية في الآونة الحالية أقل صلة بمدى قوة الدولة، وأصبح مدى معرفتها بمثابة الثروة الحقيقية، وأصبح العامل الأساسي في إحراز السلام الدائم هو حوافز المجتمع.

فإذا كان هناك في منطقة ما أغلبية مدنية تؤيد السلام مع العدو السابق، فإن أولئك المعنيين باستمرارية العنف والإرهاب سيجدون صعوبة في إحراز أهدافهم طالما لم تتوفر أرض خصبة من الرأي العام المؤيد.

إن سلام البحر الأبيض هو تجسيد للسلام العصري في منطقة البحر الأبيض للحاجة إلى السلام في الشرق الأوسط. وعلى عكس عمليات إحلال السلام الأخرى القائمة على توطيد العلاقات بين الأطراف، فإن الهدف النهائي لسلام البحر الأبيض هو إقامة علاقات ذات رؤيا.

ولا شك أن هناك من سيشجعون السلام العصري وسيقولون أنه غير قابل للتنفيذ بسبب قوة أعداء السلام، إن هذه الأقوال تعكس الإيمان القائل بأن إحلال السلام بأية صورة من الصور عديم الجدوى.

إن السلام العصري الذي تطرقنا إليه في هذا الكتاب هو قفزة إلى الأعلى. إن خلق السلام التعاوني وغرس قيم السلام في المجتمع، وتحسين التعاون بين الأعداء السابقين يجب أن تكون متأصلة في مسيرة إحلال السلام، بدلاً من حل الخلافات الحدودية وتحويل العلاقات إلى رسمية، وتحديد ترتيبات أمنية وتقسيم الممتلكات المالية.

إن بناء السلام، وبيئة السلام والعولمة المحلية والدبلوماسية الخلاقة، مع التركيز على المناحي المدنية من إحلال السلام، تعتبر بمثابة تقدم طبيعي على صعيد تطور عملية إحلال السلام، وهي وحدها قادرة على تشكيل تحد للإرهاب.

إن قيم السلام هي بمثابة السلاح النهائي: حرية الاختيار، حرية التفكير وحرية التعبير، الاحترام والتسامح تجاه الغير، إلغاء الآراء المسبقة والتعاون كأساس للتفاهم. ودون هذه القيم سيصبح السلام مجرد وقت مستقطع ما بين الحروب.

والسلام لا يمثل فقط زواجاً مريحاً بين طرفين، إن المجتمع الدولي فقط بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، قادر على توجيه وإنماء هذه الصورة الجديدة من إحلال السلام. إن إعطاء الضوء الأخضر لهذه الثورة هو وحده الكفيل بتحقيق المركبات التقليدية للسلام. لذا، فإن المواقف تجاه السلام هي عامل رئيسي على صعيد إحلاله.

وكي نتمكن من إحداث تغيير حقيقي في مجتمعات النزاعات، وما بعد النزاعات، يتوجب على الجماهير أن تختار بإرادتها الحرة عملية حل النزاع والتعايش بسلام، وتؤيد المصالحة من أجل الرفاه المستقبلي، وتأييد التعاون بالطرق السلمية، وتأييد الاندماج الإقليمي، والسير في ركاب المجتمع الدولي متعدد الثقافات دون التخلي عن التقاليد المحلية.

ينبغي تفحص وتمحيص المواقف تجاه السلام، أي آراء الأطراف وجماهير الناخبين المؤيدين لهم، في بداية المسيرة وأثنائها وهذه المعطيات ستتيح للأطراف تسويق السلام للجماهير.

هناك نظريات مختلفة للسلام. وهذه الحقيقة أثارت حالة من عدم الارتياح، والإحباط، ونزاعات وأعمال عنف في أوساط الجماهير على طرف الحدود، ولا يمكننا خلق صورة عملية لوجهات النظر المختلفة للسلام، نظراً لأن الزعماء يتكلمون بصورة عامة باسم الجماهير، ووسائل الإعلام تتحدث عن وجهات نظرهم.

إن الانتخابات التي لا تجري في الكثير من الأحيان في المجتمعات الديموقراطية-عداك عن المجتمعات غير الديموقراطية-تقدم صورة واهية فقط عن آراء الناخبين.

ولهذا السبب هناك ضرورة لإجراء بحث شامل وجذري، وعلى صانعي القرارات أن يقدموا مواقف عملية على قدر الإمكان تجاه خليط الآراء القائم ومنها: إرادة سكان المدن المتنازعة، وكيف يفهمون السلام، وكيف يحللون الاتجاهات القائمة تجاه حل النزاع على المستويين المحلي والإقليمي.

وبهذا الأسلوب سيصبح بالإمكان قيادة الزعماء بنفس الاتجاه الذي يستطيعون عبره تحقيق الارتياح لدى الأغلبية الصامتة.

أضف إلى ذلك أن من المهم دراسة دور المسارات النفسية والمواقف في حالات النزاع وبناء السلام، فعلى سبيل المثال: التمييز بين (نحن) و (هم). من المهم أيضاً دراسة ظاهرة عقدة الضحية، والأساليب التي تمكنها من قمع مشاعر التعاطف مع الطرف الآخر، وخلق انطباع بأن العالم خطر، والعلاقات بين المجموعات تتأثر إلى حد كبير من الثقافة، والمؤسسات الاجتماعية والمسارات السياسية.

لذا، فإننا نقترح بناء (بارومتر) سلام بصورة تمكننا من تحليل الرأي العام في الدول التواقة للخروج من حالة النزاع. وبارومتر السلام يمكنه أن يقيس بصورة منهجية ودائمة مواقف

المجتمعات تجاه إحلال السلام وفرص نجاحها، وهو قادر على تقدير الآراء تجاه العامل الاجتماعي المحرك والمطلوب لإحلال السلام ولخلق بيئة سلام وللمساعدة في بناء السلام وتشجيع مسار سلام تعاوني.

وسيستخدم بارومیتر السلام بأساليب نوعية وكمية في آن واحد، لمعرفة الصورة التي يفهم فيها السكان الذين يعيشون في مجتمعات متنازعة السلام مع أعدائهم. وسيجمع هذا البارومیتر آراء الجماهير المعادية للسلام، وسيدرس المواقف تجاه المبادرات الحكومية وغير الحكومية تجاه السلام وتجاه إمكانية حل النزاع بصورة عامة.

وسيقوم موظفون محليون بإجراء مقابلات وجهاً لوجه مع عينة نموذجية للسكان، ولا شك أن هذه العينات ستمدنا بمعطيات تمكّنا من تقدير تأثير تلك المبادرات على المستوى السياسي المحلي وعلى المستوى السياسي الإقليمي الشامل مما سيسهم في إجراء بحث منهجي، وإثارة تفكير حول القضايا المرتبطة بإحلال السلام وحل النزاع.

سيتم قياس الرأي العام وفقاً للمواقف التالية:

- مواقف تجاه ثقافة السلام-قياس الصورة التي يقدر عبرها المجتمع التعايش السلمي.
- مواقف تجاه جدوى السلام-قياس الطريقة التي يعتقد المجتمع أنه سيجني بها ثمار السلام.
- مواقف شخصية وعامة تجاه العدو-أو العدو (سابقاً).
- مواقف تجاه الولايات المتحدة بوصفها وسيط السلام والدولة الأعظم في العالم.
- مواقف تجاه ما يعتقد قطاعات واسعة في العالم النامي أنه ثقافة الغرب.
- مواقف تجاه التجنيد الاجتماعي العام-أي، مدى استعداد الجماهير للمشاركة في مشروعات السلام.

نورد فيما يلي باروميتر السلام (بناء على استطلاعات معهد جالوب العالمي في شهر كانون الأول 2005:

1-الحرب والسلام

*كيف تصف مستوى العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين:

	إيجابي	محايد	سلبي
فلسطينيون	%12	%22	%61
إسرائيليون	%9	%24	%65

*هل تؤيد مبدئياً مسيرة السلام

	إيجابي	سلبي
فلسطينيون	%64	%31
إسرائيليون	%81	%17

*كيف يمكن حسب رأيك الحصول على حق تقرير المصير لشعبك هل تؤمن بالتقدم بالطرق العنيفة أو غير العنيفة؟؟

	غير عنيفة	عنيفة
فلسطينيون	%53	%27
إسرائيليون	%69	%16

*فيما يتعلق بالسلام هل تفضل تعايشاً سلمياً رغم الخلافات مع الطرف الآخر أو التحمل والتطلع للمستقبل:

	تعايش	التحمل
فلسطينيون	%41	%32
إسرائيليون	%51	%26

2-رؤية وهوية

*هل سيتحقق السلام في يوم ما بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟؟

	نعم	لا
فلسطينيون	%22	%60
إسرائيليون	%26	%60

*ماهي فرص التسوية الدائمة حسب رأيك؟؟

	إيجابي	سلبي
فلسطينيون	%21	%72
إسرائيليون	%24	%71

*هل تؤمن بأن العالم يتجه نحو السلام أم نحو النزاع؟؟

	نزاع	سلام
فلسطينيون	%65	%20
إسرائيليون	%34	%46

3-الدبلوماسية الخلاقة (للدول ذات الحدود المشتركة مع إسرائيل)

*هل تؤيد تقسيم القدس مع سيادة مشتركة في الأماكن المقدسة؟؟

	نعم	لا
فلسطينيون	%23	%58
إسرائيليون	%25	%61

4-تعاون اقتصادي

*هل تؤمن باتحاد دول البحر الأبيض على غرار السوق الأوروبي؟؟؟

	نعم	لا
فلسطينيون	%25	%49
إسرائيليون	%36	%48

5-دور الولايات المتحدة

*ما مستوى إيمانك بالرئيس بوش فيما يتعلق بمقدرته على مساعدة الطرفين للتوصل لتسوية منطقية؟؟

	إيجابي	سلبي
فلسطينيون	%11	%86
إسرائيليون	%56	%42

6-بيئة السلام

*هل تؤيد أم تعارض برامج تعليمية للسلام في المدارس؟؟

	أؤيد	أعارض
فلسطينيون	%47	%42
إسرائيليون	%73	%19

أنا أؤمن أنه اتضح لنا من خلال المعطيات أعلاه أن هناك تشابهاً كبيراً بين وجهات نظر الرأي العام الفلسطيني والإسرائيلي فيما يتعلق بالمسيرة السلمية، فالمجتمعان يفضلان المسيرة السلمية على العنف، بل ويؤمنان بضرورة التعايش السلمي أكثر مما يفضلان استمرارية المعاناة، حتى ولو كانت المعاناة ستجلب نتائج مرغوبة أكثر في المستقبل هذا من جانب-أما- من الجانب الآخر فإن الطرفين لا يؤمنان برؤيا التعايش السلمي وبفرص التسوية حيث هناك تعامل سلبي تجاه الآخر، ولا يوجد إيمان بالعلاقات الاقتصادية بين الطرفين.

والخلاصة التي يجب التوصل إليها هي أن من الضروري جسر هذه الهوة، يجب تعزيز الإيمان بفرص السلام على المدى البعيد. وأكثر الأدلة تشجيعاً على هذا الصعيد هو وجود أغلبية لدى الطرفين تتعامل مع التثقيف لقيم السلام بإيجابية وعلى وجه الخصوص في أوساط الشبيبة، وبالإمكان أن يكون هذا الجانب بمثابة جسر بين الرغبة في مسيرة السلام وبين الإيمان بنجاحها.

الطرفان يؤيدان المسيرة السلمية لكن كل طرف لا يؤمن بالرغبة الإستراتيجية لدى الطرف الآخر بالسلام الدائم وبمقدور التثقيف من أجل السلام وبيئة السلام أن يشكلا الجسر الضروري.

هناك قوى تتمسك دائماً باستمرارية النزاع في كل مجتمع يراوح بين السلام والحرب، ويتبدى ذلك في استطلاعات الرأي العام. ويتم تحريك هذه القوى في الغالب على أيدي رجال الدين الذين يستغلون بصورة عامة أرض الفقر الخصبة بغية تجنيد الجماهير الفقيرة والتي تشعر بالمرارة ودفعها لتبني مواقف قومية متعصبة وعسكرية تصل في بعض الحالات إلى حد الانغلاق التام. والكثيرون ايضاً أدمنوا النزاع والذي يعتبر مريحاً لهم حينما يوجهون التهم إلى العدو في كل مصائب الحياة.

إن الحكومة التي تسعى نحو السلام، لا يجب أن تبدي تسامحاً تجاه هذه القوى التي تشكل تهديداً لمسيرة السلام وذلك كي تحول دون التحريض والإرهاب والتقوقع.

ولا يجب التأثر أكثر مما ينبغي من هذه القوى، لأنها تتعزز فقط إذا كانت تحظى بالمصالحة على الصعيد الداخلي.

وتشير استطلاعات الرأي العام إلى أن هناك أغلبية صامتة تؤيد مسيرة السلام والتعايش. والتحدي يتمثل في تحويل الأغلبية الصامتة- والتي هي أغلبية سلبية- إلى أغلبية إيجابية في إطار السلام التعاوني العصري.

وبناء عليه نخلص إلى أن نتائج الباروميتر لا تتعارض مع افتراضنا الأساسي القائل أن بناء السلام، وبيئة السلام، والقيم وملاءمتها-هي المفتاح لنجاح مسيرة السلام.

خلاصة:

ينبغي أن نقول شيئاً ما بشأن تأييد أميركا للديمقراطية كأساس للسلام. من الجائز أنه لو كان العالم مركب فقط من دول ديمقراطية لأصبحت الحروب والنزاعات مسألة تحدث صدفة ولساد السلام. بيد أن الواقع مختلف.

فمنذ عام 2001 عندما دخلت غامبيا قائمة الدول الديمقراطية وصل عدد الدول الديمقراطية إلى (121) دولة من مجموع (194) دول العالم، بينما منها (86) دولة ديمقراطية حرة تتمتع بحقوق المواطن والحقوق السياسية-هكذا أفاد ر.ج رومل والبروفيسور في العلوم السياسية أمريتوس في جامعة هاواي".

وإذا كنا نعتزم وقف سفك الدماء والحيلولة دون وقوع كارثة نهاية العالم، فلن نستطيع الانتظار حتى تصبح دول العالم جميعها ديمقراطية. ومهما كانت صحة مسألة تحويل العالم إلى ديمقراطيات، فإنها لا تتناقض مع الواقع، بيد أن فرضها على العالم يتعارض مع طبيعتها.

ومن الجدير بالذكر أن جميع المحاولات الرامية لفرض الديمقراطية رفضت، باستثناء حالات نادرة ومعدودة في أعقاب الحرب العالمية الثانية على غرار ألمانيا واليابان اللتين كانت لديهما استعدادات داخلية للتحول.

إن هذا الكتاب هو بمثابة دليل لسلام جديد في العالم العصري الذي نعيش فيه، وهو يحمل استنتاجاً وحيداً يتعلق بالديمقراطية والسلام. ومن الجدير بالذكر أنه لا توجد لدى الدول حوافز أثناء فترات النزاع لتشجيع السلام التعاوني.

وفي نفس الوقت فإن الدول تنفتح في عهد السلام أمام العلاقات الإقليمية والدولية التي تتيح الفرصة أمام أفكار التعددية الولوج إلى ساحاتها.

فالحدود المفتوحة تترجم إلى اقتصاد مفتوح والاقتصاد المفتوح يترجم إلى تعاون، وسماحة وسلام. وبشكل آخر، فإن الديمقراطية لا يمكنها أن تكون شرطاً للسلام بيد أن السلام يمكنه أن يكون حافزاً للاتجاه إلى الديمقراطية.

وفي أعقاب تغلغل السلام في المجتمع يصبح بمقدور الإصلاحات السياسية والاقتصادية الكبيرة-بما فيها العوامل الديمقراطية-أن تتغلغل في الدولة كما أن السلام يضعف القوى العسكرية المعارضة للانفتاح.

إن السلام العصري الذي نطرحه هو محاولة لخلق نموذج قادر على النمو في كل ثقافة وهوية، وجهاز سياسي ودبلوماسي. وبمقدوره أيضاً أن يقودنا إلى مجتمعات أكثر انفتاحاً. وهناك العديد من الدول غير الديمقراطية التي وقعت على عهود سلام، بيد أنها بقيت معزولة-ومصر والأردن هما نموذج لذلك.

إن سلامنا العصري مرتبط بوجود مسيرة إحلال سلام غير مشروط بوجود الديمقراطية أو أية مركبات ديموقراطية داخل المجتمع، وهو يقوم على المركبات التالية: الحصول على الدعم المطلوب من المجموعات الرئيسية جداً في المجتمعات ومن السلطات المحلية بغية خلق الجسر الضروري بين اللاعبين المحليين وبين الفرص الاقتصادية العالمية، وهذا الدعم سيخلق سلاماً يركز على المواطن.

هذا السلام الذي يحتل فيه المواطن مركز الصدارة سيؤدي إلى الحصول على دعم ومشاركة الجماهير، وسيقود نحو الديمقراطية بسلام وسيسهم في الانفتاح والسماح والتعددية بحجم أوسع، وبالأساليب التالية:

- تثقيف من أجل السلام داخل المجتمعات، وتبني قيم السلام في جميع طبقات المجتمع.
- الالتزام بالحفاظ على المعايير والأنماط الدولية لحقوق الإنسان.
- دفع مسيرة السلام لأن تكون عملية مدنية.

- التأكيد على عملية إحلال السلام المدني الموزع.
- خلق بيئة سلام تفضي للتسامح داخل المجتمع.
- نقل الصناعات العسكرية باتجاه مشروعات مدنية.
- انتهاج أسلوب منهجي لإدارة أفضل على المستوى القومي والمستوى المحلي.
- التزام بإقامة علاقات مع العدو السابق، تقوم على الاحترام المتبادل، والتبادل الدبلوماسي والثقافي والحوار بين الأديان.
- بلورة حدود تجارية وسياحية مفتوحة.
- قيام تعاون اقتصادي إقليمي ودولي.
- تقليص الفجوات والفوارق الاجتماعية والاقتصادية.
- إجراء لقاءات بين أشخاص مع الأعداء السابقين.
- تعزيز الشبيبة.
- قيام تفاعل مع المجتمع الدولي في جميع القضايا ذات العلاقة بإحلال السلام.
- شن حرب لا هوادة فيها ضد معارضي السلام.

إن مركبات هذا السلام العصري تشجع ولادة مجتمع أكثر انفتاحاً أمام الأفكار الجديدة مع الحفاظ على القيم التربوية المحلية. إن المجتمع الغارق في الحرب يعتبر بمثابة قلعة، في حين أن المجتمع الذي ينجح في خلق زخم باتجاه السلام يفتح حدوده لحركة الأشخاص والتجارة، والأهم من كل ذلك يفتحها أمام تدفق الأفكار.

إن مجتمعات السلام قادرة على الاعتماد على مجتمعات السوق الحر على الصعيد الاقتصادي. إن حق الحياة بسلام هو جزء لا يتجزأ من حق الحياة نفسه. وحتى في الدول غير الديمقراطية التي يعلن زعماؤها مجرد إعلان أنهم دعاة سلام، بمقدور المواطنين أن يؤيدوا

بصورة حرة توقهم إلى السلام، ويعملوا بصورة ما من أجل هذا الهدف، إن حرية إنجاز السلام أكثر احتمالاً من تحويل مجتمع غير ديمقراطي ومغلق إلى مجتمع ديمقراطي وحر.

وفي ظل هذا الطرح فإن التشجيع الخارجي للسلام، لن يفهم على أنه أمر. إن السلام نفسه- أكثر من المجتمع- سيتحول إلى ديمقراطي، وسيطرح أمام الجماهير، مما سيؤدي إلى تأثر حياتهم به إلى حد كبير.

إن هذه الاستنتاجات تصبح في الشرق الأوسط أكثر حسماً -حسب رأيي-لأنه يتوجب علينا في أعقاب انتهاء الحرب اللبنانية الثانية، بلورة السلام المستقبلي بصورة مستقيمة وصائبة.

خاتمة المطاف

إن هذا الكتاب هو كتاب تحليل، وهو يعتبر مثابة دعوة متفائلة لتغيير أسلوب إحلال السلام بصورة جذرية، والحيلولة دون اقتراب سيناريو يوم القيامة مثلما تطرقت إليه في المدخل، وهو قائم على افتراضين براغماتيين وينص الافتراض الأول أنه وعلى ضوء النظام العالمي القائم فإن فشل الأساليب التقليدية لإحلال السلام، وضعف قوة السلطة المركزية، ومقدرة القتل-أي أسلحة الدمار الشامل-القائمة والتي يمكنها أن توجه بصورة إستراتيجية للدول العظمى، والدمج الخطر بين الأيديولوجية الأصولية وبين الفقر، كل هذه العوامل تجعلنا نتوقع أنواع قتال خطرة ولم يسبق لها مثيل والتي تستخدم الإرهاب غير التقليدي-بل وربما لحرب عالمية ثالثة- بين قسم من العالم النامي والعالم المتحضر.

وبناء عليه يتوجب العمل على تغيير أساليب إحلال السلام، بحيث يصبح بالإمكان إدخال إصلاحات في الأجهزة الدولية والحيلولة دون اقتراب سيناريو يوم القيامة.

أما الافتراض الثاني فينص على أن الحكومات ليست معنية بتغيير توجهاتها الأساسية تجاه عملية إحلال السلام، ونقل الصلاحيات للمجتمعات المدنية، أي أنها ليست على استعداد لنقل شؤون "الدولة" إلى أيدي "الشعب"، وبناء عليه يمكننا أن ندرك أن عام 2020 يشير حقاً إلى الأخطار التي تطرقنا إليها في المقدمة.

لقد فكرت طويلاً فيما سيحدث عام 2020 وسألت عدداً من الزعماء السياسيين والمفكرين والفنانين حول تنبؤاتهم للعام المذكور، ومن بين الأشخاص الإثني عشر الذين أسهموا بأفكارهم حول الاتجاه الذي سيتوجه العالم نحوه عام 2020 خمسة ممن حازوا على جائزة نوبل-أناس متفائلون وعلى استعداد لتحمل تحديات دولية والنجاح فيها.

وأنا أتطرق في هذه التحديات بشكل خاص إلى الفوارق الكبيرة والآخذة في الاتساع بين الفقر والغنى، وبين التطور والتخلف-والتي تعتبر سبباً في النزاع العنيف.

*لقد وصف شمعون بيرس الوضع على النحو التالي:

"يصحو الإنسان في مطلع هذا القرن-وحتى عام 2020 ستتضح الأمور- ليجد أن هناك احتمالات مذهلة تقف أمامه، قنابل نووية من جانب، وتكنولوجيا ذكية من الجانب الآخر، وهو قادر على تدمير عوالم وقادر على بناء عوالم.

فما الذي يمكنه أن يمنع الدمار؟؟ ومن سيضمن النمو؟؟ لا يجب بأي حال من الأحوال أن يتغلب الفهم المصطنع على الفهم الطبيعي، يجب على الإنسان أن يحصل على المزيد والمزيد من المعلومات، ويتوجب عليه أن يكون مدركاً لذلك الشيء الذي يشكل الأساس لوجوده، أي المقدرة على التفريق بين الخير والشر.

فمن الواجب فتح الحدود والسماء والفكر.

فالعلم يشجع الديموقراطية، والديموقراطية تضع الكثير من الصعوبات على طريق الطغاة.

إن الغُبن ليس مسألة عمر فقط، بل هي أيضاً مسألة مكان. فعلى سبيل المثال، لقد أدار العالم ظهره لقارة بأكملها- أفريقيا- وهذا خطأ جسيم.

"يتوجب على كل من يرغب في منع تحول الجوع المحلي لعنف عالمي، أن يدرك أن محاربة مظاهر العنف ليست كافية، بل من الواجب أيضاً أن يحارب أسباب العنف أي الجوع، والتمييز والجهل.

"تعلم أن تفكر، اكتسب ثقافة، وكن مؤهلاً للتمييز بين الخير والشر".

*مخائيل جوربا تشوف يحذر من التناقضات القائمة في العولمة.

"لقد أخذ العالم يتحول أكثر فأكثر إلى عالم غير متوقع. لقد عملنا على خلق برامج الحروب الجديدة في هذا الزمن الجديد، يجب التنازل عن القوة كعامل حاسم في الدبلوماسية العالمية، ويجب التأكيد على مصطلحات مثل الحوار المفاوضات، الشراكة، والتعاون.

وإذا ما واصلنا التجاهل أو التهرب من التحديات العصرية، وإذا واصلنا العمل فقط انطلاقاً من محفزات عملية ومن خلال المصالح التي تخدم دولة معينة أو مجموعة دول معينة، متجاهلين مصالح قطاعات واسعة من العالم فإننا نخاطر بذلك بالمزيد من الفشل.

إننا نخاطر بإضاعة العقدين الأولين من القرن الجديد عوضاً عن استخدامهما بفعالية لبناء عالم أفضل".

*ف.و.دي كلارك: يؤكد على العلاقة المباشرة القائمة بين الفقر، والجهل والطغيان والحرب، ويقول مواصلاً:" ورغم كل ذلك، لازلت متفائلاً، أنا أعتقد أن العالم الذي سنعيش فيه عام 2020 سيكون أفضل من العالم الذي نعرفه اليوم.

وأن نسبة أكبر من جماهير العالم ستتمتع من مزايا الحرية والازدهار والتكنولوجيا الجديدة والمثيرة، ورغم ذلك لا يوجد مكان للهدوء. بل يجب علينا أن نسد الفوارق العالمية بين الغنى والفقر، نظراً لأن الفقر هو مشروع للإرهاب والطغيان والنزاعات.

يجب أن نحول العالم إلى عالم آمن لجميع طبقات المجتمع، كي تتمكن جماعات مختلفة ودول ومناطق مختلفة من التعايش معاً بسلام.

*ويعتقد أحمد قريع (أبو علاء) - شريك في المفاوضات: أن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني سيحل:" لا شك أن أولادنا سينجحون في الحصول على الجائزة الكبرى: السلام ومن شبه المؤكد أنهم سيفعلون ذلك قبل عام 2020.

إن هؤلاء الزعماء يعكسون آمالهم بطرقتين:

1-نظام عالمي أكبر وأكثر فعالية.

*ميخائيل جورباتشوف.

"إن التقدير أصبح للتمخضات العالمية الحالية يحول دون التقليل من شأن دور الدول القومية، ورغم أن هذا الدور يتغير إلا أن الكرامة الوطنية والاعتداد بالذات لا زالا قائمين، وهذا الوضع لا يتعارض مع المصالح الإقليمية أو المصالح متعددة الأطراف.

"يجب على الأمم المتحدة أن تكون أكثر ديمقراطية وأكثر فعالية" كي تكون مؤهلة للحفاظ على السلام وعلى الأمن بالمستويات القائمة، وأن تصبح مسؤولة بفعالية بشأن حقوق الإنسان والحريات.

*نلسون مانديلا يؤمن أنه:

"كي تتمكن السلطة الدولية من خدمة السلام العالمي وخدمة الأخوة والمساواة الاجتماعية والاقتصادية، يجب تحسين وتعزيز وظائف ومشاركة المنظمات المحلية والعالمية".

*جيرهارد شرودر يقترح النموذج الأوروبي:

"أنا شبه واثق من أن الدول القومية ستظل نقطة الاهتمام والانتماء الهامة جداً بالنسبة لغالبية الأشخاص لفترة طويلة، ورغم ذلك ستكون بحاجة للانخراط إلى حد أكبر في التعاون الإقليمي والعالمي وآمل أن تجد مناطق أخرى حتى عام 2020 أساليب لحل النزاعات، وتسوية المصالح على غرار تلك التي عثرنا عليها في أوروبا.

2-دور أكبر للمواطنين، ودور مقلص للحكومات:

*ويتطلع نلسون مانديلا لمستقبل فيه:" يكون رجال ونساء من العامة شركاء لقضية العيش بكرامة وفي ظروف استقرار وطمأنينة أساسية".

*ويرى ف.و.دي كلارك: شريك منديلا في إحلال السلام في جنوب أفريقيا-بعين الخيال ائتلافاً من اللاعبين السياسيين والاجتماعيين-والذي يمكن وصفه كإئتلاف عالمي محلي-يعكس ما يلي:

"ضرورة تطوير ثقافة عالمية لحقوق الجماعات بنفس الطريقة التي بدأنا بها نجد الحصول على حقوق الفرد.

أنا أؤمن بأننا سننتقل إلى تسوية متعددة الطبقات تلعب فيه منظمات إقليمية ودول قومية، وأقضية داخل الدول، ومدن، ومدارس ولجان جماهيرية، أدواراً هامة ومتوازنة.

*أبو علاء-أحمد قريع- وضع آماله على رغبة الشعب:" خلال العقدين القادمين، ستركز شعوب هذه المنطقة كل قوتها من أجل النشاطات البناءة والازدهار، والنظام والقانون والقضاء والسلام واحترام حقوق الإنسان. هذه حقيقة، وأنا واثق تماماً من أنها ستثمر.

*كوينسي جونس، مؤلف الموسيقى الأسطوري يؤمن: "إنني استمد حوافزي من خلال أعين الأطفال التي أنظر فيها أكثر من أي شيء آخر، للعمل من أجل مستقبل أفضل وأكثر عدلاً من أجلهم جميعاً.

ومن خلال أعين الأطفال أشعر بالتفاؤل تجاه إمكانية تحقيق الهدف. وأنا لا أعتقد أن الرد موجود لدى الحكومات رغم أن من الواضح أن الكثير من الحلول تحتاج إلى مشاركتها في المسيرة، ورغم أن الحكومات ملزمة باختيار السلام وليس الحرب، إلا أنني لست مقتنعاً بأنها ستفعل ذلك بمباردتها، إلا إذا طورنا زعماء الغد، زعماء عام 2020 كي يصبحوا ذوي التزام قوي لا تشوبه شائبة تجاه السلام.

"وأنا أؤمن بأن مواطني العالم هم الذين سيطورون الرغبة العالمية للالتزام بمستقبل تلمع فيه عيون جميع الأطفال، لكونهم مليئين بالطاقة والصحة والارتياح نظراً لأنهم يجدون المحبة والأمان، وحقاً آنذاك عليهم أن يدركوا أنهم حظوا بهبة من الله".

*الأديب الأميركي فرانك مككورت يؤمن بإصرار الأولاد على إحلال السلام:

"صبي إسرائيلي يروي لذويه عن مدى مهارة صبي فلسطيني في مباراة كرة القدم، ويقول لهم أنه والصبي المذكور يسافران كي يرى الواحد الآخر. وصبية فلسطينية تدرس العبرية كي تتمكن من فهم جيرانها، وربما كي تتزوج أحدهم.

ولن يطول اليوم الذي سيتحدى هؤلاء الأشخاص الذين يعيشون المعاناة، كل واحد منهم الآخر على ملاعب كرة القدم.

*الممثلة كاتلين تيرنر تؤمن بالفن:

"إننا نشعر أن الفنون داخل حواسنا، ولهذا السبب فإنها تساعدنا في التقارب من الآخرين بصورة شخصية إن الفنون تعلمنا ليس فقط الإحساس بالمشاعر التي نمر عليها، بل أيضاً بما يشعر الآخرون وتشعر الحضارات والثقافات الأخرى وما يمر عليها.

إن الفنون تعلو فوق السياسة، وفيها أجد آمالي في السلام والحياة الأفضل".

من الملفت للانتباه أن تعليقات أولئك المشاهير تنبض بالتفاؤل. ومن الجائز أن التفاؤل هو جزء من طبيعة الإنسان، ومن الجائز أنه نتاج لتغزية النفس، أو نتاج لأحاسيس الناس أنفسهم لأنهم دعاة سلام بالمعنى الحقيقي للكلمة.

"أما فيما يتعلق بي، فإنني أشعر أن هؤلاء المشاهر يشاطرونني الرأي بتطلعاتهم، وبيد أنني أكثر منهم شكوكية، وهذه الشكوكية هي التي منحتني الإلهام لكتابه هذا الكتاب.

ليس جميع الزعماء السياسيين ذوي قيم إنسانية ويرون المستقبل على غرار نيلسون منديلا أو شمعون بيرس فغالبيتهم يواصلون مسارهم التقليدي لتملك القوة والسيطرة والمكانة في نفس الوقت الذي يشجبون فيه توزيع الصلاحيات، ويفرضون إراداتهم السياسية على الضعيف.

يجب إجراء إصلاحات في مجال السلام والجهاز الدبلوماسي والزعامة. وإنني أتمنى من أعماقي أن يثير هذا الكتاب نقاشاً مجدياً حول طبيعة العلاقات الدولية وإحلال السلام في العهد الحديث.

نحن مدانون بذلك لشبيبتنا الذين سيقودون دولتنا القومية عام 2020، أو مثلما تقول كنيه جونس-ابنة كوينسي جونس التي لم تتجاوز العاشرة تقول:

"حلمي عام 2020 أن لايكون هناك من يفتقر إلى مأوى ولا تكون هناك حروب ولا نزاعات، بل سلام، وثقافة أعلى، وأن لا نقبل ما نريد، بل ما نحتاج، ولا يكون هناك أعمال قتل لأشخاص أو حيوانات أو تدمير أشجار، ولا تلويث للهواء، ولا حرائق مدمرة، وأن ينصاع الجميع للقانون، ولا يكون هناك جريمة، وأن يكون الجميع سعداء في كل لحظة من حياتهم، وأن لا يموت أي إنسان ولا تكون هناك دول فقيرة، وأن يحظى جميع الناس بحياة مليئة بالهناء، وأن لا يصيب الأذى أي إنسان وأن يتقاسم كل شخص ما لديه مع الآخرين، وأن تتحق أحلام الجميع.

***

هذا الكتاب

كثيرة هي الكتب التي تناولت موضوع السلام ومفاوضات السلام، وما حدث فيها من نقاشات ومراوحات، وأظهرت نقاط الضعف والقوة بين المفاوضين وأساليبهم. بيد أننا لم نجد كتاباً من بين هذه الكتب يتحدث عن الأساليب التي يجب أن تنتهج، والتصورات التي يجب أن توضع مسبقاً، أو بمعنى أصح أن يكون دليلاً ونبراساً يهتدى به في إدارة المفاوضات وطرح البدائل، والتشبث بالأفكار الخلاقة لحل النزاعات مع إشراك المجتمع الدولي في حل المشاكل كما أوضحه كتاب "السلام أولاً" الذي بين أيديكم لمؤلفه "أوري سفير" وهو أحد أهم الأشخاص المحنكين على صعيد صنع السلام في إسرائيل، وسجلت له إنجازات كثيرة، كما ذاق طعم خيبة الأمل، فهو يؤمن بأن التفكير والتنفيذ لعملية صنع السلام في هذا العصر، يتطلب عملية إنعاش مستمرة.

لقد عمل مؤلف الكتاب "اوري سفير" طيلة حياته المهنية بشغف على جبهة صنع السلام، فقد عمل أميناً عاماً لوزارة الخارجية الإسرائيلية خلال الفترة 1993-1996، وشغل منصب رئيس الطاقم الإسرائيلي في اتفاقيات اوسلو الأولى والثانية، كما شارك في الوفد الإسرائيلي للمفاوضات مع الأردن، وترأس وفد المفاوضات مع سورية خلال الفترة 1995-1996، وانتخب نائباً في الكنيست الخامسة عشرة عام 1999 وكان "سفير" بمثابة اليد اليمنى "لشمعون بيرس"، فقد عمل قنصلاً عاماً لإسرائيل في نيويورك، وأنشأ عام 1996 مركز "بيرس" للسلام، المهتم في مجال مشاريع التعايش السلمي والذي يترأسه، وفي عام 2001 شكل جمعية دولية في روما لبلورة علاقات السلام والتطوير بين دول العالم، وقد عمل في السابق رئيساً لمجلس مدراء جريدة عالمية تدعى Metro International وهي إحدى أكثر الصحف انتشاراً في العالم.

"أوري سفير" من مواليد القدس عام 1953، حاصل على شهادة البكالوريوس في العلاقات الدولية من الجامعة العبرية في القدس، متزوج من الدكتورة "عليزة سفير" ووالد الأديبة "ماية سفير"، وقد صدر للمؤلف كتاب المسيرة باللغة العبرية الذي يروي فيه قصة المفاوضات مع الفلسطينيين في أوسلو، الذي صدر بست لغات بما فيها اللغة العربية.

هذا الكتاب



كثيرة هي الكتب التي تناولت موضوع السلام ومفاوضات السلام، وما حدث فيها من نقاشات ومراوحات، وأظهرت نقاط الضعف والقوة بين المفاوضين وأساليبهم بيد أننا لم نجد كتاباً من بين هذه الكتب يتحدث عن الأساليب التي يجب أن تنتهج، والتصورات التي يجب أن توضع مسبقاً، أو بمعنى أصح أن يكون دليلاً ونبراساً يهتدى به في إدارة المفاوضات وطرح البدائل، والتشبث بالأفكار الخلاقة لحل النزاعات مع إشراك المجتمع الدولي في حل المشاكل كما أوضحه كتاب " السلام أولاً " الذي بين أيديكم لمؤلفه " أوري سفير " وهو أحد أهم الاشخاص المحنكين على صعيد صنع السلام في إسرائيل، وسجلت له إنجازات كثيرة، كما ذاق طعم خيبة الأمل، فهو يؤمن بأن التفكير والتنفيذ لعملية صنع السلام في هذا العصر، يتطلب عملية إنعاش مستمرة .

لقد عمل مؤلف الكتاب " أوري سفير " طيلة حياته المهنية بشغف على جبهة صنع السلام ، فقد عمل أميناً عاماً لوزارة الخارجية الاسرائيلية خلال الفترة1993- 1996، وشغل منصب رئيس الطاقم الاسرائيلي في اتفاقيات أوسلو الأولى والثانية، كما شارك في الوفد الاسرائيلي للمفاوضات مع الأردن، وترأس وفد المفاوضات مع سورية خلال الفترة 1995- 1996 ، وانتخب نائباً في الكنيست الخامسة عشرة عام **1999** وكان " سفير " بمثابة اليد اليمنى " لشمعون بيرس " ، فقد عمل قنصلاً عاماً لإسرائيل في نيويورك ، وأنشأ عام **1996** مركز " بيرس " للسلام ، المهتم في مجال مشاريع التعايش السلمي والذي يترأسه، وفي عام **2001** شكل جمعية دولية في روما لبلورة علاقات السلام والتطوير بين دول العالم، وقد عمل في السابق رئيساً لمجلس مدراء جريدة عالمية تدعى **Metro International** وهي إحدى أكثر الصحف انتشاراً في العالم .

" أوري سفير " من مواليد القدس عام **1953** ، حاصل على شهادة البكالوريوس في العلاقات الدولية من الجامعة العبرية في القدس، متزوج من الدكتورة " عليزة سفير " ووالد الأديبة " ماية سفير " ، وقد صدر للمؤلف كتاب المسيرة باللغة العبرية الذي يروي فيه قصة المفاوضات مع الفلسطينيين في أوسلو، الذي صدر بست لغات بما فيها اللغة العربية .

إصدار دار الجليل للنشر
عمان – ص . ب ٨٩٧٢ تلفون ٥١٥٧٦٢٧ – فاكسميلي : ٥١٥٣٦٦٨
E-mail:darjalil@nets.com.jo